المنتدى الإسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠١٢/١/٢٤م الموافق ٣٠ صفر ١٤٣٣هـ العدد ٢٧٣ السنة العاشرة

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

أفول تشكيلات الاحتياط في الجيش الإسرائيلي

صفحـ(٥)ـة

حكومة نتنياهو باقية ولا انتخابات برلمانية قريبة!

صفحـ(٧)ـة

بحجة إطلاق «تصريحات لاسامية»

نتنياهو وبيريس يطالبان بفتح تحقيق ضد المفتي محمد حسين!

* ديوان نتنياهو منع عقد لقاء بين عباس وقادة منظمات يهودية في بريطانيا *

« المنتدى »: طالب الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس خلال لقاء عقده مع وزير العدل الإسرائيلي يعقوب نئمان، أمس الاثنين، بفتح تحقيق ضد المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية الشيخ محمد حسين بادعاء أن الأخير «دعا إلى قتل اليهود»!.

وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو قد أصدر، أول من أمس الأحد، تعليمات للمستشار القانوني لحكومته، يهودا فاينشتاين، تقضي بفتح تحقيق جنائي ضد المفتي.

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن بيريس قوله إن «أقوال المفتي خطيرة ومن شأنها أن تؤدي إلى تصعيد التوتر في العلاقات بين اليهود والعرب وحتى إلى إلحاق الأذى بحياة البشر».

وقال نئمان إنه سيصدر توجيهات بشأن السبل القانونية للعمل في الموضوع.

من جانبه دعا نتنياهو فاينشتاين إلى فتح تحقيق جنائي ضد المفتي بشبهة إطلاق تصريحات «معادية للسامية». ونقلت الإذاعة العامة الإسرائيلية عن نتنياهو قوله إن «هذه التفوهات تُعدّ جريمة خطيرة للغاية».

وتطرق نتنياهو خلال اجتماع كتلة حزب الليكود في الكنيست أمس الاثنين إلى الموضوع واصفا أقوال المفتي بـ«الخطيرة للغاية» وبأنها تذكر بأقوال «مفت آخر كان من مهندسي الحل النهائي (النازي) الحاج أمين الحسيني، فالدعوة إلى قتل اليهود لكونهم يهودا هو أمر مروع من الناحية الأخلاقية ويشكل عقبة أمام السلام».

وأضاف نتنياهو أن «الأمر الأخطر هو أن السلطة الفلسطينية ليس فقط لم تندد حتى الآن بهذه الأقوال وإنما أيضًا سمحت ببثها في التلفزيون الرسمي».

وقالت الإذاعة الإسرائيلية إن مفتي القدس استشهد بحديث نبوي يدعو إلى قتل اليهود، خلال خطاب ألقاه بمناسبة الذكرى السنوية الـ٤٧ لتأسيس حركة فتح.

وقال وزير البنى التحتية الإسرائيلية، عوزي لانداو، من حزب «إسرائيل بيتنا»، إن «التفوهات اللاسامية التي أدلى بها المفتي خطيرة جدا وهي مستلهمة من ألمانيا النازية». وأضاف أن «قادة الفلسطينيين وزعماءهم الدينيين لا يريدون تحقيق السلام فعلا»، ودعا بدوره إلى التحقيق مع المفتي ومحاكمته.

من ناحية أخرى ذكر تقرير صحافي أمس الاثنين أن ديوان رئيس الحكومة نتنياهو منع عقد لقاء بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس وقادة منظمات يهودية في بريطانيا خلال زيارة عباس إلى لندن الأسبوع الماضي.

وقالت صحيفة «هآرتس» إنه في أعقاب طلب ديوان نتنياهو وضغوط مارستها السفارة الإسرائيلية في لندن، ألغى قادة المنظمات اليهودية في بريطانيا لقاء مع عباس الأسبوع الماضي.

ونقلت الصحيفة عن موظفين إسرائيليين ضالعين في تفاصيل الموضوع قولهما إن صراعًا قويًا دار بين الحكومتين الإسرائيلية والبريطانية حول لقاء عباس وقادة المنظمات اليهودية، وإن الحكومتين حاولتا ممارسة ضغوط من أجل التأثير على قادة المنظمات اليهودية.

وأشارت الصحيفة إلى أن عباس يحاول خلال العامين الأخيرين التقرب من المنظمات اليهودية في أنحاء العالم وعقد لقاءات مع قادتها، وأنه عقد لقاءات كهذه في بوينس أيرس وباريس ونيويورك وعواصم أخرى، بهدف زيادة ضغوط هذه المنظمات على نتنياهو.

وحسب الصحيفة فقد بدأت الاتصالات لتنظيم لقاء بين عباس وقادة منظمات يهودية بريطانية قبل عدة أسابيع وأن مسؤولين في وزارة الخارجية البريطانية والسفير الفلسطيني في لندن مانويل حساسيان توجهوا إلى قياديين في المنظمات اليهودية البريطانية وطلبوا عقد لقاء، وفي موازاة ذلك تمت دعوة قياديين يهود إلى مقر رئيس الوزراء البريطاني في داونينغ ستريت ١٠ لالتقاء رئيس الوزراء ديفيد كاميرون لأول مرة منذ انتخابه.

ووفقا للموظفين الإسرائيليين فإن ديوان كاميرون ووزارة الخارجية البريطانية مارسا ضغوطا على قادة المنظمات اليهودية من أجل أن يلتقوا مع عباس.

وقالت «هآرتس» إن جهات في المنظمات اليهودية البريطانية توجهت إلى السفير الإسرائيلي في لندن دانييئيل طاوب وطلبت الحصول على وجهة نظر حكومة إسرائيل حيال عقدها لقاء مع عباس، لكن رد الحكومة الإسرائيلية كان أنه من الأفضل عدم عقد لقاء كهذا.

وقال أحد الموظفين الإسرائيليين إن «الرسالة الإسرائيلية قالت إنه بما أن عباس لا يريد التقاء رئيس الحكومة نتنياهو، فإنه لا يوجد سبب لأن تمنحه المنظمات اليهودية شرعية مجانية، وفي أعقاب هذه الرسالة ألغى معظم المدعوين حضورهم اللقاء وتم إلغاؤه».

وأضافت الصحيفة أنه رغم ذلك فإن عباس التقى شخصيتين يهوديتين بريطانيتين وتم تعريفهما على أنهما «لقاءان شخصيان».

وعقد عباس اللقاء الأول مع رئيس صندوق الاستثمارات «بورتلاند» السير رونالد كوهين وهو رجل أعمال يهودي ونشط في تشجيع مشاريع اقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة ودعا عشرة رجال أعمال، بينهم يهود، إلى اللقاء.

صورة أرشيفية لشرطي إسرائيلي يمنع المفتي من دخول المسجد الأقصى. (رويترز)

وقالت الصحيفة إن أحد رجال الأعمال اليهود الذين حضروا اللقاء هو الملياردير فويو زبلدوفيتش الذي يرأس اللوبي المؤيد لإسرائيل في بريطانيا «بيكوم»، واستضاف في بيته في لندن قبل بضعة شهور، حسب الصحيفة، لقاء سريا بين عباس والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس، وحاول الأخير خلال هذا اللقاء التوصل إلى صيغة تسمح باستئناف المفاوضات لكن نتنياهو أوقف هذه المحادثات بعد عدة أسابيع.

وأضافت أن عباس عقد لقاء ثانيا مع رئيس الكونغرس اليهودي العالمي رون لاودر، الذي كان أحد أبرز المتبرعين لحملات نتنياهو الانتخابية ويعتبر أحد أكثر المقربين من رئيس الحكومة.

لكن الصحيفة أشارت إلى أن خلافا وقع بين لاودر ونتنياهو مؤخرا على خلفية تحقيق بشأن شبهة ارتكاب نتنياهو مخالفات فساد بموجب تحقيق بثته القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي، وقد أثار التحقيق الصحافي غضب نتنياهو على لاودر لكونه أحد مالكي هذه القناة التلفزيونية.

كذلك فإن لاودر وجه انتقادات إلى سياسة نتنياهو قبل نصف عام تقريبا وقال إن الأخير يمتنع عن دفع عملية السلام مع الفلسطينيين بسبب اعتبارات سياسية شخصية.

وحضر لاودر إلى اللقاء مع عباس برفقة زعماء يهود من أميركا اللاتينية وقال إن الجاليات اليهودية والفلسطينية في العالم بإمكانها أن تحقق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين.

ونفى ديوان نتنياهو أنه عمل على إلغاء لقاء عباس مع قادة المنظمات اليهودية في بريطانيا، فيما رفضت السفارة الإسرائيلية في لندن التعقيب على التقرير.

على خلفية موضوع مهاجمة إيران

صراع بين نتنياهو وغانتس على هوية القائد المقبل لسلاح الجو الإسرائيلي!

« المنتدى »: أفادت الصحف الإسرائيلية أمس الاثنين أن هناك صراعا يدور وراء الكواليس بين رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ورئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي بيني غانتس حول هوية قائد سلاح الجو المقبل، وأن أحد المرشحين يؤيد هجوما عسكريا إسرائيليا على إيران فيما يعارضه المرشح الثاني.

وبدأ هذا الصراع في إثر إعراب قائد سلاح الجو الإسرائيلي الحالي اللواء عيدو نحوشتان عن موافقته على إنهاء مهمات منصبه، في الوقت الذي يتنافس فيه ضابطان على خلافته.

وذكرت التقارير الصحافية أن نتنياهو يدفع بقوة في اتجاه تعيين سكرتيره العسكري الخاص اللواء يوحنان لوكير قائدا لسلاح الجو، فيما أن مرشح غانتس للمنصب هو رئيس شعبة التخطيط في الجيش اللواء أمير إيشل.

وذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن لوكير، مرشح نتنياهو، يؤيد شن هجوم عسكري إسرائيلي على المنشآت النووية الإيرانية، بينما يعارض غانتس أن يتم فرض تعيين قائد سلاح الجو عليه ويريد تعيين إيشل قائدا لسلاح الجو، لافتة إلى أن إيشل يعارض هجوما عسكريا إسرائيليا ضد إيران.

لكن الصحيفة نقلت عن ضباط كبار في الجيش الإسرائيلي قولهم إن موقفي لوكير وإيشل متطابقان حيال مهاجمة إيران، وإنه حتى الآن لم تتم مطالبتهما بطرح موقفيهما.

رغم ذلك أشارت الصحيفة إلى أنه في جميع الأحوال، فإن قضية مهاجمة إيران هي التي دفعت نتنياهو إلى التدخل في اختيار القائد المقبل لسلاح الجو.

وشارك غانتس أول من أمس الأحد في اجتماع لجنة المراقبة التابعة للكنيست، التي بحثت في تقرير مراقب الدولة حول التعيينات في الجيش الإسرائيلي، وعبر عن موقف حازم فيما يتعلق بحقه في حسم هوية قائد سلاح الجو المقبل وقال إنه «يحظر تعيين ضباط كبار خلافا لرأي رئيس هيئة أركان الجيش، وقائد سلاح الجو هو مثل أي ضابط آخر برتبة لواء».

وأضاف غانتس «إنني لا أرى فرقا بين قائد سلاح الجو وبين قائد سلاح البحرية أو قائد الجبهة الداخلية، ومن أجل هذا يوجد رئيس أركان، فهو يدعو المرشحين وهو الذي يشرح أسباب التعيين، ورئيس الأركان حصل على ثقة الحكومة من أجل إدارة شؤون الجيش وهكذا يجب أن تسير الأمور».

ومن الجهة الثانية أظهر غانتس موقفا لينا حيال تعيين نائب رئيس أركان الجيش ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية.

وقال غانتس خلال اجتماع اللجنة البرلمانية إنه «لا يجوز تعيين أي ضابط برتبة لواء لا يوافق عليه رئيس الأركان، لكن من الجهة الأخرى فإنه ليس في جميع المناصب يجب أن يكون رأيي هو المقرر».

ووفقا لـ«يديعوت أحرونوت» فإن غانتس يعتزم تقديم قائمة بأسماء مرشحين لهذين المنصبين إلى وزير الدفاع إيهود باراك ليقرر هوية من سيتولاهما.

وفسر غانتس موقفه بهذا الخصوص بالقول إنه «مثلما لا يجوز تعيين ضابط لا أوافق عليه، فإنني أدرك أن ليس جميع التعيينات ينبغي أن تتلاءم مع أفكاري».

من جانبه قال باراك، الذي شارك في اجتماع اللجنة البرلمانية، إنه ينبغي أن تكون لوزير الدفاع أولوية في تعيين مرشحيه في مناصب عسكرية ذات علاقة بمواضيع مدنية مثل منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية أو رئيس محكمة الاستئناف العسكرية، إضافة إلى «وجوب دراسة التوازن في تعيين رئيس شعبة الاستخبارات ونائب رئيس الأركان وقائد سلاح الجو».

ولفتت الصحيفة إلى أن تعيين قائد سلاح الجو المقبل سيشكل امتحانا لقدرة غانتس القيادية كرئيس للأركان وخصوصا في أعقاب الانتقادات الشديدة التي تم توجيهها له بعد سلسلة التعيينات الأخيرة ولا سيما بعد تشكيل «قيادة العمق» وتعيين قائد لها هو اللواء شاي أفيطال الذي تمت إعادته إلى الخدمة العسكرية بعد عشر سنوات من تسريحه منها كان خلالها منقطعا عما يحدث داخل الجيش.

دعوة عامة

يتشرف المركز الفلسطيني
للدراسات الإسرائيلية «مدار»

وبمناسبة صدور كتاب

في مصيدة الخط الأخضر

تأليف: يهودا شنهاف

ترجمة: سعيد عياش

تقديم: حسن خضر

بدعوتكم لحضور ندوة مفتوحة حول الكتاب يشارك فيها كل من: د. احمد حرب - كاتب فلسطيني ومفوض عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ود. هنيدة غانم المديرة العامة لـ«مدار».

وذلك يوم الأحد الموافق ٢٠١٢/٠١/٢٩، في تمام الساعة الثالثة عصراً في مقر مركز «مدار» رام الله - الماصيون- بجانب وزارة التخطيط- عمارة ابن خلدون (ط ٢)

حضوركم تشريف لنا

سيتم بيع النسخة الواحدة من الكتاب بخصم قيمته ٥٠٪ على هامش الندوة فقط.

كلمة في البداية

ترسيخ عنصرية «قانون المواطنة»!

بقلم: أنطوان شلحت

(*) رفضت المحكمة الإسرائيلية العليا قبل نحو أسبوعين عدة طلبات استئناف جديدة ضد تعديل «قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل» والذي جرى اعتماده لمنع لم شمل عائلات يكون أحد الزوجين فيها من المناطق الفلسطينية المحتلة. وعلى ما يبدو فإن قرار المحكمة هذا يتيح المجال أمام إمكان تثبيت هذا التعديل في القانون الأصلي على نحو دائم كما أعلن أول من أمس (الأحد) في اجتماع الحكومة الإسرائيلية.

وأقرّ الكنيست هذا التعديل في العام ٢٠٠٣، ومنذ ذلك الوقت جرى تمديده اثنتي عشرة مرة على التوالي.

وسبق أن ردّت هذه المحكمة في العام ٢٠٠٦ طلبات التماس أخرى ضد التعديل، وعقب ذلك قرّر الكنيست توسيع نطاق القانون بحيث أصبح يشمل مواطني سورية ولبنان والعراق وإيران، التي تعتبرها إسرائيل «دولا معادية»!.

ووفقًا لهذا القانون سيستمر دوس حق عشرات آلاف الأشخاص، ولا سيما من مواطني إسرائيل الفلسطينيين ومواطني المناطق الفلسطينية المحتلة، في إقامة حياة عائلية سويّة. وسوف يظل المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل الذين تزوجوا من سكان المناطق الفلسطينية مضطرين إلى العيش منفصلين عن شركاء حياتهم. أما الأزواج الذين يقرّرون العيش معا في إسرائيل (بما في ذلك في القدس الشرقية)، بما يخالف تعليمات القانون المذكور، فلن يكون في وسعهم ممارسة حياة عادية، وسيضطرون إلى العيش في ظل خوف دائم من إمكان طرد أزواجهم/ زوجاتهم.

في الواقع يعتبر هذا القانون فريدًا من نوعه، وغير معمول بمثله في أي مكان آخر في العالم الذي لا توجد دولة فيه تمتنع من منح جنسيتها إلى كل من يتزوج من مواطنيها.

كما أنه يشكل علامة دالة أخرى على وضعية التمييز العنصري التي يرزح المواطنون العرب تحت وطأتها والتي تفاقمت كثيرًا في الأعوام الأخيرة.

فضلاً عن ذلك فإنه يعكس إلى حدّ بعيد ما يمكن اعتباره «روحًا إسرائيلية» تتجوهر أساسًا حول الغاية التقليدية للحركة الصهيونية التي يمثل عليها شعار «أرض أكثر وعرب أقل».

وتنطبق هذه «الروح» على السياسة الإسرائيلية الخارجية.

وقبل عدة أعوام كتب باحث اجتماعي إسرائيلي في صدد بعض إسقاطات تلك «الروح» ما يلي: في الآونة الأخيرة تعزّزت نزعتنا للتحادث مع أنفسنا فقط في شأن التسوية مع العرب، كما لو أن الصراع الحقيقي في الشرق الأوسط يدور بين اليمين واليسار والوسط (في إسرائيل). ومنذ العام ٢٠٠٠ كفت السياسة الإسرائيلية عن التقدّم ولو خطوة واحدة إلى الأمام. والنتيجة تبدو مروّعة، فلقد أوصدت إسرائيل الأبواب في وجه جيرانها وعقدت العزم على الوصول إلى تسويات سياسية وفقًا لما تفكر به من خلال سجال مع ذاتها وعبر التغاضي عن جيرانها. وربما يكمن مصدر العدوانية تجاهنا في طبيعتنا الأنانية، وفي عدم تعاملنا مع جيراننا، وفي عدم استعدادنا لرؤيتهم حتى عن بعد متر واحد... كما لو أن العرب هوام لا يليق التحادث معهم. وكجزء من يأسنا فإننا نحيط أنفسنا بالأسوار الشاهقة، ونحوّل شعار الانبعاث القومي في التطبيق إلى غيتو محض ومحكم الإغلاق من جميع النواحي.

وما يقول به هذا الباحث بالنسبة لجوهر السياسة الإسرائيلية الراهنة إزاء المحيط الإقليمي ينسحب كذلك، بكيفية ما، على المواطنين العرب في إسرائيل لناحية تجاهل الدولة لحقوقهم المشتقة من المواطنة. أمّا وجودهم المادي فقد أصبح، في الأغلب، مثار بحث لا في إطار ما يستحقّه ضمن نطاق المواطنة- إلا في ما ندر- وإنما في إطار ما يشكّله هذا الوجود من تهديد على «الطابع الديمغرافي اليهودي لدولة إسرائيل».

وسبق لباحث جامعي إسرائيلي أن أشار إلى أنّ السياسة الكولونيالية الداخلية التي تنتهجها إسرائيل إزاء هؤلاء المواطنين ليست بالشيء الجديد، إلا إن الجديد كامن في أنها اختارت في الآونة الأخيرة تعميقها أكثر فأكثر.

ورأى أن تعديل قانون المواطنة يثبت ذلك ناهيك عن أمور أخرى خصّ بالذكر منها ما يلي: أولاً، الجدل المستمر بشأن «المشكلة الديمغرافية»، والذي يفرخ سَيلاً من المبادرات الرامية إلى إقصاء العرب من حيّز الحياة الإسرائيلية العامة، على غرار المبادرات الداعية إلى «تبادل سكاني» بين المستوطنات (في الضفة الغربية) ومنطقة المثلث (داخل الخط الأخضر) والتي سيتعيّن في نطاقها على عرب هذه المنطقة الأخيرة أن يدفعوا مكانتهم المدنية ثمنًا لجريمة المستوطنات التي أنشأتها إسرائيل في المناطق المحتلة منذ ١٩٦٧؛ ثانيًا، الخطط المتعددة المطروحة للنقب والتي تهدف إلى إخلاء قسري لقرى البدو القائمة على أراضي آبائهم وأجدادهم.

وجميع هذه المبادرات تسوّقها الدولة بغطاء تمويهي، من قبيل: (فرض) «القانون والنظام» في موضوع البدو، و«السلام» في موضوع نقل المثلث، أو «منع الإرهاب» في قضية منع جمع شمل العائلات.

وللعلم فإن وزير الخارجية الإسرائيلية أفيغدور ليبرمان (رئيس حزب «إسرائيل بيتنا»)، الذي أكد في سياق مقابلة خاصة أدلى بها إلى صحيفة «يديعوت أحرونوت» في أواخر كانون الأول الفائت أنه يؤيد فكرة الدولتين «لأنه كتب على الشعبين (الإسرائيلي والفلسطيني) أن يعيشا جنباً إلى جنب في بقعة الأرض نفسها»، كرّر دعوته إلى ضرورة أن يشمل أي اتفاق مع الفلسطينيين في المستقبل تبادلاً للسكان والأرض بما يؤدي إلى نقل مئات الألوف من العرب في إسرائيل، وخصوصاً من منطقة المثلث، إلى المناطق التي ستكون خاضعة لسيادة الدولة الفلسطينية التي ستُقام، مشدّدا على أنه يجب اتخاذ قرار حاسم في هذا الشأن في الوقت الحالي، وأن أي اتفاق بشأن المسألة الفلسطينية لا يأخذ في الحسبان مستقبل العرب في إسرائيل سيكون بمثابة «انتحار جماعي بالنسبة إلى إسرائيل».

ويتسّق ما قاله ليبرمان مع ما كتبه القاضي آشير غرونيس الذي من المقرّر أن يتسلم في الصيف المقبل منصب رئيس المحكمة العليا خلفاً للرئيسة الحالية دوريت بينيش، في معرض تسويغ رفضه طلبات الاستئناف على تعديل قانون المواطنة، حيث قال إن إسرائيل لا يمكنها أن تسمح بتطبيق الحقوق الدستورية المتعلقة بحياة العائلة كما هي بسبب وضعها الخاص، مشيرًا إلى أن حقوق الإنسان يجب ألاّ تعني الانتحار القومي، وإلى أن إلغاء التعديل المذكور من شأنه أن يتسبب بتدفق آلاف الفلسطينيين إلى الدولة. وهو ما يمكن اعتباره بمثابة غطاء قانوني- دستوري لعمليات تهجير محتملة تجاهر بغاية التطهير العرقي. وما تجدر الإشارة إليه هو أن الشواهد على وجود خطاب قانوني إسرائيلي يشرعن هذا التطهير ولا يعتبر أنه يصل إلى مصاف انتهاك الحقوق الأساسية أكثر من أن تُحصى، وتكمن إحدى الحجج الرئيسة التي تستند إليها في أن اليهود الذين أتوا إلى البلد (فلسطين) «ليسوا قوة كولونيالية بالمعنى الكامل للكلمة، وإنما مجموعة أصلانية بالمعنى العميق للكلمة»!.

إسـرائيل فـي عين عواصف الشـرق الأوسـط - محور مؤتمر هرتسـليا للعـام ٢٠١٢

غالبية جلسات اليوم الأخير للمؤتمر الذي سيعقد بين ٣١ كانون الثاني الجاري و٢ شباط المقبل ستخصص لتطورات الربيع العربي

الربيع العربي: ملامح لإقليم جديد. (أ.ف.ب)

يُعقد مؤتمر هرتسليا السنوي الثاني عشر حول «ميزان المناعة والأمن القومي» هذا العام (٢٠١٢) بين ٣١ كانون الثاني الحالي و٢ شباط المقبل، تحت عنوان «في عين العواصف: إسرائيل والشرق الأوسط».

ويأتي عنوان المؤتمر في أعقاب التغيرات الحاصلة في العالم العربي جراء الثورات التي أطاحت بالأنظمة في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن، والاحتجاجات المتواصلة في سورية. ويجري استعراض الأبحاث وإلقاء المحاضرات في «مؤتمر هرتسليا» من خلال جلسات يتم فيها تقديم محاضرات في قاعات بحضور جميع المدعوين للمؤتمر، وأيضا من خلال طرح أبحاث حول طاولة مستديرة بحضور مقلص.

وستخصص إحدى جلسات «مؤتمر هرتسليا»، التي ستعقد ظهر يوم الأربعاء، الأول من شباط، لموضوع العلاقات الإسرائيلية – الفلسطينية وذلك تحت عنوان «بدون عملية وبعدم وجود سلام: علاقات إسرائيل والسلطة الفلسطينية». ومن المقرر أن يشترك في هذه الجلسة، بموجب برنامج المؤتمر، كل من رئيس مركز دانيئيل أبراهام للسلام في الشرق الأوسط، روبرت فيكسلر؛ ورئيس طاقم المفاوضات الفلسطيني، الدكتور صائب عريقات؛ والباحث في مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، الدكتور روبرت دانين؛ والرئيس السابق لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) ورئيس بنك «مزراحي – طفاحوت»، يعقوب بيري؛ ورئيس مركز القدس للشؤون العامة وسفير إسرائيل الأسبق في الأمم المتحدة، دوري غولد؛ ورئيس مجلس المستوطنات السابق، عادي مينتس؛ وستتولى عرافة الجلسة مقدمة نشرة الأخبار المركزية في القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي، تمار إيش – شالوم.

وسيفتتح المؤتمر، مساء ٣١ كانون الثاني، بجلسة احتفالية بعنوان «ميزان المناعة والأمن القومي»، يستهلها رئيس سلسلة مؤتمرات هرتسليا ورئيس معهد السياسات والإستراتيجيا في المركز المتعدد المجالات في هرتسليا، اللواء في الاحتياط داني روتشيلد. وسيستعرض روتشيلد ورقة «تقويمات هرتسليا». وسيلقي الرئيس الإسرائيلي، شمعون بيريس، خطابا في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر. وستعقب خطاب بيريس محاضرة بواسطة الفيديو كونفرانس يقدمها الأمير الأردني الحسن بن طلال. ثم ستجري محادثة مع رئيس البنك الدولي، روبرت زوليك، يديرها ناشر ومحرر صحيفة «دي تسايت» الألمانية، جوزيف جوفيه.

وسيبدأ اليوم الثاني للمؤتمر بجلسة تحت عنوان «تحديات حالية» بمشاركة رئيسة حزب كاديما والمعارضة الإسرائيلية، عضو الكنيست تسيبي ليفني، ورئيس الحكومة اليونانية السابق، جورج باباندريو. وستعقد جلسة تحت عنوان «إحداث التغيير: النساء والأمن القومي» بمشاركة وزيرة الدفاع الكولومبية السابقة، الدكتورة مارتا لوسيا راميريز دي رينكون، ووزيرة الدفاع الفنلندية السابقة، إليزابيث رين، والدكتورة عوفرا غرايتسر، ومفوضة سلطة السجون الإسرائيلية السابقة، أوريت أداتو.

وفي موازاة ذلك ستعقد جلسة حول وجهة الاقتصاد العالمي بمشاركة خبراء ومحللين اقتصاديين أميركيين وإسرائيليين. وتتبعها جلسة حول «إسرائيل والاقتصاد العالمي: العاصفة المقتربة» بمشاركة خبراء ومحللين اقتصاديين ومسؤولين في بنوك إسرائيلية. كما ستعقد جلسة حول ارتفاع محتمل لأسعار النفط وإمكانية وصول سعر برميل النفط إلى ٢٥٠ دولار. وستتناول جلسة أخرى موضوع «إدارة الاقتصاد الإسرائيلي: العدالة الاجتماعية مقابل اقتصاد السوق»، والتي تعقد بتأثير الاحتجاجات الاجتماعية التي جرت في إسرائيل خلال الصيف الماضي ورفعت شعار «العدالة الاجتماعية».

وستتناول جلسة أخرى العلاقات الإسرائيلية – الأميركية، وستكون تحت عنوان «إسرائيل – هل لا تزال ذخرا إستراتيجيا للولايات المتحدة؟»، وهو موضوع تناولته دراسات إسرائيلية عديدة مؤخرا وتحدثت عن وجود تحفظ، حتى داخل الحزب الجمهوري الأميركي اليميني، من استمرار تقديم الولايات المتحدة دعما كبيرا لإسرائيل. وسيشارك في هذه الجلسة نائب وزير الخارجية الإسرائيلية والسفير السابق في واشنطن، داني أيالون، والسفير الأميركي في تل أبيب، دان شابيرو، والرئيس السابق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي، عوزي أراد، ومساعد وزيرة الخارجية الأميركية السابق، إليوت أبرامز، والقنصل العام الإسرائيلي السابق في نيويورك، ألون بينكاس.

وستحاول إحدى جلسات اليوم الثاني للمؤتمر استشراف «التبعات الإستراتيجية للأزمة الاقتصادية العالمية وصعود آسيا». وستتناول جلسة أخرى الاحتجاجات الاجتماعية في إسرائيل تحت عنوان «في أعقاب الاحتجاجات: إعلام جديد، تعظيم المواطنة وبلورة سياسة» وسيشارك فيها الوزير الإسرائيلي ميخائيل إيتان. وستتناول جلسة أخرى موضوع «المركزية والمنافسة الاقتصادية: نحو قواعد جديدة للسوق».

وستعقد جلسة بعنوان «في جبهة النضال ضد نزع الشرعية والعداء للسامية: تأثير سياسة إسرائيل على يهود الشتات» بمشاركة وزير الإعلام الإسرائيلي، يولي إدلشتاين، وعضو الكنيست إسحق هرتسوغ من حزب العمل. كما ستعقد جلسة بعنوان «إسرائيل والغرب: رؤية ألمانية» سيتحدث فيها وزير الخارجية الألمانية، غيدو فيسترفيله. وسيتحدث وزير خارجية كندا، جون بيرد، عن «إسرائيل والغرب: رؤية كندية»، وسيتحدث نائب وزير خارجية جمهورية التشيك عن «إسرائيل والغرب: رؤية تشيكية». وسينتهي اليوم الثاني للمؤتمر بجلسة تحت عنوان «الصهيونية في القرن العشرين»، وخطاب يلقيه رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، بيني غانتس. وسيعقب هذه الجلسة حفل استقبال بمناسبة مرور ١١٠ سنوات على تأسيس «كيرن كييمت ليسرائيل» (الصندوق الدائم لإسرائيل).

وستخصص غالبية جلسات اليوم الأخير لمؤتمر هرتسليا لموضوع الربيع العربي. وستتناول أولى الجلسات موضوع «ربيع عربي أم شتاء إسلامي؟ صعود الإسلام السياسي». وسيتحدث في هذه الجلسة رائد الخوري من الأردن والعضو في المجلس الدولي لـ «كويستكوب»، والباحث في المركز المتعدد المجالات في هرتسليا، الدكتور يسرائيل إلعاد – ألطمان، ومدير مركز «بروكينغ» في العاصمة القطرية الدوحة، سلمان الشيخ، والباحثة في مركز دايان في جامعة تل أبيب، الدكتورة ميرا تسوريف، والباحثة في معهد منهاتن، جودي ميلر.

وستعقد جلسة أخرى تحت عنوان «الساعة الرملية: احتواء وردع إيران». وسيكون المتحدث المركزي في هذه الجلسة نائب رئيس الحكومة الإسرائيلية ووزير الشؤون الإستراتيجية، موشيه يعلون. وسيشارك في هذه الجلسة رئيس الموساد الأسبق، إفرايم هليفي، ومدير الأبحاث في معهد السياسات والإستراتيجيا في المركز المتعدد المجالات في هرتسليا، الدكتور شموئيل بار وغيرهما.

وستتناول جلسة أخرى موضوع مواجهة الهجمات الالكترونية عبر شبكة الانترنت، المعروفة باسم «سايبر». وستعقد الجلسة تحت عنوان «حرب السايبر: الواقع». وسيكون المتحدث المركزي في هذه الجلسة رئيس طاقم «السايبر» الذي شكله رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، البروفيسور إسحق بن يسرائيل.

وستعقد جلسة أخرى تحت عنوان «اليوم التالي: ماذا يخبئ المستقبل لسورية ولبنان؟» وسيتحدث فيها السفير الأميركي السابق إدوارد جيرجيان، والباحث طوني بدران، من الولايات المتحدة، والخبير في الشؤون السورية واللبنانية والمحاضر في جامعة تل أبيب، البروفسور إيال زيسر، ومحللة الشؤون العربية في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، سمدار بيري.

وتتناول جلسة أخرى موضوع تهويد الجليل وستعقد تحت عنوان «الجليل: أدوات وأفضليات للتطوير الإقليمي». وبين المتحدثين في هذه الجلسة وزير تطوير الجليل والنقب، سيلفان شالوم، ورئيس بلدية كرميئيل، عادي إلدار، ورئيس بلدية شفاعمرو، ناهض خازم. وستعقد في موازاتها جلسة بعنوان «البحث والتطوير في إسرائيل في مواجهة السوق العالمية» وسيشارك فيها وزير العلوم والتكنولوجيا الإسرائيلي، دانيئيل هيرشكوفيتس. وستناقش جلسة أخرى موضوع «مستقبل التعليم العالي في إسرائيل» بمشاركة وزير التربية والتعليم الإسرائيلي، غدعون ساعر. وستعقد بعدها جلسة بعنوان «القانون الدنيوي مقابل قانون السماء: إلى أين يتجه المجتمع الإسرائيلي؟».

وخلال اليوم الأخير للمؤتمر تعقد جلسة تحت عنوان «الدور الإستراتيجي للولايات المتحدة وأوروبا والناتو في الشرق الأوسط»، بمشاركة ضيوف من خارج إسرائيل. وستتناول جلسة أخرى موضوع «توازن القوى الإقليمي المتغير: السعودية، إيران، مصر وتركيا» وسيشارك فيها رئيس الطاقم السياسي والأمني في وزارة الدفاع الإسرائيلية، عاموس غلعاد.

وستناقش جلسة أخرى موضوع «القدرة على الحكم: مراقبة الدولة مقابل السلطة التنفيذية» وسيشارك فيها مراقب الدولة الإسرائيلي، القاضي المتقاعد ميخائيل ليندنشتراوس. وستتناول جلسة أخرى موضوع استخراج الغاز وستعقد تحت عنوان «الاحتفاظ أم التصدير؟ مخزون الغاز واستقلالية الطاقة الإسرائيلية». ويكتسب هذا الموضوع أهمية في الوقت الحالي في أعقاب التخوف في إسرائيل من توقف إمدادها بالغاز المصري، من جهة، والتنقيب عن الغاز في حقول في البحر المتوسط والتحسب من استهدافها، من الجهة الأخرى.

وسيختتم المؤتمر بجلسة تحت عنوان «في عين العواصف: الأمن القومي الإسرائيلي في شرق أوسط مختلف». وسيشارك في هذه الجلسة داني روتشيلد ورئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق، دان حالوتس، وغيرهما. وستنتهي الجلسة الختامية بخطاب يلقيه وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك.

وتجدر الإشارة إلى أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لا يشارك في هذا المؤتمر ولم يشارك في المؤتمر السابق، خلافا لأسلافه في رئاسة الحكومة الذي كانوا يشاركون في مؤتمرات هرتسليا ويعتبرونها منصة هامة. ويذكر أن رئيس الحكومة الأسبق، أريئيل شارون، كشف عن خطة الانفصال من غزة خلال خطابه في مؤتمر هرتسليا العام ٢٠٠٣.

ويشار إلى أن فعاليات «مؤتمر هرتسليا» ستبدأ في ٢٩ كانون الثاني بجولة في النقب تنظمها «كيرن كييمت ليسرائيل» وباستقبال الضيوف من خارج البلاد. وستعقد في ٣٠ كانون الثاني سبع جلسات «طاولة مستديرة» تتناول المواضيع التالية: «سيناريوهات الأمد القريب للشرق الأوسط»، «نحو إستراتيجيا أوروبية جديدة للشرق الأوسط»، «الشرق الأوسط في العام ٢٠٢٠: سيناريوهات للعقد القريب»، «دفع تطبيع العلاقات الدبلوماسية الإسرائيلية في المجتمع الدولي»، «إيران: هل ستكون العقوبات ناجعة؟»، «هل بإمكان آسيا أن تلعب دورا في الشرق الأوسط» و«مشروع قانون القذف والتشهير: هل يهدد الصحافة المهنية الاستقصائية؟». والموضوع الأخير يتعلق بمشروع قانون مثير للجدل طرحته الحكومة على الكنيست ومن شأنه أن يقيد حرية الصحافة في إسرائيل.

وكان اللواء في الاحتياط داني روتشيلد، الذي يتولى منذ عامين رئاسة «معهد السياسات والإستراتيجيا» ورئاسة سلسلة مؤتمرات هرتسليا السنوية، أدلى بمقابلة نشرت أخيراً على الموقع الالكتروني لـ «مؤتمر هرتسليا» استعرض فيها بإيجاز أهم الأحداث والمستجدات المفصلية التي عصفت بالساحتين الإقليمية والدولية خلال العام المنصرم، والتي ستكون محاور رئيسة على جدول أعمال المؤتمر الحالي.

وجاء في حديث روتشيلد قوله: في العام الماضي تغير العالم كله، وقد بدأ هذا في الوضع الاقتصادي– الاجتماعي. وإذا كانت قد عمت في العام الماضي أجواء من النشوة، فإن هذا العام قد يشهد كارثة اقتصادية. في المقابل، فإن ثورات العالم العربي لم تقل بعد كلمتها الفصل، وبالتالي لن تنقص المؤتمر القادم قضايا للانشغال بها.

وتابع روتشيلد: «سوف نتفحص ما يحدث في الدول المختلفة وفي أي اتجاه تسير الأمور، ابتداء من صعود القوى الإسلامية، وانتهاء بالوضع في الخليج وفي تركيا».

وأضاف أن «الانسحاب الأميركي من العراق يفضي أيضا إلى تغيير الميزان الإستراتيجي» محذرا على هذه الخلفية من أن أسعار النفط قد تصل إلى ٢٥٠ دولار للبرميل، ومن أن العالم لن يتمكن من مواجهة واقع كهذا.

وأشار إلى أنه سيتم في نطاق أعمال مؤتمر هرتسليا الثاني عشر عرض سيناريوهات مختلفة، بما في ذلك في صدد ما يمكن أن يحدث على المدى القصير فيما يتعلق بصعود ما أسماه «الإسلام المتطرف» وموقع أوروبا والولايات المتحدة في الشرق الأوسط المتغير، حسب قوله. كما أنه من المقرر في ضوء هذه المتغيرات أن يبحث المؤتمر في مسألة إعادة صوغ وتشكيل نظرية الأمن الإسرائيلية، وبما يراعي أيضا الوضع الاقتصادي المتأزم، والحراك الاجتماعي الذي شهدته إسرائيل في الصيف الأخير.

وفي هذا السياق، قال روتشيلد، الذي تقلد سابقا مناصب عسكرية رفيعة بينها رئيس قسم الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية: كرجل عسكري بالذات أستطيع القول إن المناعة الداخلية باتت تشكل مركبا تزداد أهميته في إسرائيل اليوم. فالوضع الاجتماعي له تأثير على مناعة الدولة، ومن الصعب على مجتمع متفكك أن يصمد في مواجهة المحن.

وفي حديثه عن ثورات «الربيع العربي» حذر روتشيلد من القادم وقال: علينا أن نشعر بالقلق من العناصر الإسلامية التي تزداد قوة حولنا... الوضع يسير نحو التدهور فقط منذ اندلاع الثورة في مصر، وإذا لم تصل إليهم (أي المصريين) مساعدات ستحدث هناك مجاعة حسب تقديري. فقد انخفضت مدخولات الدولة ولحق ضرر شديد بالسياحة، كذلك فإن أزمة الغاز (المصري) مع إسرائيل هي مثال على الفوضى التي تسود لدى جارتنا الجنوبية، وعلينا أن نكون مستعدين لتلافي الشر قبل وقوعه.

واستطرد روتشيلد قائلا: «إن الهدوء الذي ساد هنا لمدة ٣٠ أو ٤٠ عاما يمكن أن يقوض. هذا عالم متغير يجب دراسته، وليست لدينا قدرة تأثير ولكن علينا أن نكون مستعدين. لا أعرف ما هي وجهة الشعب المصري، لكنني لا أشك في أننا سنشتاق إلى أيام مبارك. لقد فاق الواقع في هذه الحالة كل خيال».

واعتبر روتشيلد أن دولا مثل مصر، وغيرها من دول «الربيع العربي»، غير مهيأة للديمقراطية، مشيرا إلى أن الأميركيين باتوا يدركون ذلك، وقال «هذا شرق أوسط جديد، ولكن من نوع مختلف».

وفي سياق آخر، حذر روتشيلد أيضا مما تشهده اقتصادات أوروبا والولايات المتحدة من أزمات سيكون لها بطبيعة الحال تأثير على إسرائيل، وقال «إذا انخفضت مشتريات أوروبا فإن ذلك سيضر بنا، لذلك يجب أن نوجه قسما كبيرا من الصادرات المحلية إلى أسواق ناهضة كالصين والهند وأميركا الجنوبية، وفي هذه الحالة فإن هناك الكثير مما يجب عمله على مستوى الحكومة والصناعات الخاصة».

خبير أميركي في شؤون الإستراتيجيا والحرب النووية

على إسرائيل ألا تتوقع أي تعايش مستقر مع إيران نووية!

دعا د. لويس ريني بيريس، وهو خبير أميركي في شؤون الإستراتيجيا والحرب النووية، إسرائيل إلى عدم توقع أي تعايش مستقر مع إيران في حال تحولها إلى دولة نووية، وأكد أن عليها أن تعزّز دفاعها الفعّال، وأن تحسن ردعها النووي.

وجاءت دعوته هذه في سياق مقال نشره في الموقع الإلكتروني التابع لـ «مركز بيغن– السادات للدراسات الإستراتيجية» في جامعة بار إيلان قبل أكثر من أسبوع.

وكتب بيريس في هذا المقال قائلاً:

في ١٦ كانون الثاني ٢٠٠٣ قدّمت مجموعة «مشروع دانيئيل» إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك أريئيل شارون تقريراً استشارياً بشأن تهديد الأسلحة النووية الإيرانية. واشتمل التقرير على توصيات قانونية وإستراتيجية جوهرية حضّت رئيس الحكومة على تعزيز قدرات الردع الإسرائيلية والأوضاع الدفاعية بالشكل الملائم، وعلى النظر في مسألة الإنهاء الفوري للغموض النووي المتعمّد (فيما لو سُمح لإيران بأن تحصل على قدرات نووية). كما دعا التقرير إسرائيل إلى بلورة خيارات استباقية صحيحة، فجاء فيه أن على إسرائيل ألاّ تتوقع تعايشاً مستقراً مع دولة إيران النووية، وإنما عليها أن تعزز دفاعها القومي الفعّال وفقاً لذلك.

وتنطوي استراتيجيا الدفاع الفعّال لإسرائيل على التعزيز المشترك لمنظومات حيتس والقبة الحديدية، وفي المستقبل لمنظومة العصا السحرية. لكن هذه العناصر المتطورة من الدفاع الصاروخي الباليستي لن تحمي إسرائيل كما ينبغي من هجمات أسلحة دمار شامل محتملة من إيران. ويجب أن تُستكمل هذه العناصر، بالشكل الأمثل، بقوة ردع نووية مطوَّرة، وبالقدرة على توجيه ضربات أولى بالأسلحة التقليدية ضد أهداف عسكرية وصناعية إيرانية مختارة. إلاّ إن مجموعة «مشروع دانيئيل» اعتبرت أنه لا ينبغي لإسرائيل، تحت أي ظرف من الظروف، أن تفترض إمكانية قيام «توازن رعب» آمن ومستمر مع إيران.

وأضاف: على العموم، ففي التفكير الإستراتيجي، يجب أن يتأسس منطق الردع على فرضية أن العدو عقلاني التفكير، لكن هذه الفرضية غير مضمونة في الحالة الإيرانية. كما أن أي تشبيه مزعوم لعلاقة الردع الأميركية – الإيرانية بعلاقة الردع الأميركية – السوفياتية إبان الحرب الباردة، هو تشبيه ساذج، أو هو تضليل بكل بساطة.

وحتى لو نجحت القيادة الإيرانية الحالية في اجتياز الامتحان الرئيس للعقلانية، وفضّلت استمرار البقاء القومي على خيارات أخرى أو جملة خيارات، ستبقى هناك، بالنسبة إلى إسرائيل، مخاطر أمنية لا يمكن تحملها. وترتبط هذه المخاطر جزئياً بإشكالية القيادة والتحكم بالقدرات النووية المستقبلية، وهي إشكالية متوقعة في إيران. فعلى سبيل المثال، حتى قيادة إيرانية، عاقلة بصورة أكيدة، قد تتخذ قرارات نووية خطيرة بناءً على معلومات مغلوطة، أو أخطاء حاسوبية متنوعة، وقد ينجم الخطر عن هشاشة في السلطة المخولة بإطلاق الهجوم.

كذلك ينبغي أن يأخذ صانعو القرار في القدس في حسبانهم إمكانية تعرّض القيادة والتحكم للخطر من جراء تغيير عنيف للنظام في طهران. ولسخرية القدر، ليس هناك ما يضمن أن نظاماً إيرانياً جديداً، أو «محسَّناً»، سيشكّل بالضرورة تهديداً أمنياً أقل لإسرائيل.

لو كانت أنظمة الدفاع الفعّال الإسرائيلية مضمونة مئة في المئة، فإن عدواً إيرانياً مسلحاً بالأسلحة النووية أو البيولوجية، وإن كان غير عقلاني، سيُرتدع من دون أية حاجة إلى ضربات أولى دفاعية أو إلى تهديد بشنّ عمليات انتقامية، لكن ليس في استطاعة أي نظام دفاع ضد الصواريخ الباليستية أن يكون «مانعاً للتسرب» بإحكام. وقد يشنّ الإرهابيون بالوكالة هجمات نووية إيرانية على إسرائيل بواسطة السفن والشاحنات لا بواسطة الصواريخ. وفي هجمات شديدة الفعالية كهذه، وعلى الرغم من مستوى التكنولوجيا المنخفض، فإن نشر إسرائيل الأنظمة المضادة للصواريخ لا ينطوي على أي فائدة أمنية لها.

ولا تستطيع إسرائيل أن تعتمد بشكل كليّ على منظوماتها المضادة للصواريخ الباليستية لصد هجمات أسلحة الدمار الشامل المستقبلية، من إيران أو سواها، كما أنها لا تستطيع أن تعتمد بصورة كلية على الردع النووي. وهذا لا يعني أن الدفاع الفعّال ليس جزءاً حيوياً من منظومة الأمن القومي الموسعة لإسرائيل، بل هو غير كاف.

وتابع: يعطي القانون الدولي الحق لكل دولة في أن تتصرف استباقياً في مواجهة اعتداء محتمل يهدّد وجودها. ونشير في هذا الخصوص إلى فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في تموز ١٩٩٦ بطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن «مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استعمال هذه الأسلحة» في حالات محددة، بصفته الملاذ الأخير. لكن، في الوقت الحالي، سيكون اللجوء الإسرائيلي إلى «الدفاع الذاتي الاستباقي» الهادف غير نووي بكل تأكيد.

ومع ذلك، من المرجّح جداً أن تكون النافذة العملانية لتكتيك تقليدي كهذا، فعّال من حيث الكلفة، قد أُغلقت، وأن إسرائيل سترفض اللجوء إلى أي خيار استباقي نووي متبق، ولو كان مشروعاً. وفي الوقت الحالي، يبدو أن أي عمل استباقي إسرائيلي سيكون محدوداً إلى حدّ كبير، وقد يشمل استهداف نخبة من العلماء أو العسكريين المعادين، بالإضافة إلى حرب الفضاء الإلكتروني الموسّعة بشكل كبير.

وفيما لو أصبحت إيران دولة نووية، في مخالفة صريحة لالتزامات معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية الموقعة من جانبها، يجب أن تعزز إسرائيل، فوراً، صدقيّة ردعها النووي (المزعوم). وينبغي لهذه القوة الإستراتيجية، كضربة ثانية شديدة التأثر والفعالية وتشمل أماكن متفرقة ومعززة ومضاعفة ومنتشرة، أن تتوج بصورة ملحوظة لتسديد ضربة انتقامية حاسمة ضد مدن مختارة للعدو. ومن الناحية العسكرية، هذا يعني بالنسبة إلى إسرائيل قوة نووية موجهة بصورة أوضح ضد أهداف مدنية ذات قيمة مقابلة.

وختم: إن تحول إيران إلى دولة نووية ينطوي على مخاطر كبيرة على الولايات المتحدة أيضاً. وفي حين أنه قد يستغرق إيران أعواماً عديدة قبل أن تتمكن صواريخها من ضرب الأراضي الأميركية، إلا أن الولايات المتحدة معرّضة مثل إسرائيل لهجمات الإرهابيين من وكلاء إيران المزودين بالأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، سيكون لأي خطة أميركية لنشر درع مضاد للصواريخ الباليستية التي مصدرها «الدول المارقة»، سواء بالنسبة إلينا، أو إلى حلفائنا في الناتو، فوائد الحماية نفسها التي تؤمنها لإسرائيل أنظمة الدفاع الفعّال الحالية.

وما دامت إيران تعلن باعتزاز نيتها تدمير إسرائيل، في الوقت الذي تسعى فيه لتطوير أسلحة وبنى تحتية نووية بصورة غير شرعية، لا خيار أمام إسرائيل سوى الدفاع عن نفسها بالوسائل التي تمتلكها.

وهكذا، وبموجب القانون الدولي الموجود منذ فترة طويلة، فإن واجب الحكومة الأساس وغير القابل للنقاش هو ضمان حماية مواطنيها.

مقابلة خاصة مع المراسل السياسي لصحيفة «هآرتس»

باراك رافيد لـ «المشهد الإسرائيلي»: نتنياهو سيظل يتذرع بمطلب تجميد الاستيطان كي يتهرب من التوصل إلى اتفاق!

كتب ب. ضاهر:

مددت الحكومة الإسرائيلية خلال اجتماعها الأسبوعي، أمس الأول الأحد، لمدة عام واحد سريان التعديل على قانون المواطنة الذي يمنع لم شمل عائلات أحد الزوجين فيها مواطن يحمل الجنسية الإسرائيلية والآخر مواطن من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأيد جميع الوزراء تمديد سريان القانون، باستثناء وزير شؤون المخابرات، دان مريدور، الذي عارض قرار الحكومة. ويشار إلى أن حكومات إسرائيل تمدد سريان التعديل على قانون المواطنة لمدة عام منذ العام ٢٠٠٣، ويتوقع أن يتحول التعديل على هذا القانون من أمر احترازي إلى قانون دائم بعد إنهاء صياغة قانون جديد في وزارة العدل الإسرائيلية.

ووصف مريدور القانون بأنه «ليس تناسبيا» ويميز ضد المواطنين العرب. وأردف قائلا: «خذوا حالة تقضي بأن شخصا من الخليل أحب شابة من حيفا. فإذا كان هذا الشخص يهوديا فإن بإمكان الزوجين العيش في حيفا، لكن إذا كان عربيا فإنهما لن يتمكنا من القيام بذلك. وهذا أمر لا يمكنني العيش معه. وأنا أعرف أن المحكمة العليا قررت أن قانون المواطنة دستوري لكن هذا لا يعني أنه ينبغي سن هذا القانون. فهذا قانون يميز ولا يساهم في الأمن وإنما يمس بالعرب وحسب». وتدعي حكومة إسرائيل أن التعديل على القانون جاء في أعقاب تكرار حالات ضلوع أبناء لأزواج فلسطينيين من إسرائيل والأراضي الفلسطينية في عمليات مسلحة وعمليات تفجيرية ضد أهداف إسرائيلية وقعت خلال الانتفاضة الثانية.

وفي سياق آخر، دعا رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أمس الأول، المستوطنين في البؤرة الاستيطانية العشوائية «ميغرون» إلى الموافقة على «تسوية» تقضي بإخلاء البؤرة ونقلها إلى منطقة تبعد كيلومترين عن موقعها الحالي، ما يعني أن نتنياهو يحاول شرعنة البؤر الاستيطانية وليس تفكيكها مثلما تعهدت إسرائيل في الماضي.

وفي السياق ذاته دلّت معطيات نشرتها حركة «السلام الآن»، الأسبوع الماضي، على أن البناء الاستيطاني في الضفة الغربية ازداد في العام الماضي بنسبة ٢٠٪. ولا يزال نتنياهو يعتبر المطلب الفلسطيني بتجميد الاستيطان ليتسنى استئناف المفاوضات أنه «شرط مسبق» ويرفضه. ويطالب نتنياهو الفلسطينيين بالبقاء في محادثات عمان إلى ما بعد ٢٦ كانون الثاني الحالي، وهو الموعد الذي تنتهي فيه المهلة الزمنية التي وضعتها الرباعية الدولية لتقديم الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني موقفيهما من قضيتي الحدود والترتيبات الأمنية. وأعلن الجانب الإسرائيلي أنه سيقدم موقفه في بداية شهر آذار المقبل.

وقال المراسل السياسي لصحيفة «هآرتس»، باراك رافيد، لـ «المشهد الإسرائيلي»، فيما يتعلق بقانون المواطنة: «لا أعتقد أن ثمة شيئاً يختبئ وراء قانون المواطنة، فالأمور مكشوفة للغاية. وإذا نظرنا إلى قرار الحكومة، الذي تم اتخاذه أمس الأول، سنرى أن التوجه واضح للغاية. لقد قررت الحكومة، على خلفية تقرير أمني قدمه الشاباك (جهاز الأمن العام)، أن مواطنين فلسطينيين من قطاع غزة والضفة الغربية قد يشكلون خطرا أمنيا، ولذلك ينبغي عدم السماح لمن يتزوج من مواطنين إسرائيليين بالحصول على مواطنة إسرائيلية. ووفقا للشاباك فإن مواطنين فلسطينيين حصلوا في الماضي على المواطنة الإسرائيلية بعد زواجهم من مواطنين إسرائيليين كانوا ضالعين بشكل أكبر في نشاط إرهابي. وهذه معطيات استعرضها الشاباك. وينبغي القول إن هذه معطيات مثيرة للجدل».

(*) «المشهد الإسرائيلي»: لكن لم نسمع ولم نقرأ في السنوات الماضية تقارير حول وجود أعداد كبيرة من المواطنين الفلسطينيين الذين تزوجوا من مواطنين عرب في إسرائيل، أو عن أبنائهم، الذين كانوا ضالعين في أنشطة مسلحة أو أمنية، وإنما تم الحديث عن أفراد قلائل جدا فقط.

رافيد: «هذا صحيح، ولذلك أقول إن معطيات الشاباك مثيرة للجدل. والحكومة الحالية في إسرائيل، التي تسن قوانين ضد النكبة وضد المنظمات الحقوقية وتعتبر أنه ينبغي قسم الولاء لدولة يهودية، ليس مستغربا أن تقرر تمديد سريان قانون المواطنة مرة أخرى، بل إن هذا هو أمر متوقع. وبعد أن رفضت المحكمة العليا التماسات ضد هذا القانون بأغلبية ستة قضاة مقابل خمسة قضاة، وقررت أن هذا القانون لا يتناقض مع قوانين أساس في إسرائيل، فإن كل هذا منح دعما للحكومة لتتخذ قرارا كهذا. وحقيقة هي أنه فقط وزير واحد، هو دان مريدور، صوت ضد قرار الحكومة».

(*) يوجد ادعاء يقول إنه يختبئ وراء المواطنة نية بتنفيذ ترانسفير صامت بحق فلسطينيين ومواطنين عرب في إسرائيل، وخصوصا في القدس الشرقية وربما في النقب، فهناك العدد الأكبر من المتزوجين من مواطنين من الضفة والقطاع. أي أن من يريد الزواج من مواطن من الضفة سيتعين عليه الانتقال من القدس الشرقية، مثلا، إلى الضفة الغربية.

رافيد: «لا يوجد أي احتمال لحدوث أمر كهذا. بإمكاني أن أفهم سبب الخوف والقلق من هذا القانون، لكني لا أعتقد أن أي حكومة في إسرائيل بإمكانها أن تنفذ خطوة كهذه في السنوات القريبة، سواء من ناحية التخوف من ردود فعل دولية أو من ردود فعل محلية. وأنا أعرف أشخاصا كثيرين على استعداد للخروج إلى الشوارع للتظاهر إذا تم تنفيذ أمر كهذا. ومن أجل تنفيذ أمر كهذا ينبغي سحب بطاقة الهوية منه بأثر تراجعي. والحديث الآن عن زيجات ستحدث في المستقبل. ولذلك فإني أعتقد أن استخدام مصطلح 'الترانسفير' هنا ليس في مكانه ويثير ذعرا غير مبرر».

(*) يسعى نتنياهو إلى شرعنة البؤر الاستيطانية العشوائية، كما أن حركة «السلام الآن» أصدرت مؤخرا تقريرا لخصت فيه الأنشطة الاستيطانية في العام الماضي، وتبيّن منه زيادة البناء الاستيطاني بنسبة ٢٠٪. ومن الجهة الأخرى يعتبر نتنياهو أن طلب الفلسطينيين تجميد الاستيطان، الذي يسلب الأراضي الفلسطينية، ليتسنى استئناف المفاوضات هو «شرط مسبق» ويرفضه. هل بالإمكان الاستمرار في المشروع الاستيطاني، في القدس الشرقية أيضا، وفي الوقت نفسه التوصل إلى اتفاق بين الجانبين؟

رافيد: «المعطيات التي استعرضتها 'السلام الآن' هي معطيات صحيحة ولا يمكن مناقشتها. لكني اعتقدت دائما أن حقيقة أن رئيس السلطة الفلسطينية [محمود عباس] أبو مازن يضع موضوع المستوطنات كشرط، وحتى لو كان هذا أكثر المطالب عدلا- وأنا أعتقد أن هذا أمر عادل ويتماشى مع خريطة الطريق- هو مطلب لا يقدم السلام. وهذا المطلب الفلسطيني يخفف الضغط على نتنياهو. وبرأيي، فإن ما سيجعل حكومة إسرائيل تتحرك في موضوع المفاوضات ليس قضية المستوطنات، وإنما بأن يتم لأول مرة طرح موقف واضح حول حدود الدولة الفلسطينية. ولعل موضوع المستوطنات هو موضوع هام ومؤلم، وهذا صحيح، لكن الحقيقة أننا نناقش هذا الموضوع منذ ثلاث سنوات وأنه يمنح نتنياهو طريقا للهروب من الحاجة لطرح موقف واضح في قضية الحدود. فقد قال نتنياهو في خطاب بار إيلان إنه يؤيد حل الدولتين، لكن أين ستكون الدولة الفلسطينية؟ أين ستبدأ وأين ستنتهي؟ ما الذي يقترحه نتنياهو بهذا الخصوص؟ وعمليا، منذ ثلاث سنوات، بدلا من التحدث عن هذه القضية فإننا نتحدث عن البناء في المستوطنات. صحيح أن الاستيطان هو قضية هامة ولكن المطالبة دائما بوقف الاستيطان تجعل نتنياهو يتذرّع بها للتهرّب من الحل».

نتنياهو والمستوطنات: من يختبئ وراء من؟ (أ.ف.ب)

(*) هل يوجد فعلا تخوّف في ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية من تفجر محادثات عمان، بحلول ٢٦ كانون الثاني الحالي؟

رافيد: «لا أعتقد ذلك. ووفقا لانطباعي فإنه يوجد شعور في ديوان رئيس الحكومة بأن أبو مازن يرزح تحت ضغط وأن إسرائيل لا ترزح تحت ضغط. والشعور هو أن المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس لا تتقدم. كما أن ما يحدث داخل حماس، فيما يتعلق بعدم ترشح [رئيس المكتب السياسي لحماس] خالد مشعل لدورة أخرى في رئاسة المكتب السياسي، سيؤدي إلى إجراء انتخابات داخلية في حماس وهذا يعني أن المرشحين سيطلقون تصريحات متطرفة، وكل هذا يزيد من الضغوط على أبو مازن، لأنه يعني أن المصالحة ستتعرقل. كذلك فإن الخطوات التي بإمكانه تنفيذها في الأمم المتحدة محدودة جدا. ولذا فإن الاتجاه الوحيد الذي ما زال مفتوحا أمامه هو استمرار المحادثات مع إسرائيل. وعليه فإني أعتقد بشكل عام أن الشعور في ديوان رئيس الحكومة هو أنه لا يوجد لدى أبو مازن اتجاهات كثيرة يذهب إليها. ولا أعتقد أن نتنياهو سيكون مستعدا في الأمد القريب لأن يقدم أية مبادرات حسن نية أو القيام بخطوات لبناء الثقة تجاه رئيس السلطة طالما أن الأخير لا يلتزم بأنه سيبقى في المحادثات».

(*) هل يفكرون في إسرائيل، فعلا، بشن هجوم عسكري ضد إيران؟

رافيد: «هل يفكرون؟ بالتأكيد يفكرون. لكن هل سينفذون؟ هذا أمر آخر. بالتأكيد نتنياهو يفكر بمهاجمة إيران، وبالتأكيد هو يريد تنفيذ هجوم كهذا، غير أن موضوع القدرة على تنفيذ هجوم كهذا هو أمر أكثر تعقيدا. وأعتقد أنه ليس لديه أغلبية داخل الحكومة الأمنية المصغرة لشن هجوم كهذا. وهو لا يمكنه أن يقرر لوحده شن عملية عسكرية كبيرة كهذه. وأنا لا أرى أنه توجد أغلبية بين وزراء الحكومة المصغرة تدعم عملية عسكرية إسرائيلية مستقلة ضد إيران. إن وزراء مثل أفيغدور ليبرمان ودان مريدور وموشيه يعلون وبيني بيغن وإيلي يشاي يعارضون في هذه المرحلة هجوما ضد إيران، وعندما تسمع وزراء كبارا كهؤلاء يعارضون الهجوم فإن رئيس الحكومة موجود في وضع إشكالي للغاية».

من نشاطات «مركز مدار»

صدور كتاب «في معنى الدولة اليهودية» لمجموعة من الباحثين الفلسطينيين

(*) رام الله- صدر حديثًا عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار كتاب «في معنى الدولة اليهودية» والذي أشرف على إعداده وتحريره كل من الباحثة هنيدة غانم، المديرة العامة للمركز، والكاتب أنطوان شلحت، من طاقم المركز.

ويضم هذا الكتاب مداخلات ندوة خاصة عقدها مركز مدار بدعم من دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية وتناولت موضوع «الدولة اليهودية» من جوانبه ودلالاته المتعددة الظاهرة والخفيّة، وذلك في ضوء تواتر المطلب الإسرائيلي بنيل اعتراف فلسطيني وعربي بها كشرط للتفاوض على إيجاد حل للصراع.

كما يضم مداخلات أخرى تسلط الضوء على الموضوع نفسه من زوايا إضافية، وتسعى في الوقت ذاته لتفنيد معظم الطروحات التي تتكئ عليها النخب السياسية والأكاديمية في إسرائيل لتسويغ هذا المطلب الذي شهد قدرًا كبيرًا من التصعيد خلال الأعوام القليلة الفائتة.

وتتفق جميع المداخلات على أن تشديد تلك النخب على الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية من جانب الفلسطينيين في الخارج يهدف، من ضمن أشياء أخرى، إلى رفع سقف المطالب الإسرائيلية إلى مستويات جديدة أقرب إلى التعجيز، بمقدار ما يهدف إلى حسم صراع وجدل سياسي داخل إسرائيل نفسها، وبالأساس مع فلسطينيي ٤٨. وفضلاً عن ذلك فإنه يهدف إلى أن يحسم مستقبل الصراع عبر استدراج الجانب الفلسطيني لقبول الرواية الصهيونية ولا سيما بشأن ما ارتكب بحقه في الماضي من آثام التشريد والإقصاء.

وتقدّم هنيدة غانم في مداخلة المقدمة خلفية عامة لهذا الموضوع، وتتوقف عند دلالات الاعتراف بالدولة اليهودية سواء من حيث غاياتها الإسرائيلية، أو من حيث تداعياتها على المستوى الفلسطيني وعلى حاضر الصراع وصيرورته، والتي تتمثل أساسًا في تجاهل بعده الاستعماري، وتحويل الصراع إلى صراع ديني، والاعتراف بالرواية اليهودية الصهيونية، ومحاولة فرض نموذج مثالي متخيل لا يمت بصلة إلى الواقع.

وتدرس مقالة حسن جبارين المفهوم الدستوري لـ «الدولة اليهودية الديمقراطية» من خلال محاولة الإجابة عن الأسئلة التالية: ما هو المفهوم الدستوري الإسرائيلي لعبارة «نحن الأمة»؟ وما هي الحدود الإقليمية – الإقليم- في النظام الدستوري الإسرائيلي؟ وكيف تفسر هذه الحدود مسألة المساواة بين الفلسطينيين الذين يعيشون داخل الخط الأخضر واليهود الإسرائيليين؟.

وتتناول مقالة رائف زريق الوجهين اللذين ينطوي عليهما مطلب إسرائيل الاعتراف بها «كدولة يهودية» أو «كدولة اليهود»، مؤكدًا أنه يمكن الفصل بينهما نظريا وبالإمكان ومن الضروري بعد ذلك محاولة الربط بينهما: الجانب الأول هو تكتيكي سياسي، بينما الجانب الثاني هو فكري أيديولوجي.

وتتركّز مقالة بشير بشير، بشكل انتقائي، في بعض التحوّلات المركزية الطارئة على المجتمع الإسرائيلي ومساهمتها في تشكيل ما يسميه «نحو جديد للصراع العربي الإسرائيلي» وتأثيرها على قضية يهودية الدولة. كما تعالج ما يستوجب عمله فلسطينيًا في ظلّ الإصرار على يهودية الدولة وتحاول الاشتباك مع هذا المطلب وتشخيص توجّهات أولية للتعامل معه في إطار مشروع سياسي أخلاقي يؤسّس لمصالحة تاريخية بين اليهود والعرب في فلسطين التاريخية.

وتقدّم مقالة نمر سلطاني نقدًا لنموذج دفاعي إسرائيلي بارز عن الدولة «اليهودية والديمقراطية» ظهر مؤخرا ويهدف إلى تطبيع إسرائيل، وهو كتاب ألكسندر يعقوبسون وأمنون روبنشتاين: «إسرائيل وأسرة الأمم: الدولة اليهودية- القومية وحقوق الإنسان»، وذلك في موازاة الإدخال القوي لعبارة «دولة جميع مواطنيها» إلى الجدل الإسرائيلي العام، وخصوصا من قبل قادة ومثقفي الأقلية الفلسطينية.

وتحاول مقالة أحمد رفيق عوض أن تجيب عن السؤال: هل يمكن أن تكون إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية في الوقت ذاته؟ وتتطرّق إلى الآراء التي ترى أنه يمكن ذلك، وإلى الآراء الأخرى التي تؤكد استحالة الجمع بين اليهودية والديمقراطية.

وتقدّم مقالة أنطوان شلحت عرضًا تحليليًا مفصلاً للوقائع المرتبطة بطرح مطلب الدولة اليهودية، ودوافع الإصرار الإسرائيلي عليه، والغايات المتوخاة منه، بموجب ما انعكست في مرآة القراءات الإسرائيلية المتعدّدة، وذلك منذ أن طُرح بتواتر غير مسبوق قبل عدة أعوام، إلى أن تحوّل في الآونة الأخيرة إلى حالة من العقدة العصابية الجماعية في إسرائيل.

ومما جاء في تقديم المؤلفين: «يقف وراء إعدادنا لهذا الكتاب في الوقت الحالي مفهوم عام فحواه أنه بغض النظر عن المكاسب التي يحاول الجانب الإسرائيلي أن يحصدها سياسيًا من خلال مطالبته الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية فإن من الأهمية بمكان مناقشة معنى الدولة اليهودية وتجلياتها العملية في سبيل الوقوف على الترجمة التطبيقية لمثل هذه الدولة وبالذات في علاقتها ليس فقط مع الفلسطينيين الذين يحملون المواطنة الإسرائيلية، بل أيضًا في علاقتها بالبعد التاريخي للقضية الفلسطينية».

اختتام دورة بحثية متخصصة حول الدولة والمجتمع في إسرائيل

نظم المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، في مقره في رام الله، يوم الخميس الماضي، حفل تخريج لدورة بحثية متخصصة استمرت ٦ أشهر تحت عنوان «الإمكانيات النقدية في المجتمع والدولة في إسرائيل»، شارك فيها ٢٥ باحثا شابا، وأشرف عليها الباحث والأكاديمي إسماعيل ناشف.

وتحدثت المديرة العامة في مدار د. هنيدة غانم في حفل التخريج عن اندراج المشروع في إطار اهتمام المركز باستدعاء أقلام جديدة، واحتضان كفاءات شابة وتطوير أدواتهم البحثية في التعاطي مع الشأن الإسرائيلي.

وفي كلمة باسم الخريجين، شكر محمود فطافطة طاقم «مدار» على تنظيم الدورة وعمل كل ما يمكن لإنجاحها، إلى جانب المجهود الذي بذله إسماعيل ناشف في متابعة الأبحاث، وانتهاء بإصدار كتاب ضم مجموعة من الأبحاث المتميزة تحت عنوان «النفي في كتابة إسرائيل» والذي صدر عن المركز حديثا.

وفي نهاية الحفل سلمت غانم الشهادات للخريجين، وهم: أروى عواد، مها عواد، أمين دراوشة، أمل وهدان، آيات حمدان، تحسين يقين، ثائر هديب، رائدة الخفش، زياد سراحنة، سائد الزين، سراب القاسم، سعيد يقين، شيرين جبالي، صقر نزال، عرفات جرادات، ماهر داوود، محمد إلياس، محمود فطافطة، معمر القواسمي، منار عواد، نظام السايس، نهرو جمهور وهاني عواد.

إصدار جديد: «النفي في كتابة إسرائيل..»

صدر حديثاً عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، كتاب «النفي في كتابة إسرائيل: أبحاث فلسطينية حول المجتمع والنظام والدولة في إسرائيل» (٢٠١١)، وهو من إعداد وتحرير إسماعيل ناشف. ويتميز هذا الكتاب بكونه مجموعة من الأبحاث لمجموعة من الباحثين الفلسطينيين الشباب يتناولون فيها موضوعة النظام الاستعماري الصهيوني من جوانب متعددة. وتُعبّر هذه الأبحاث عن محاولات لإعادة تعريف العلاقة بين الفلسطينيين والنظام الاستعماري من حيث العلاقة المعرفية.

الأبحاث التي يحتويها الكتاب هي ثمرة دورة بحثية متقدمة بادر إلى عقدها مركز «مدار» استمرت (٦) أشهر تحت عنوان «الإمكانيات النقدية في المجتمع والدولة في إسرائيل»، وأشرف عليها الباحث والأكاديمي إسماعيل ناشف.

يضم كتاب «النفي في كتابة إسرائيل» مقدمة نظرية وستة أبحاث، قام بكتابة المقدمة النظرية إسماعيل ناشف، وهي تفحص الطرق الممكنة في المرحلة الراهنة لإنتاج معرفة نقدية حول النظام الاستعماري في فلسطين، والمداخلة الأساسية هي أن على الباحث الفلسطيني خلق نقطة ارتكاز غير نظاميّة ليتمكن من الوقوف على طبيعة النظام القائم في فلسطين. الدراسة الأولى في الكتاب لأمين دراوشة، وتتمحور حول التطورات في الأدب الإسرائيلي لدى جيل الأدباء الذي ترعرع في ظل دولة إسرائيل، متخذاً من رواية «العاشق» لـ أ. ب. يهوشواع نموذجاً. أما الدراسة الثانية فهي لهاني عواد وتتمحور حول المفكر الفلسطيني محمد عزة دروزة، حيث تثير السؤال عن علاقة المثقف الفلسطيني بالمستعمِر الصهيوني وفكره. وفي الدراسة الثالثة، قامت كاتبتها آيات حمدان بفحص التطورات التي حصلت على رؤية المثقف الفلسطيني لذاته منذ معاهدات أوسلو ولغاية يومنا هذا، وخَلُصَت إلى تشكّل نمط مثقف يهدف إلى تسويغ الواقع وتسهيل تداوله. والدراسة الرابعة لمحمود فطافطة تناولت أبعاد العلاقة بين التيار الديني والتيار العلماني في النظام الصهيوني والتحولات التي عصفت بها. وفي الدراسة الخامسة، يتفحص نظام السايس الفجوة بين إدعاء النظام الصهيوني بكونه ديمقراطياً وبين وضع الأقلية الفلسطينية في مناطق ١٩٤٨. أما الدراسة السادسة والأخيرة لسعيد يقين فهي تتمحور حول البنية الأسطورية وتلك التاريخية التي تقف في أساس جدار الفصل العنصري الذي أنشأه النظام الصهيوني في الضفة الغربية. ويرى يقين من تحليل النص التوراتي أن هناك بنية خطابية توراتية تؤسِس لمفهوم الانعزال وحتى «القلعة»، ويبين من خلال تحليل نصوص أساسية في الفكر الصهيوني الحديث كيف تمت إعادة إنشاء صهيونية حديثة لمفهوم «القلعة»، وأن الجدار ما هو إلا تجسيد لهذه البنية.

ندوة مفتوحة لعرض ومناقشة كتاب «في مصيدة الخط الأخضر»

يعقد مركز مدار في مقره في مدينة رام الله يوم الأحد المقبل، ٢٠١٢/١/٢٩، ندوة مفتوحة لعرض ومناقشة كتاب «في مصيدة الخط الأخضر» للكاتب الإسرائيلي يهودا شنهاف، والذي صدر حديثا عن المركز بترجمة عربية أنجزها سعيد عياش، وقدم لها الكاتب حسن خضر.

وسيكون المتحدثان الرئيسيان في الندوة د. هنيدة غانم، المديرة العامة للمركز التي ستتولى تقديم عرض للكتاب وإدارة الندوة، والدكتور الكاتب أحمد حرب، مفوض عام «الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان»، والذي سيقدم قراءة نقدية في الكتاب.

إعداد: برهوم جرايسي

مراقبون: انخفاض وتيرة التضخم يدل على تباطؤ اقتصادي!

التضخم المالي في العام الماضي ٢ر٢٪

هذه النسبة تناقض توقعات بداية العام ٢٠١١ بتضخم يتجاوز نسبة ٤٪ *أسعار المواد الغذائية في إسرائيل أعلى بنسبة ٣٠٪ من أسعارها في دول ذات مستوى المعيشة نفسه

أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية في إسرائيل أعلى بنسبة ٣٠٪ من أسعارها في دول ذات مستوى المعيشة نفسه!

انتهى العام ٢٠١١ بإجمالي تضخم مالي بنسبة ٢ر٢٪، بعد أن سجل التضخم في الشهر الأخير من العام الماضي نسبة ٠٪.

وهذا هو العام الثاني على التوالي الذي يكون فيه التضخم وفق المجال الذي حددته السياسة الاقتصادية في السنوات الأخيرة، ما بين ١٪ إلى ٣٪، وهو حصيلة تضخم تساوي نصف التوقعات التي كانت في مطلع العام الماضي، حين جرى الحديث عن تضخم قد يتجاوز نسبة ٤٪، ولكن هذه النسبة ورغم أنها ضمن الإطار المحدد، إلا أنها تبعث على القلق في الأوساط الاقتصادية، كونها تعكس حالة تباطؤ اقتصادي.

وقال تقرير مكتب الإحصاء المركزي إن التضخم المالي تأثر في الشهر الماضي من ارتفاع أسعار الملبوسات والأحذية وأسعار الخضار، ومن انخفاض أسعار البيوت والفواكه واللحوم وغيرها من فروع الاستهلاك الأخرى.

ويشير التقرير إلى أن التضخم المالي في النصف الأول من العام الماضي- ٢٠١١ - سجل ارتفاعا حادا بنسبة ٢ر٢٪، لكن في النصف الثاني سجل التضخم عمليا ٠٪، وفي الأشهر الأربعة الأخيرة من العام الماضي تراجع التضخم بنسبة ١ر٠٪، وهذا يعتبر مؤشرا إلى وتيرة النمو في الأشهر القليلة المقبلة، وبشكل خاص في الشهرين الأولين من العام الجاري- ٢٠١٢.

وكما ذكرنا هذا هو العام الثاني على التوالي الذي يكون فيه التضخم المالي وفق إطار السياسة الاقتصادية، إذ سجل التضخم في العام ٢٠١٠ ارتفاعا بنسبة ٢ر٧٪، ولكن في السنوات الثلاث التي سبقته كان التضخم أعلى من الإطار، ففي العام ٢٠٠٩ ارتفع التضخم بنسبة ٣ر٩٪، وفي العام ٢٠٠٨ ارتفع بنسبة ٣ر٨٪، وفي العام ٢٠٠٧ ارتفع بنسبة ٣ر٤٪، بينما تشير توقعات بنك إسرائيل إلى أن التضخم في العام الجاري سيرتفع بنسبة ٢٪.

وكالعادة فإن الأنظار تتجه حاليا إلى قرار بنك إسرائيل المركزي الذي سيعلن يوم الاثنين الأخير من هذا الشهر، بشأن الفائدة البنكية للشهر المقبل- شباط، وترسو الفائدة البنكية الأساسية حاليا عند نسبة ٢ر٧٥٪، وفي السنوات الأخيرة كانت حركة بنك إسرائيل بشأن الفائدة، وعلى الأغلب، رفعها أو تخفيضها بنسبة ٢٥ر٠٪، وقد توقع بنك إسرائيل أن ترسو الفائدة في نهاية العام الجاري عند مستوى ٢ر٥٪، لكن ليس من المستبعد أن يُقدم البنك على تخفيض الفائدة أيضا في الشهر المقبل، بعد أن خفضها في الأشهر الأربعة الأخيرة بنسبة نصف بالمئة.

ويظهر من تقرير مكتب الإحصاء المركزي أنه في حين أن التضخم المالي ارتفع بنسبة ٢ر٢٪ في العام الماضي، فإن أسعار المواد الغذائية ارتفعت بنسبة ٣ر٢٪، وأسعار البيوت والسكن بنسبة ١ر٥٪، وأسعار صيانة البيوت بنسبة ٩ر٣٪، وأسعار الملبوسات والأحذية بنسبة ١ر٢٪، وتكلفة الصحة ارتفعت بنسبة ٦ر٢٪.

في المقابل فإنه خلال العام الماضي انخفضت أسعار الخضار والفواكه بنسبة ١ر٨٪، وأسعار الأثاث ومعدات البيوت بنسبة ٤ر٠٪، وتكلفة التربية والتعليم انخفضت هي أيضا بنسبة ٣ر٠٪.

وفي سياق متصل أكد بحث أجراه بنك إسرائيل المركزي أن أسعار المواد الغذائية في إسرائيل أعلى بنسبة ١٥٪ من المعدل القائم في دول ذات نفس مستوى المعيشة في إسرائيل، وأيضا مقارنة بمعدل الناتج للفرد، ومعدل المداخيل للعائلة، وحتى أنه في أنواع أغذية أساسية فإن هذه النسبة ترتفع إلى ٣٠٪.

ويتعلق البحث بمعطيات العام ٢٠٠٨، غير أن التقرير ذاته يشير إلى أن الفجوة بين الأسعار ومعدل الرواتب ارتفع بين السنوات ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١ بنسبة ٢٠٪، بمعنى أن الاستنتاج القائم في العام ٢٠٠٨ سيكون أشد فيما يتعلق بالسنوات الثلاث الأخيرة الماضية. ويقول البنك المركزي في تقديراته إن الفجوة في أسعار المواد الغذائية في العام ٢٠١١، مقارنة بمعدل الرواتب ومستوى المعيشة، قد تكون ارتفعت إلى ٢٠٪ بدلا من ١٥٪ في العام ٢٠٠٨.

ارتفاع العجز في الميزان التجاري خلال العام الماضي وتوقع ارتفاع طفيف للصادرات في العام الجاري

الصادرات الإسرائيلية سجلت العام الماضي ارتفاعا بنسبة ٣ر٨٪ بينما الاستيراد ارتفع بنسبة ٧ر١٨٪ *إجمالي الاستيراد بلغ ٦٩ مليار دولار مقابل صادرات بحوالي ٥٥ مليار دولار *توقع ارتفاع الصادرات الإسرائيلية في العام الجاري بنسبة ٥ر١٪ فقط

قال تقرير مالي إسرائيلي رسمي إن العجز في الميزان التجاري بين الصادرات والاستيراد سجل في العام الماضي ٢٠١١ ارتفاعا بنسبة نحو ٨٧٪ عما كان في العام ٢٠١٠، في حين أن التوقعات تشير إلى ارتفاع طفيف للصادرات الإسرائيلية في العام الجاري ٢٠١٢.

وقال مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي إن العجز في الميزان التجاري بين صادرات واستيراد سجل في العام الماضي ٢٠١١ أكثر بقليل من ٥٤ مليار شيكل (١٤ر٢ مليار دولار)، وهذا ما يشكل ارتفاعا بنسبة ٩ر٨٦٪، عما كان في العام ٢٠١٠، إذ بلغ العجز في ذلك العام ٢٩ مليار شيكل، وهذا على الرغم من أن الصادرات الإسرائيلية سجلت في العام الماضي ٢٠١٠ ارتفاعا نسبة ٣ر٨٪، إلا أن الاستيراد ازداد في نفس العام بنسبة ٧ر١٨٪، وهذا تعبير آخر عن ارتفاع الاستهلاك الفردي والعام في إسرائيل في العام الماضي.

وفي المجمل العام فقد بلغ حجم الاستيراد إلى إسرائيل في العام الماضي ٢٠١١ حوالي ٢٦٠ مليار شيكل، وهو ما يعادل قرابة ٦٩ مليار دولار، في حين بلغ حجم الصادرات الإسرائيلية إلى العالم أقل بقليل من ٢٠٦ مليارات شيكل، وهو ما يعادل قرابة ٥٥ مليار دولار. ويشير مكتب الإحصاء إلى أن هذه المعطيات لا تشمل الصادرات والاستيراد إلى ومن مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

وبحسب تقرير المكتب ذاته فإن قطاع التقنية العالية استمر في تصدّر المرتبة الأولى في الصادرات الإسرائيلية إذ كانت نسبته ٢ر٤٧٪ من مجمل الصادرات، إلا أنه في هذا القطاع تدخل أيضا التقنيات العالية العسكرية الإسرائيلية، ورغم ذلك فإن قطاع التقنية العالية سجل انخفاضا من مجمل الصادرات، ففي العام ٢٠١٠ كانت نسبته ٥ر٤٩٪ وفي العام ٢٠٠٩ كانت نسبته ٢ر٥١٪.

وقد بلغت الصادرات الصناعية في العام الماضي قرابة ١٦٢ مليار شيكل، أي أكثر من ٤٢ مليار دولار، وسجلت بذلك ارتفاعا بنسبة ٦ر٦٪ عن العام ٢٠١٠، أما الصادرات الزراعية فقد بلغت قرابة ٥ مليارات شيكل بارتفاع بنسبة ٧ر١٪ عن العام ٢٠١٠، وبلغ حجم الصادرات من المجوهرات المصنعة ٣٩ مليار شيكل، أي ما يعادل ٣ر١٠ مليار دولار.

التوقعات للصادرات في العام الجاري

في المقابل فقد صدرت في الأيام الأخيرة توقعات لخبراء اقتصاد في معهد الصادرات الإسرائيلي، والانطباع السائد في المعهد أن الصادرات الإسرائيلية سترتفع في العام الجاري ٢٠١٢ بنسبة ٥ر١٪ فقط، وهي نسبة مقلقة نوعا ما للاقتصاد الإسرائيلي وستنعكس مباشرة على حجم النمو الاقتصادي.

وبحسب توقعات خبراء المعهد، فإن العام ٢٠١٢ سيشهد انخفاضا في نسبة ارتفاع التجارة الدولية لتهبط إلى نسبة ارتفاع ٤٪، بدلا من ٦ر٦٪ في العام الماضي ٢٠١١ وحوالي ١٤٪ في العام ٢٠١٠، فعلى خلفية الانخفاض في حجم الاستيراد في دول الاتحاد الأوروبي، من المتوقع أن تنخفض الصادرات الإسرائيلية من حيث قيمتها بالدولار بنسبة ١٠٪، ولكنها سترتفع من جديد في العام ٢٠١٣ بنسبة ٥٪، بينما سترتفع الصادرات إلى آسيا بنسبة ١٠٪.

ويقول رئيس معهد الصادرات الإسرائيلي رمزي غباي إن المصدرين الاسرائيليين يتوقعون في العام الجاري انخفاضا في طلب الأسواق الأوروبية لبضائعهم، مقابل ارتفاع طفيف في الطلب في السوق الأميركية، إذ تستوعب الأسواق الأوروبية والأميركية مجتمعة حوالي ٦٠٪ من الصادرات الإسرائيلية، علما أن هذه النسبة ترتفع في فترات معينة إلى حوالي ٧٠٪، ولذا فإن التراجع في هذه الأسواق ينعكس فورا على حجم الصادرات الإسرائيلية.

وينصح غباي المصدرين الإسرائيليين بأن يبحثوا عن أسواق جديدة في شرق آسيا التي تشهد نموا اقتصاديا متواصلا، وأيضا عن أسواق في أميركا اللاتينية وفي إفريقيا، ولكن غباي ذاته ينبه إلى صعوبة اختراق هذه الأسواق، إذ قال إن دخولها هو عملية كبيرة، تحتاج إلى جهد ووقت طويلين.

ويستدل من تقرير معهد الصادرات أن حصة أوروبا بشكل عام من الصادرات الإسرائيلية كانت في العام الماضي ٤٠٪ من مجمل الصادرات، وبلغ حجمها ٥ر١٨ مليار دولار، ولكن حصة دول الاتحاد الأوروبي وحده كانت ٣٢٪ من الصادرات الإسرائيلية أي حوالي ١٥ مليار دولار، إذ أن ٥ر٣ مليار دولار كانت لدول مثل روسيا وتركيا، وقد سجلت الصادرات لتلك الدول ارتفاعا بنسبة ٣٥٪ عن العام ٢٠١٠.

أما الصادرات إلى الولايات المتحدة فقد بلغت في العام الماضي ٢٥٪ من مجمل الصادرات الإسرائيلية، وبلغ حجمها ١٢ مليار دولار.

وفي ما يتعلق بآسيا، فقد شكلت الصادرات إليها نسبة ١٩٪ من مجمل الصادرات الإسرائيلية، ومن حيث القيمة الدولارية فقد ارتفعت بنسبة ٦٪، وهذا بعد أن كانت تلك الصادرات قد سجلت في العام ٢٠١٠ ارتفاعا بنسبة ٤٠٪ عن العام ٢٠٠٩، ويقول التقرير إن انخفاض وتيرة ارتفاع الصادرات إلى آسيا يعود إلى انخفاض الصادرات إلى كل من الهند وكوريا الجنوبية.

وبلغ حجم الصادرات إلى دول أميركا اللاتينية ٥٪ من مجمل الصادرات الإسرائيلية وقيمتها نحو ٥ر٢ مليار دولار، وهذا يشكل ارتفاعا بنسبة ٣٪ عن العام ٢٠١٠، أما حجم الصادرات إلى إفريقيا فقد بلغ ٣ر٣٪ من إجمالي الصادرات، وبلغت قيمتها ٥ر١ مليار دولار، ورغم ذلك فإن الصادرات إلى أوروبا سجلت ارتفاعا بنسبة ٢٥٪ عن العام ٢٠١٠.

وبلغ حجم الصادرات إلى باقي أنحاء العالم وللدول غير المصنفة ٧ر٧٪ من حجم الصادرات الإسرائيلية وهذا يعني ٦ر٣ مليار دولار، ما يشكل زيادة بنسبة ١٢٪ عن العام ٢٠١٠.

العجز في مداخيل الضرائب أقل من المتوقع

مداخيل الخزينة العامة كانت ٥٥ر٦ مليار دولار، وهذا أقل بـ ٥٧٨ مليون دولار مما هو مخطط، ولكن أعلى بنسبة ٨٪ من العام ٢٠١٠ *العجز في الموازنة العامة بلغ ٣ر٣٪ بدلا من ٢ر٩٪ من الناتج العام *مجموع الناتج العام في إسرائيل خلال العام الماضي ٢٢٨ مليار دولار، بمعدل أقل من ٣١ ألف دولار للفرد

سجلت مداخيل خزينة الدولة من الضرائب والرسوم خلال العام ٢٠١١ عجزا بقيمة ٢ر٢ مليار شيكل، وهو ما يعادل حوالي ٥٧٨ مليون دولار، ورغم ذلك فإن مداخيل الضرائب والرسوم سجلت ارتفاعا بأكثر من ٨٪ مقارنة مع العام قبل الماضي- ٢٠١٠، وتتوقع سلطة الضرائب الإسرائيلية استمرار العجز في مداخيل الضرائب أيضا في العام الجاري- ٢٠١٢.

وكانت الحكومة الإسرائيلية قد رفعت توقعاتها من الضر ائب في العامين ٢٠١١ و٢٠١٢ بنسبة حادة تقريبا، وكما يبدو بتأثر من الفائض الذي سجلته الضرائب في العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠. فمثلا رفعت توقعاتها من الضرائب من ١٨٤ مليار شيكل في العام ٢٠١٠ إلى ٥ر٢١٣ مليار شيكل في العام ٢٠١١، وهذا بعد أن سجلت الضرائب في العام ٢٠١٠ فائضا بأكثر من ١٢ مليار شيكل، ورفعت توقعات الضرائب في العام الجاري ٢٠١٢ إلى حوالي ٢٢٥ مليار شيكل.

وبحسب تقرير سلطة الضرائب، فقد كانت مداخيل الخزينة العامة ٣ر٢١١ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٦ر٥٥ مليار دولار، أي أقل بنحو ٢ر٢ مليار شيكل عما كان مخططا، وهو ما يعادل ٥٧٨ مليون دولار، ولكن هذه المداخيل بحد ذاتها تسجل ارتفاعا بنسبة ١ر٨٪ عن مداخيل العام الماضي ٢٠١٠، علما أن الميزانية العامة في العام ٢٠١١ ارتفعت بحوالي ٥ر٢٪ عن العام ٢٠١٠.

وكان حجم الضرائب الكلية، التي تمت جبايتها في العام ٢٠١٠، قد بلغ ٤ر١٩٥ مليار شيكل، وهو ما يعادل حوالي ٥ر٤٥ مليار دولار، بموجب سعر الصرف في حينه، بزيادة صافية بلغت ٣ر١٢ مليار شيكل (٣ر٤ مليار دولار) عن الهدف الأول الذي خصص لذلك العام، مما يعني أن الفائض الضريبي، في ميزانيتي العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠ اللتين تم إقرارهما معا، بلغ حوالي ٨ر٥ مليار دولار.

أما مواطن العجز في المداخيل، فقد كان في جميع بنود المداخيل المتنوعة: ٤٥٠ مليون شيكل من الضرائب المباشرة، أي ضريبة الدخل والشركات، بينما العجز في الضرائب غير المباشرة، مثل المشتريات والجمارك، بلغ ١ر٥ مليار شيكل، كذلك كانت مداخيل الخزينة من الرسوم الحكومية حوالي ٢٩٠ مليون شيكل.

وكانت مداخيل الخزينة من الضرائب وحدها في العام الماضي أكثر بقليل من ٢٠٦ مليارات شيكل، مقابل ١٩٠ مليار شيكل في العام ٢٠١٠، واستمر في العام الماضي أيضا تفوق الضرائب غير المباشرة على الضرائب المباشرة، إذ حققت الضرائب المباشرة مدخولا بقيمة ٣ر٩٣ مليار شيكل، أي ٤ر٢٤ مليار دولار، مقابل ١ر١٠٣ مليار شيكل (١ر٢٧ مليار دولار) من الضرائب غير المباشرة.

وعلى الرغم من عدم تحقيق التوقعات بشأن مداخيل الضرائب، إلا أن ضريبة المشتريات وحدها، أو ما يسمى بـ«ضريبة القيمة الإضافية»، سجلت في العام الماضي ارتفاعا بنسبة ٧ر٣٪ عما كان متوقعا منها.

أما على صعيد العجز في الموازنة العامة، فقد ارتفع العجز العام بنسبة ٥ر١٣٪ عما كان متوقعا، إذ بلغ العجز ٣ر٣٪ من الناتج العام، بدلا مما كان متوقعا بنسبة ١ر٢٩٪، وبالأرقام بلغ العجز في الموازنة العامة ٦ر٢٨ مليار شيكل (٥٢ر٧ مليار دولار)، بدلا من ٢ر٢٥ مليار شيكل (٦٣ر٦ مليار دولار) كما كان مخططا.

وبحسب التقديرات الإسرائيلية فإن مجموع الناتج العام في إسرائيل بلغ في العام الماضي ٨٦٤ مليار شيكل، أي حوالي ٢٢٨ مليار دولار، وبمعدل أقل بقليل من ٣١ ألف دولار للفرد في إسرائيل.

وتقول وزارة المالية الإسرائيلية إن سبب اختراق العجز ما هو مخطط له يعود إلى العجز في مداخيل الخزينة العامة، السابق ذكره هنا، وأيضا إلى ارتفاع نسبة الصرف الحكومي، والذي بلغ ٩٩٪ مما هو مخطط له، إذ في العام ٢٠١٠ كان معدل الصرف الحكومي ٩٥٪ من الميزانية المخططة.

وتقول وزارة المالية في تقرير لها إن العجز في الموازنة العامة استمر بالوتيرة التي بدأت في العام ٢٠١٠، وهو زيادة العجز عما هو مخطط له، إذ أن العجز في العام ٢٠٠٧ بلغ ٠٪، وفي العام ٢٠٠٨ بلغ ٢ر٢٪، بفعل الأزمة المالية العالمية التي طالت إسرائيل في نهاية ذلك العام، أما في العام ٢٠٠٩ الذي سجلت فيه الأزمة ذروتها وبدأت تخرج منها، فقد سجل العجز نسبة ٢ر٥٪ ليهبط في العام ٢٠١٠ إلى نسبة ٧ر٣٪.

وفي حين أن العجز في العام الماضي- ٢٠١١- سجل نسبة ٣ر٣٪، على الرغم من الحديث عن الأزمة الاقتصادية المتوقعة، فإن وزارة المالية تتوقع عجزا في الموازنة العامة للعام ٢٠١٢ الجاري بنسبة ٢٪.

موجز اقتصادي

ذروة: ٢٢٦ ألف سيارة جديدة خلال عام واحد

قال تقرير صادر عن اتحاد وكلاء بيع السيارات في إسرائيل إن العام الماضي ٢٠١١ سجل ذروة غير مسبوقة في عدد السيارات الجديدة التي بيعت في إسرائيل، ووصل العدد تقريبا إلى ٢٢٦ ألف سيارة، بزيادة نسبتها ٣ر٤٪ عن العام ٢٠١٠، التي بيعت فيها قرابة ٢١٦٥٠٠ سيارة جديدة.

ويقول مسؤولون في اتحاد وكلاء بيع السيارات إنه على الرغم من عدد السيارات الكبير الذي تم تسجيله في العام الماضي، إلا أن الربع الأخير من العام ٢٠١١، سجل تراجعا بنسبة ٢١٪ في شراء السيارات، ولكن من جهة أخرى، فإن مراقبين يعزون ذلك إلى حالة اكتفاء، بعد الارتفاع الحاد الذي كان في فترات سابقة من نفس العام.

وللعام الثاني على التوالي، فقد حلت سيارات يونداي في المرتبة الأولى في بيع السيارات، وهي المرتبة التي سيطرت عليها شركة مازدا لأكثر من عشر سنوات ماضية، إذ باعت يونداي أكثر بقليل من ٣٣ ألف سيارة، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة ٥ر٨٪، أما شركة مازدا التي حلت في المرتبة الثانية فقد باعت في العام الماضي ٢١١٤٥ سيارة، ولكن بتراجع بنسبة ٣٣٪ عن العام قبل الماضي ٢٠١٠.

وحلت في المرتبة الثالثة شركة تويوتا التي باعت أكثر من ١٩٧٠٠ سيارة بزيادة بنسبة ٥ر١١٪، ثم شركة كايا التي باعت ١٥٦٠٠ سيارة بزيادة بنسبة ٦٤٪، وباعت سوزوكي ١٢١٥٥ سيارة بتراجع بنسبة نصف بالمئة، وفولكسفاجن الألمانية باعت ١١٧٦٢ سيارة بارتفاع بنسبة ١ر٢٪، وشركة فورد قاربت ١١ ألف سيارة بزيادة بنسبة ٨ر٦٪، ونيسان أكثر بقليل من ١٠ آلاف سيارة مسجلة زيادة بنسبة ٤٧٪، وسكودا ٩٢٢١ سيارة بزيادة ٢٣٪.

أما على صعيد السيارة الأكثر مباعا، فقد عادت مازدا إلى المرتبة الأولى من خلال طراز «مازدا ٣» الصغيرة إذ تم بيع ١١٦٤٢ سيارة منها، بمعنى أكثر من ٥٪ من مجمل السيارات الجديدة التي بيعت في إسرائيل، تلتها في المرتبة الثانية بعدد قريب تويوتا كورولا- ١١٤١٦ سيارة، ثم يونداي I٣٠ التي بيع منها ٨٨٩٥ سيارة، وسيارة شيفروليت كروز التي قاربت حوالي ٧ آلاف سيارة.

ويتوقع قطاع بيع السيارة ارتفاعا طفيفا على أسعار السيارات، وعلى الأغلب بمعدل بضع مئات الدولارات للسيارة الواحدة.

إسرائيل تحتل المرتبة ٤٨ عالميا في الانفتاح الاقتصادي

قال تقرير عالمي سنوي إن إسرائيل حلت في المرتبة الـ٤٨ من بين ١٨٣ دولة شملها التقرير، في ما يتعلق بالانفتاح الاقتصادي، أو حسب مصطلح آخر «الاقتصاد الحر»، وقد برزت من بين الدول التي تقدمت على إسرائيل الأردن، التي حلت في المرتبة الـ٣٢.

وللسنة الـ١٨ على التوالي حلت هونغ كونغ في المرتبة الأولى، تليها سنغافورة في المرتبة الثانية، ثم استراليا في المرتبة الثالثة، وتليها نيوزيلندا وسويسرا. أما الولايات المتحدة فقد حلت في المرتبة العاشرة، وبريطانيا في المرتبة ١٤، وكما ذكر فإن الأردن في المرتبة ٣٢ وإسرائيل في المرتبة ٤٨.

كما أنه من الملفت للنظر أن ايطاليا، إحدى أكبر الدول المتطورة، حلت في المرتبة ٩٢، بينما حلت الصين في المرتبة ١٣٨، وكوريا الشمالية في المرتبة ١٧٩، بحسب معطيات اختارتها صحيفة «ذي ماركر».

ويأخذ المقياس سلسلة عوامل واعتبارات، وكان معدل الانفتاح العام ٥ر٥٩ نقطة، وقد حازت هونغ كونغ على ٩ر٨٩ نقطة، بينما حازت إسرائيل على ٨ر٦٧ نقطة.

ويستدل أن إسرائيل تراجعت في العام الماضي ٢٠١١ من المرتبة الـ٤٣ التي كانت عندها في العام ٢٠١٠، ورغم ذلك فإن معدي التقرير العالمي اعتبروا أن إسرائيل تتقدم في مسار انفتاح الاقتصاد، خاصة وأن الاقتصاد الإسرائيلي يشهد معدل نمو اقتصادي سنوي يعتبر الأعلى من بين الدول المتطورة، وفي السنوات الخمس الأخيرة كان معدل النمو ٤٪.

ويعتقد مراقبون أن نتائج هذا المسح العالمي سيدفع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو إلى تسريع سلسلة من الإجراءات التي أعلن عنها سابقا، تحت شعار تحرير الاقتصاد من القيود البيروقراطية، ولكن جوهر هذه الإجراءات سيتمثل في المزيد من الخصخصة.

أسعار الكهرباء تواصل ارتفاعها بسبب أزمة الغاز المصري

تواصل شركة الكهرباء الإسرائيلية رفع أسعار التكلفة للمستهلك، إذ من المفترض أن ترتفع أسعار الكهرباء في الشهر المقبل، شباط، بنسبة ٥٪ كمرحلة أولى من رفع أسعار الكهرباء في العام الجديد ٢٠١٢ بنسبة ١٣٪، وهي نسبة تأتي بعد أن تم رفع أسعار الكهرباء في النصف الثاني من العام الماضي بنسبة ١٥٪، على دفعتين.

وقالت شركة الكهرباء إن أسعار الكهرباء سترتفع حتى العام ٢٠١٤ بنسبة ١٩٪، وهذا انعكاس مباشر لأزمة الغاز المصري، الذي كانت تشتريه إسرائيل من مصر بسعر أقل من الأسعار العالمية، وجرى في العام الأخير تفجير أنابيب الغاز المصري المتوجهة إلى إسرائيل أكثر من ست مرات.

وأضافت شركة الكهرباء أن رفع الأسعار بنحو ٥٪ يعود إلى ٣٪ بسبب ارتفاع تكلفة العمل في الشركة، و٢٪ بسبب الدعم الذي تدفعه الشركة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، ورغم ذلك فإن مصادر في الشركة تقول إن احتمال تخفيض الأسعار، أو التراجع عن دفعة أخرى لرفع الأسعار، يبقى واردا في حال تلقت إسرائيل غازا بأسعار أقل من شركات عالمية.

وعلى الرغم من كثرة الحديث في إسرائيل في العام ونصف العام الأخيرين عن العثور على حقول غاز ضخمة في قاع البحر الأبيض المتوسط، إلا أنه لا يلوح في الأفق أي تاريخ لبدء ضخ الغاز ومد إسرائيل به، كذلك هناك شكوك في إسرائيل في ما إذا كان هذا الأمر سيساهم في تخفيض أسعار الطاقة.

الجدل بشأن «إقصاء النساء» يتجاهل مبدأ «كرامة الإنسان»

بقلم: يائير شيلغ (*)

ما زال موضوع موقع النساء في حيز الحياة العامة في إسرائيل (والذي يطلق عليه في الخطاب الشعبي «إقصاء النساء») مطروحا، وعن حق، على الأجندة الإسرائيلية منذ أشهر عديدة. فظواهر مثل: التحفظ الديني إزاء وظائف مختلفة تشغلها النساء في الجيش؛ حشر النساء في المقاعد الخلفية في الحافلات التي تمر في المناطق والأحياء الحريدية؛ انتزاع وتخريب يافطات الشوارع التي تظهر فيها صور نساء في القدس، وحتى المضايقات العنيفة لفتيات متدينات فقط بسبب قرب مدرستهن من منطقة حريدية، هي ظواهر من الصعب المرور عليها مرور الكرام، منفصلة أو مجتمعة.

يتناول السجال العام السائد هذه المسألة عبر منظور الجدل القديم بين نظرية « فرن الصهر» ونظرية التعددية الثقافية، بمعنى: هل يتعين على المجتمع التطلع إلى قاعدة سلوك موحدة، على الأقل في المكان العمومي، انطلاقا من فرضية أن الحديث يدور على قاعدة ليبرالية، أم بالذات من منطلق ليبرالي بأن من حق كل قطاع أن يعبر عن هويته كما يشاء وبضمن ذلك في مجال غبن وإقصاء النساء؟!

غير أن محورة النقاش في هذا الجدل أو الخلاف تولد في رأيي مشكلتين مركزيتين: الأولى، أن الحديث يدور هنا على رؤيتين فلسفيتين مجردتين، لا يمكن لهما بطبيعة الحال استنفاد كامل تعقيدات وتشابكات الواقع الإنساني الحقيقي، ولذلك لا يمكن لأي منهما تقديم إجابات أو حل لكل المشاكل. فضلا عن ذلك فإن أي تبن جارف لأي منهما يمكن أن يفضي إلى منزلق عويص. فهل يمكن حقا، وفق نظرية «فرن الصهر»، أن نقتحم الآن جميع الكنس الأرثوذكسية ونطلب منها أن تتحول إلى كنس يسمح بالجلوس المختلط فيها للنساء والرجال (أو على الأقل بالجلوس المنفصل في ظروف متساوية)، حتى لا يكون حيز الحياة العامة مصابا بآفة إقصاء النساء؟!

في المقابل، وبحسب نظرية التعددية الثقافية، هل يمكن لنا حقا السماح للرجال المسلمين بقتل شقيقاتهم أو بناتهم اللائي يعاشرن رجالا، لأن ذلك يشكل «قاعدة سائدة» في الثقافة الإسلامية؟!

الإجابة بطبيعة الحال هي أن هناك ضرورة للموازنة بين القطبين.

لكن حتى في هذه الحالة، فإن التوازن، بحسب خطابنا الليبرالي، يمكن أن يميل أكثر من اللازم لصالح قطب التعددية الثقافية، لأنه يبدو ليبراليا أكثر من نظرية «فرن الصهر» التي تسعى لإيجاد قاعدة سلوك موحدة. عندئذ لن نقبل أن تقتل نساء مسلمات باسم «شرف العائلة» لكننا سنضطر لقبول إجبار النساء الحريديات على الجلوس في المقاعد الخلفية للحافلة، وأن يكون من حق الرجال المتدينين دائما عدم الاستماع لغناء النساء، وما إلى ذلك.

أود إذن اقتراح مصطلح بديل للنقاش، يمكن له أن يلائم طرفي الخلاف، وهو مصطلح «كرامة الإنسان». وتعني «كرامة الإنسان» بداهة حق النساء في الجلوس في الحافلة أينما شئن أو الغناء والعمل في أية مهنة أو وظيفة عسكرية يتضح أنهن ملائمات للقيام بها. غير أن «كرامة الإنسان» تعني أيضا حق الناس المتدينين، رجالا ونساء على حد سواء، في المحافظة على هويتهم الثقافية الخاصة. وبذلك فإن الخلاف من ناحية عملية ليس بين مبدأين متناقضين، وإنما بين تجليات أو تعابير مختلفة لمبدأ كرامة الإنسان. وإذا ما حدد الجدل بهذا الشكل، فإن الرجال المتدينين سيواصلون الاحتفاظ بحقهم في المحافظة على هويتهم الثقافية الخاصة، وعدم الجلوس بجانب النساء في الحافلة أو الاستماع لغنائهن في الجيش، لكن هذا الحق سيكون مقيدا بضرورة المحافظة في المقابل أيضا على كرامة النساء. وبذلك نستطيع القول للنساء والرجال المتدينين: من المشروع أن يكون هناك فصل (عدم اختلاط) في خطوط الحافلات التي تمر في المناطق والأحياء الحريدية، ولكن ليس من المشروع أن يؤدي هذا الفصل إلى حصر جلوس النساء بالذات في مؤخرة الحافلة، حيث ينطوي ذلك بصورة جلية على عنصر إهانة. فمن الممكن فصل الحافلة بشكل طولي أيضا بحيث يخصص جانب منها للرجال والآخر للنساء، أو كبديل، أن يجلس الرجال، المطالبون بالفصل، في القسم الخلفي من الحافلة. علاوة على ذلك، فإن إيجاد أو تسيير حافلات منفصلة كليا للرجال والنساء، يعتبر أفضل من ناحية «كرامة الإنسان» من وضع تحشر فيه النساء في مؤخرة الحافلة.

كذلك الحال في موضوع غناء النساء، فمن المشروع في نظري أن لا يضطر جنود متدينون إلى الاستماع لغناء نساء، لكن هذا الأمر يجب أن يتم أيضا بشكل لا يمس بكرامة النساء، كأن يخرج الجنود من القاعة قبل بدء الغناء، وأن يكون خروجهم عفويا أو غير مقصود. إضافة إلى ذلك، لا يجوز قبول وضع يرفض فيه متدينون (أو رجال متدينون في أي إطار كان) تلقي أوامر من امرأة.

هناك أمر مهم آخر لا يتعلق بمضمون الخطاب، وإنما بأسلوبه. ففي مجمل الشروخ المرافقة لحياتنا، وليس فقط فيما يتعلق بإقصاء النساء أو النزاعات بين المتدينين والعلمانيين، تسود ظاهرة ينبري فيها المعسكر المتعرض للهجوم أو الانتقاد للتحدث أولا عن أخطاء وعيوب المعسكر الآخر. كذلك تتجلى في الكثير من الشروخ القائمة لدينا (وخاصة بين اليمين واليسار) عملية يعطي فيها كل طرف لنفسه شرعية في تصعيد وزيادة تطرف خطواته بسبب ما يعتبره تطرفا من جانب الطرف الآخر، الأمر الذي تنتج عنه دوائر من التطرف المتبادل، تزداد تفاقما وخطورة بنشوب نزاع عنيف. وكمثال فقط، فإن موجة التشريعات الإشكالية والمثيرة للجدل، التي تقف خلفها أحزاب اليمين (في الكنيست)، تُبرّر على لسان المتحدثين باسم اليمين على أنها رد فعل على تطرف قسم من عناصر اليسار، التي تطالب المجتمع الدولي بمقاطعة إسرائيل، فيما تبرر عناصر اليسار من جهتها هذه المقاطعة ذاتها بتطرف الأنشطة المناوئة للفلسطينيين، وهلمجرا.

إن المطلوب إذن من جانب المسؤولين في كل المعسكرات هو إبداء ردود فعل جوهرية وموضوعية والابتعاد عن التطرف. ومن اتجه في سكة التطرف لا يمكن له أن يطالب الآخرين بالاعتدال.

(*) صحافي وباحث في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»- القدس. ترجمة خاصة.

أفول تشكيلات الاحتياط في الجيش الإسرائيلي

بقلم: ياغيل ليفي (*)

جيش الاحتلال الإسرائيلي: السير نحو (النموذج المهني).

يقف جهاز الاحتياط في الجيش الإسرائيلي، الذي شكل في الماضي القاعدة الرئيسة للقوة العسكرية، أمام مفترق طرق، وذلك في الوقت الذي يبدو فيه أن القيادة العسكرية ذاتها والمستوى السياسي لم يهتديا بعد إلى سبيل لإعادة تشكيل هذا الجهاز.

في هذا المقال سأطرح إدعاء مفاده أن التكاليف السياسية والتكاليف الاقتصادية الباهظة المرتبطة بتفعيل جهاز الاحتياط يؤديان معا إلى تسريع عملية أفول هذا الجهاز كجزء من مسيرة تحوله باتجاه نموذج جيش احتياط مهني.

ارتفاع تكاليف نموذج الاحتياط

يعتبر نموذج جهاز قوات الاحتياط في الجيش الإسرائيلي نموذجا باهظ التكلفة، سياسيا واقتصاديا. في البداية كان هذا النموذج غير مكلف، إذ شكلت فكرة «الأمة المجندة» ضمانة لقيام أفراد الاحتياط بتأدية مهماتهم بانصياع سياسي تام. في الوقت ذاته كانت خدمة الاحتياط زهيدة التكلفة من ناحية اقتصادية طالما كان أرباب العمل أو أفراد الاحتياط يتحملون جل عبء تعويض الملتحق بالخدمة عن خسارة أجره من العمل، وذلك قبل تبلور وإتباع نظام التعويض الكامل من قبل مؤسسة التأمين الوطني بعد العام ١٩٦٧. غير أن التكاليف السياسية ارتفعت بعد العام المذكور. ومنذ ما يوصف بـ«الموقف الانتظاري» عشية حرب حزيران ١٩٦٧، حيث عبر أفراد الاحتياط عن امتعاضهم واستيائهم إزاء تردد الحكومة في الخروج للحرب، أخذ يتغلغل في وعي متخذي القرارات الإدراك للتكلفة السياسية المترتبة على تجنيد قوات الاحتياط. فأفراد الاحتياط يمتلكون طاقة وقدرة على المساومة السياسية، سواء لكونهم «مواطنين مجندين» يعيشون في عالمين في آن واحد، أو بحكم موقعهم الطبيعي في الطبقة المتوسطة، أو نتيجة لمكانتهم الاجتماعية المتقدمة. هذه التكلفة المحتملة (تكلفة اقتصادية يمكن أن تترجم إلى تكلفة سياسية عشية انتخابات العام ١٩٧٣) كانت من ضمن الاعتبارات الحاسمة في قرار الامتناع عن التجنيد الواسع لقوات الاحتياط عشية حرب «يوم الغفران» في تشرين الأول ١٩٧٣، وهو ما أثر بشكل حاسم كما هو معروف على نتائج تلك الحرب. وقد ساهمت تجمعات وحركات (احتجاجية) مختلفة من أفراد قوات الاحتياط، منذ ذلك الوقت، في انتزاع احتكار اتخاذ القرارات العسكرية من يد النخبة السياسية وتوسيع حدود الخطاب السياسي، بشكل قوض تدريجيا حيز حرية الحكومة في اتخاذ القرارات العسكرية والسياسية. هذه العملية تعاظمت بعد حرب لبنان الأولى (١٩٨٢). فاستطالة الحرب وتوسيع أهدافها والانجرار إلى حرب استنزاف طويلة، كل ذلك شكل عوامل مغذية لقيام حركات جديدة في صفوف أفراد الاحتياط، اقترنت للمرة الأولى برفض انتقائي ومنظم (للخدمة العسكرية)، ومن أهم الحركات التي تشكلت في ذلك الوقت، إلى جانب حركة «السلام الآن»، حركتا «يوجد حد» و«جنود ضد الصمت». وقد ساهمت أعمال الاحتجاج التي نظمتها تلك الحركات، بصورة حاسمة، في الانسحاب الأحادي الجانب للجيش الإسرائيلي من معظم جنوب لبنان في العام ١٩٨٥، وهو ما أكده وزير الدفاع في حينه، موشيه آرنس، بقوله «خرجنا من لبنان بسبب (احتجاج) جنود الاحتياط».

منذ تلك المرحلة استوعب أصحاب القرار الفكرة بأن نشر قوات الاحتياط تترتب عليه تكلفة سياسية باهظة تؤدي إلى تقليص حيز الحرية لاتخاذ القرارات السياسية. على هذه الأرضية، عندما اندلعت الانتفاضة الأولى في العام ١٩٨٧ وأخذت أحزاب اليمين المشتركة في الحكومة تمارس الضغط داعية للإيعاز للجيش بقمع الانتفاضة بالقوة، وقف رئيس هيئة الأركان العامة دان شومرون أمام الحكومة معلنا أن للانتفاضة ثمنا سياسيا، ولكن ليس عسكريا. وقد سعى رئيس هيئة الأركان بذلك إلى تلطيف طابع مهمات الجيش في قمع الانتفاضات المدنية، وربما كان يريد بذلك أيضا تفادي انهيار الجيش الذي خدم فيه، في ذلك الوقت، جنود ينتمون إلى اليسار واليمين، بصورة متوازنة جداً، خاصة وأن انتشار الجيش في المناطق الفلسطينية اعتمد بصورة ملموسة على قوات الاحتياط. وعلى ما يبدو فإن «ضبط النفس» العسكري ساعد في تمهيد الطريق للانسحاب الإسرائيلي الجزئي من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة بموجب اتفاقيات أوسلو. فضلا عن ذلك فإن ما عبر عنه رئيس الحكومة في حينه، إسحق رابين، من خشية من إمكانية فشل الحكومة في تطبيق تجنيد كامل للاحتياط في حال شن حرب لا يوجد إجماع أو توافق إسرائيلي حولها، لعب دورا في قراره (رابين) السير في طريق أوسلو.

لقد جسد احتجاج جنود الاحتياط جانبا من الحساسية الاجتماعية المتزايدة تجاه الخسائر البشرية في صفوف الجيش، وهو ما عبر عنه ناشطو منظمة «جنود ضد الصمت»، التي ضمت في صفوفها جنود احتياط مسرحين تظاهروا قبالة منزل رئيس الحكومة، مناحيم بيغن، احتجاجا على حرب الاستنزاف في لبنان ورفعوا يافطات كتب عليها عدد قتلى الجيش الإسرائيلي يوما بيوم في تلك الحرب. هذه الحساسية دفعت الجيش نحو رسم وإتباع سياسة لتقليص الخسائر في صفوفه، أحد مكوناتها إبعاد أفراد قوات الاحتياط عن ساحات القتال الحساسة، وهو ما تجلى في حرب العصابات التي انغمس فيها الجيش الإسرائيلي في لبنان خلال الأعوام ١٩٨٥- ٢٠٠٠، معتمدا على القوات النظامية. في الانتفاضة الثانية أيضا، لم يقم الجيش بزج جنود الاحتياط، سوى في مرحلة متأخرة بعد بناء شرعية القتال على أساس حرب خاضتها القوات النظامية طوال سنتين تقريبا.

هناك مكون آخر في هذه السياسة، الرامية إلى تقليص الخسائر، عبر عن نفسه في إعادة تشكيل نظرية القتال، لتعتمد منذ التسعينيات على التكنولوجيا ونقل النيران إلى أرض العدو. وقد استندت النظرية القتالية الجديدة إلى امتلاك قدرة عالية على تدمير أهداف بواسطة نيران جوية ومدفعية، مع التركيز على الذخيرة الدقيقة، من دون الاضطرار إلى إقحام أو دخول قوة برية إلى أرض العدو. هذه النظرية طبقت للمرة الأولى في حملتي «كشف الحساب» و«عناقيد الغضب» ضد «حزب الله» في تسعينيات القرن الفائت، ثم جرى تطويرها في حرب لبنان الثانية (٢٠٠٦) ولاحقا في عملية «الرصاص المصبوب» (الحرب على غزة ٢٠٠٨- ٢٠٠٩). وقد استهدفت نظرية الجيش الإسرائيلي الجديدة، من ضمن جملة أشياء أخرى، الحد من الإصابات والخسائر البشرية في صفوف قواته، عن طريق الاستخدام المكثف للتكنولوجيا (نظرية «الصدمة والرعب»)، بما يتيح تقصير أمد الحرب أو القتال وتحقيق حسم سريع يأخذ في الحسبان الاعتبارات والظروف السياسية الجديدة.

هذا التوجه وجد تعبيرا له في حرب لبنان الثانية، التي مثلت «نقطة انكسار» في علاقات الجيش (الإسرائيلي) مع أفراد الاحتياط، نشأت على أرضية أزمة مسبقة. فتجنيد قوات الاحتياط، خلال تلك الحرب، لم يتم سوى بعد مرور ١٦ يوما من القتال، وقد عكس التردد في تجنيد الاحتياط التكلفة السياسية المزدوجة، المترتبة على التجنيد: الخشية من إمكانية أن يؤدي تكبد خسائر جسيمة في الأرواح، ولا سيما في صفوف جنود الاحتياط، إلى زعزعة وتقويض التأييد الشعبي للعملية العسكرية، والمس بشرعية الحكومة والجيش، إلى جانب الفهم بأن حرية عمل الحكومة سوف تتقلص منذ اللحظة التي يتم فيها تجنيد الاحتياط.

ولقد تبين بالفعل أن هذه التكلفة السياسية ذات صلة في ضوء احتجاج أفراد قوات الاحتياط بعد انتهاء الحرب، حيث انضم جنود احتياط إلى مجموعات من الآباء الثكلى (قتل أبناؤهم في حرب لبنان الثانية) وغيرهم، احتجت على ما شاب أداء الجيش من خلل وتقصير في أثناء الحرب. هذه الاحتجاجات ساهمت في وضع عائق إضافي أمام قدرة الجيش على تعريض حياة جنوده للخطر وذلك عبر تبلور التوقع بأن الحكومة ستتجنب تعريض جنودها للخطر عبثا.

هناك مثال حديث يجسد مسألة التكلفة السياسية، قدمته كتيبة احتياط خدمت في العام الماضي (٢٠١١) على الحدود الإسرائيلية – المصرية. فقد أعلن جنود وضباط في الكتيبة في بداية خدمتهم أمام قادة المنطقة أنهم لن يشاركوا في إجراء يطلق عليه «إعادة ساخنة»، وهو إجراء يخول جنود الجيش الإسرائيلي وأفراد شرطة «حرس الحدود» إعادة متسللين أفارقة (الذين يطلبون اللجوء إلى إسرائيل) إلى مصر وتسليمهم إلى عناصر الشرطة المصرية، بعد استجواب قصير. وعلل جنود وضباط كتيبة الاحتياط موقفهم هذا بداعي أن المتسللين الذين يعيدهم الجيش الإسرائيلي يعاملون بعنف وقسوة من جانب المصريين. وقد استجاب المسؤولون العسكريون في المنطقة لطلب أفراد الكتيبة بعدم المشاركة في هذا الإجراء المثير للجدل. هذا المثال يبين كيف يمكن لأفراد الاحتياط أن يؤثروا، حتى ولو مؤقتا، على تقليص حيز العمل المستقل للجيش.

وكانت احتجاجات أفراد الاحتياط قد عززت، قبل حرب لبنان الثانية، الشعور بنشوء «أزمة احتياط»، وفق ما أطلق على هذه الظاهرة. هذا الشعور شكل حافزا للحكومة، التي تعرضت لضغوط من جانب حركات الاحتجاج واللوبي من أجل قوات الاحتياط الذي تشكل في الكنيست، لإقرار إصلاح في نموذج التجنيد. وقد بوشر ببلورة هذا الإصلاح في عدة لجان أقيمت لهذا الغرض، ثم جرى تكريسه ومأسسته في سن «قانون خدمة الاحتياط- ٢٠٠٨»، والذي قيد صلاحية الدولة في تجنيد أفراد الاحتياط، وأخضع هذا التجنيد لقواعد محددة أكثر مما كان عليه الوضع في الماضي. وقد ارتفعت التكلفة السياسية لجيش الاحتياط جنبا إلى جنب مع ارتفاع التكلفة الاقتصادية. وكان الانسحاب الأول من لبنان قد مكن الحكومة من تحويل جيش الاحتياط إلى جيش اختياري في جزء منه، بدون أن يكون ذلك نتيجة لقرار صريح ومدروس. ففي نطاق التقليص العميق للميزانية العسكرية في العام ١٩٨٥، تقرر القيام تدريجيا بنقل تمويل أيام خدمة الاحتياط من مؤسسة التأمين الوطني إلى الجيش. في السابق لم تكن تكلفة أيام الاحتياط محملة على الميزانية العسكرية، ولذلك فقد أدير جهاز الاحتياط بمعزل عن الاعتبارات الاقتصادية للمؤسسة الأمنية. في أعقاب القرار المذكور أصبح لدى الجيش حافز للادخار في أيام الاحتياط. وبالإضافة إلى الأبعاد المتعلقة بالميزانية، فقد أخضعت إدارة جهاز الاحتياط لقواعد اقتصاد السوق، وتم للمرة الأولى تحديد «تسعيرة» اقتصادية لخدمة أفراد الاحتياط. وكانت النتيجة إجراء تقليص ملموس في أيام الاحتياط، وبالتالي تخفيف عبء الخدمة. وللتدليل على ذلك فقد كانت قاعدة الميزانية للعام ١٩٨٥، أي قبل التغيير، ١٠ ملايين يوم احتياط في السنة. وفي أعقاب التقليص انخفض استهلاك أيام الاحتياط إلى حوالي ٣ ملايين، في العام ٢٠٠٦. هذا الاتجاه من الانخفاض كان ملموسا أيضا في السنوات التي انخرط فيها جهاز الاحتياط في عمليات قتالية، ولا سيما في الانتفاضتين الأولى والثانية.

غير أن تقليص استهلاك أيام الاحتياط عزز عدم المساواة في توزيع عبء الخدمة، فقد تحمل حوالي ثلث المكلفين بخدمة الاحتياط ٨٠٪ من العبء حتى بداية سنوات الألفين، فيما نفذ سنويا ١٠٪ فقط من المكلفين خدمة احتياط تزيد عن عشرة أيام. أي أن نسبا هزيلة تشارك فيما كان يعتبر مؤسسة للرجولة الإسرائيلية. وهكذا تراجع أنموذج «جيش الشعب» أمام أنموذج السوق. لقد شكل انعدام المساواة المتفاقم أرضية لانتظام أفراد الاحتياط في منظمات وحركات مختلفة، للمطالبة بتوزيع عادل للعبء ومكافأة المؤدين للخدمة، هذه الضغوط أثمرت عن سن قانون خدمة الاحتياط.

من جهة أخرى فقد أعاقت التكلفة الاقتصادية تأهيل أفراد الاحتياط لتأدية مهامهم في أوقات الطوارئ حيث جرى تقليص تدريبات قوات الاحتياط بشكل ملموس منذ العام ١٩٨٩. جنبا إلى جنب قلصت أيضا بصورة ملحوظة- منذ العام ٢٠٠٢- تدريبات الوحدات النظامية، وذلك جراء صعوبة تجنيد وحدات احتياط لتحل مكان الوحدات النظامية المنغمسة في القتال في الساحة الفلسطينية. وقد شكل ذلك مسا إضافيا بأهلية وكفاءة جهاز الاحتياط، إلى جانب المس بأهلية الوحدات النظامية ذاتها. ففي الأعوام ٢٠٠٣- ٢٠٠٥، قدم الجيش الإسرائيلي تقريراً للمستوى السياسي أشار فيه إلى مس مستمر بتدريبات قوات الاحتياط البرية جراء التقليصات في الميزانية.

وبدوره، أدى قانون خدمة الاحتياط الذي نتج عن «أزمة الاحتياط»، إلى زيادة التكاليف الاقتصادية لتجنيد الاحتياط، وذلك من حيث أنه حدد مكافأة خاصة لأفراد الاحتياط الذين يؤدون الخدمة، عدا عن التعويض عن فقدان أجرة العمل.

إجمالا فقد استبطنت الزعامة السياسية والقيادة العسكرية التكاليف السياسية والاقتصادية لتجنيد الاحتياط، وهو ما مهد الأرضية للسيرورة المتدحرجة الموصوفة هنا، والتي أدت بالتدريج إلى تقليص موارد جهاز الاحتياط وبالتالي إلى تقليص مهماته فعليا. وهكذا أصبح الجيش مقيداً في تفعيل واستخدام جهاز الاحتياط، إذ بات ذلك يستند على مساومة اقتصادية، مقرونة أيضا بزيادة المساومة السياسية، التي ترهن تنفيذ المهام بانسجامها وتلاؤمها مع قيم المجندين لخدمة الاحتياط، وهو ما وضع قيوداً على تجنيد الاحتياط، حتى لو لم تكن ثمة حاجة لتجنيد كامل.

نظرة إلى المستقبل

يبدو ظاهريا أن «قانون خدمة الاحتياط» والاستثمار المكثف في تدريب جهاز الاحتياط في سنوات ما بعد حرب لبنان الثانية، مثلا تغييرا في توجه الجيش والمستوى السياسي فيما يتعلق بأهمية جهاز الاحتياط. غير أن مصير هذا الجهاز سوف يؤول إلى الزوال طالما استمرت تكلفته في الارتفاع. فالتكلفة السياسية سترتفع كلما كان أداء الجيش الإسرائيلي موضع خلاف سياسي، سواء حول أهداف استخدام القوة، أو حول التكاليف المطلوبة لتحقيق أهداف متفق عليها نسبيا. ويتعاظم هذا الخلاف في ظروف الحساسية الاجتماعية المتزايدة تجاه تكبد خسائر بشرية، وتؤدي مثل هذه الحساسية إلى خفض سقف النقد العام لأداء الجيش، مما يدفع المستوى السياسي للتصرف بحذر شديد قبل استدعاء أفراد الاحتياط للتجنيد.

هذه التكلفة تضافرت مع التكلفة الاقتصادية، فضغوط أفراد الاحتياط لتحسين رزمة المكافأة من أجل ضمان تغطية كامل تكاليف خدمتهم، لم تتوقف عقب تطبيق القانون. وقد أظهر استطلاع أجرته شعبة علم السلوك التابعة للجيش الإسرائيلي أن حوالي ٣٥٪ فقط من بين أفراد الاحتياط الذين يخدمون في وحدات قتالية يعتقدون أن الامتيازات والمكافآت الممنوحة لهم مرضية. فضلا عن ذلك فقد برزت مرارا في أحاديث جنود الاحتياط مع قادة الجيش والحكومة ظاهرة تعرض أفراد الاحتياط للإجحاف والغبن في أماكن عملهم، وخاصة القادة. فمن وجهة نظر الكثيرين من أرباب العمل، لم تعد خدمة الاحتياط ثروة اجتماعية يأتي بها جندي أو ضابط الاحتياط إلى مكان العمل المدني. وعلى المدى البعيد فإن صعوبة مواجهة هذه الظاهرة ستعزز الضغوط لمكافأة وتعويض أفراد الاحتياط.

هناك مصدر آخر لمثل هذه الضغوط وهو اتساع معدلات عدم المساواة في توزيع العبء. وكما أسلفنا فقد أدى قانون خدمة الاحتياط إلى مأسسة الانتقال إلى نموذج خدمة اختيارية، مما يعني أن الشبان الذين يصرون على تسريحهم من قوات الاحتياط، سيكونون معفيين من الخدمة في معظم الحالات، حتى لو بقي واجب الخدمة الرسمي قائما بعينه. إضافة إلى ذلك فإن القانون لم يكرس فقط موافقة الجيش على إعفاء من هم ليسوا في الخدمة النظامية، بل خلق أيضا أرضية لتشجيع مثل هذا الإعفاء، أولا عن طريق جعل خدمة الاحتياط مقتصرة على التأهيل والتدريب، وثانيا لأن تحميل الجيش واجب ضمان مستوى أهلية أفراد الاحتياط يشجع تسرب أولئك الذين لن يستثمر الجيش في المحافظة على أهليتهم، لكنه في الوقت ذاته لن يبقيهم في جهاز الاحتياط بدون مثل هذه المحافظة، وهو ما يناقض تعليمات القانون. في المقابل، في الوقت الذي سعى فيه قانون خدمة الاحتياط للحد من تأثير عدم المساواة عن طريق تقليص حجم الاستدعاء لخدمة الاحتياط، فإن الجيش يبدي معارضة شديدة تجاه هذا الأمر، وهو ما يشير إلى نمط يحفل بالتناقضات على صعيد معالجة الدولة لموضوع جهاز الاحتياط. فمن جهة هناك إقرار نظري بأهميته في حالات الطوارئ، ومحاولة لمكافأة المكلفين بخدمة الاحتياط، وهناك من جهة أخرى تعميق لعدم المساواة في توزيع العبء، بشكل لا يتناسب مع المكافأة. في المحصلة سوف يضطر الجيش لزيادة المكافأة المالية، ولكنه سيميل في هذه الحالة للمقايضة بين المكافأة وبين تقليص حجم المجندين بغية خفض التكاليف، مما سيؤدي بالضرورة للانتقال إلى جيش احتياط مهني. وفي هذا السياق فإن تحويل جيش الاحتياط إلى جيش مهني، من شأنه أن يقلص التكلفة السياسية المرتبطة بتفعيله. وتفضل الحكومات دائما التكلفة الاقتصادية على التكلفة السياسية، وخاصة التكلفة الاقتصادية التي توازن التكلفة السياسية، وهو ما قدمت حرب لبنان الثانية مثالا عليه. فقد قررت الحكومة مكافأة أفراد الاحتياط الذين شاركوا في الحرب (لمدة ٨ أيام على الأقل) مكافأة خاصة أطلق عليها «إعادة نفقات»، وذلك عدا التعويض المنصوص عليه في قانون خدمة الاحتياط. في الحروب السابقة، التي جند فيها أفراد احتياط لفترات أطول وظروف خدمة أكثر صعوبة، لم تقم الحكومة بمنح مثل هذه المكافأة الخاصة، التي يمكن اعتبارها وسيلة لتهدئة احتجاج جنود الاحتياط. والجدير بالذكر إن إقرار هذه المكافأة تم في شهر آب ٢٠٠٦، بعد تسريح وحدات الاحتياط، وتعالي أصوات احتجاجهم على الحرب، وخاصة- في المرحلة الأولى- إزاء تدني مستوى أهلية هذه الوحدات.

وطالما كانت عملية التجنيد قائمة على أساس بدل مادي، بمعنى طالما كانت المكافأة المالية تلعب دورا مركزيا أكثر، فإن ذلك سيشكل التفافاً على الحاجة إلى مواجهة مطالب وتوقعات واحتجاجات ذات بعد سياسي.

على المدى البعيد، سيشهد جيش الاحتياط مزيداً من التقليص والتحول نحو نموذج مهني يرتكز على خدمة قلائل نسبيا، وتدريجيا خدمة تطوعية لفترات طويلة نسبيا، تضمن المحافظة على أهلية أفراد الاحتياط، مقابل مكافأة مالية ملائمة، على غرار النموذج الذي تبنته بعض الجيوش الغربية. ذلك هو الاتجاه الذي تسير فيه إسرائيل على هذا الصعيد.

(*) أستاذ في الجامعة الإسرائيلية المفتوحة، متخصص في شؤون الجيش الإسرائيلي. هذا المقال ظهر في عدد كانون الأول ٢٠١١ من المجلة الفصلية «جيش وإستراتيجيا» التي تصدر عن «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب. ترجمة خاصة.

«نجم» جديد في الحلبة السياسية الإسرائيلية

الصحافي يائير لبيد: «أنا وطني إسرائيلي ويهودي وصهيوني ومواقفي تنبع من هذا الثالوث»!

* أستاذ جامعي: لبيد يستخدم خطاب رئيسة العمل من أجل دفع سياسة شبيهة بسياسة نتنياهو *

قبل أسبوعين ونيّف، أعلن الإعلامي الإسرائيلي يائير لبيد عن دخوله إلى الحياة السياسية، وإنهاء عمله الإعلامي، وعزمه على تأسيس حزب جديد يخوض من خلاله الانتخابات العامة المقبلة، المقرر أن تجري قانونيًا في العام ٢٠١٣.

ولاقى قرار لبيد ترحيبا من جانب قادة الأحزاب الإسرائيلية، وبينهم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ورئيس حزب «إسرائيل بيتنا» أفيغدور ليبرمان، ورئيسة حزب كاديما والمعارضة تسيبي ليفني، ورئيسة حزب العمل شيلي يحيموفيتش، وغيرهم. لكن بدا واضحا أن الأخيرتين، يحيموفيتش وليفني، امتعضتا من إعلان لبيد، وخصوصا ليفني، بعدما أظهرت استطلاعات رأي، تلت إعلان لبيد مباشرة، أن حزبها، كاديما، سينهار في الانتخابات المقبلة وسيحصل على ١٤ نائبا في الكنيست في الانتخابات المقبلة، بينما هو ممثل اليوم بـ٢٨ نائبا.

ورغم أن استطلاعات الرأي جاءت بعد إعلان لبيد بيومين فقط، إلا أنها أظهرت أنه سيحصل في الانتخابات على نحو ١٥ نائبا، وبعض الاستطلاعات تحدثت عن ٢٠ نائبا. كل هذا من دون أن تكون لدى أحد أدنى فكرة عن الخط السياسي الذي سينتهجه الحزب الجديد، إذ لم يعلن لبيد برنامجه السياسي، ولا حتى اسم الحزب الجديد الذي سيخوض من خلاله الانتخابات.

ويرى محللون إسرائيليون أن إعلان لبيد عن دخول الحياة السياسية وتأسيس حزب جديد يخوض من خلاله الانتخابات المقبلة، قبل أكثر من عام من موعدها، من شأنه أن يؤدي إلى تراجع شعبيته بحلول موعد الانتخابات. إلى جانب ذلك كان يتردد الحديث، منذ سنوات، عن نية لبيد أن يحذو حذو والده، الوزير السابق يوسف لبيد، بالانتقال من عالم الصحافة والإعلام إلى الساحة السياسية. لكن التحليلات تجمع على أن لبيد اضطر إلى الإقدام على هذه الخطوة في موعد مبكر، بعد أن بدأ حراك في الكنيست لسن قانون يمنع الإعلاميين والصحافيين من الانتقال مباشرة من عالم الإعلام إلى عالم السياسة، وإنما بعد فترة انتظار قد تدوم عامين، ما يعني عدم تمكن لبيد من خوض الانتخابات المقبلة.

«أين المال؟»

عرف الجمهور الإسرائيلي لبيد، المولود في العام ١٩٦٣، من خلال والده، الإعلامي والسياسي يوسف (تومي) لبيد، ووالدته الأديبة شولاميت لبيد. وتعرف الجمهور على لبيد من خلال عمله كمقدم برنامج «أستوديو الجمعة» الإخباري في القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي ومقاله الأسبوعي في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، كل يوم جمعة، وأيضا من خلال ١١ كتابا ألفها ونشرها، بينها عدة روايات.

ورغم أن لبيد توقف عن العمل في القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، إلا أنه ما زال ينشر مقاله الأسبوعي في «يديعوت أحرونوت»، التي تعتبر من أكثر الصحف انتشارا في إسرائيل.

وحاول لبيد في مقال نشره في ١٣ كانون الثاني الحالي، البدء بتسويق نفسه كسياسي، وبدا أنه جاء إلى الحلبة السياسية من رحم الاحتجاجات الاجتماعية، التي شهدتها إسرائيل في الصيف الأخير.

وقال لبيد في مقاله، الذي جاء تحت عنوان «لماذا قررت دخول معترك السياسة»: «أنا وطني إسرائيلي ويهودي وصهيوني، وكل مواقفي تنبع من هذا الثالوث». وأضاف «أنا في الطريق إلى السياسة لأني أعتقد أن نوع الخطاب الجاري في إسرائيل يقود هذه الدولة إلى الضياع، وأنا أريد أن أحاول تغييره. ربما هذه مهمة طموحة جدا، لكن هل كان جديرا بي أن أترك الكرسي المريح في 'أستوديو الجمعة' من أجل شيء غير طموح؟».

وأشار لبيد إلى أنه يكتب في هذه الأثناء برنامجا سياسيا مفصلا يتضمن سلسلة من المواضيع «بدءا من الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني وانتهاء بالحاجة الماسة إلى دستور». ورأى أن العبارة الأساسية التي ينبغي أن يبدأ بها النقاش حول مصير إسرائيل هي «أين المال؟». وأضاف أن «هذا هو السؤال الكبير الذي تطرحه الطبقة الوسطى الإسرائيلية، وهي الطبقة التي من أجلها أنا ذاهب إلى السياسة، وهدفي المعلن هو أن أمثّل مصالحها: أين المال؟ ولماذا حصرا الطبقة المنتجة، التي تدفع الضرائب، وتقوم بواجباتها، وتنفذ الخدمة العسكرية في قوات الاحتياط، وتحمل على كاهلها الدولة كلها، لا ترى المال؟».

وتابع «هل تريدون موقفا واضحا؟ تفضلوا: هذا مالنا، وحان الوقت كي يستثمروه فينا. فهذا السؤال، وهاتان الكلمتان الصغيرتان، تشملان بداخلهما عددا غير قليل من الأسئلة الأخرى: لماذا يحصل أولادنا على التعليم الأسوأ في العالم الغربي؟ لماذا ليس لديهم احتمال أن يشتروا شقة؟ لماذا الدولة العظمة في الهاي- تك والتكنولوجيا غارقة في بيروقراطية فاسدة تلائم العالم الثالث؟ لماذا غلاء المعيشة هنا منفلت إلى هذا الحد والفجوات كبيرة للغاية؟ لماذا لا يتم دعم الخدمات الضرورية، مثل الشرطة والصحة والرفاه، والعاملون فيها يتلقون أجرا سخيفا؟».

وأضاف لبيد أن الجمهور الإسرائيلي «ليس بحاجة لي من أجل معرفة إلى أين يذهب المال [العام]. فالإجابة يعرفها الجميع: منذ سنوات طويلة ودولة إسرائيل مستعبدة لمجموعات مصالح ابتزازية، تفتقر للخجل، وحتى أن بعضها غير صهيوني، وتستخدم بشكل سيء طريقة الحكم المعوجة عندنا من أجل نهب أموال الطبقة الوسطى».

وتطرق لبيد إلى الموقف من الحريديم، أي اليهود المتزمتين دينيا، وقال «لست مهتما بالكراهية لليهود، وإنما فقط بالتوزيع الأكثر عدلا للموارد وبسلم أولويات مختلف تماما. وأعتقد أن على أولاد الحريديم أن يتعلموا المواضيع الأساسية [مثل اللغات والرياضيات] وعلى ذويهم أن يعملوا [بدلا من دراسة التوراة والحصول على مخصصات من خزينة الدولة]، وأنا مؤمن بأنه يوجد حريديم كثيرون يفكرون مثلي وسيسرهم أن أحدا ما يحارب النشطاء والحاخامين المتطرفين الذين يسيئون إلى حياتهم».

وتابع أن المال العام «موجود بيد أثرياء يفتقرون للخجل وحس المسؤولية، ويلعبون بأموال تقاعدنا لعبة خطيرة ومدمرة وينبغي وقفها، وهو موجود في أجهزة حكومية مضخمة ومبذرة، ولا تكلف نفسها إعطاءنا خدمات طبيعية، وهو موجود في عدد غير قليل من المستوطنات النائية التي تبدو مثل سويسرا، وتقود إليها شوارع أفضل من تلك التي في سويسرا». ويشير لبيد هنا، على ما يبدو، إلى البؤر الاستيطانية العشوائية والمستوطنات «المعزولة»، ما يدل على أنه من الناحية السياسية المتعلقة بحل الصراع موجود داخل الإجماع الصهيوني.

وخلص لبيد إلى أنه «لن نساوم على الحاجة لتغيير طريقة الحكم، وتغيير سلم الأولويات وتوزيع الموارد، ومحاربة المبتزين ومجموعات المصالح بلا هوادة، وإعادة المال إلى الطبقة الوسطى الإسرائيلية».

«حزب الحياة الجميلة»

في أعقاب إعلان لبيد عن دخوله إلى الحياة السياسية، بدا وكأنه خلط الأوراق في الحلبة السياسية، خصوصا داخل ما يسمى بمعسكر «الوسط – اليسار» الصهيوني، الذي يجمع أحزاب كاديما والعمل وميرتس.

وتشير التقديرات إلى أن الحزب الجديد الذي سيؤسسه لبيد سيحصل على أصوات ناخبين من هذه الأحزاب وخصوصا من كاديما، ومن الجهة الأخرى فإنه لا يتوقع أن يؤثر كثيرا على قوة حزب الليكود الحاكم، خاصة وأن الاستطلاعات تؤكد أن أحزاب اليمين ستبقى المعسكر الأكبر وستبقى في الحكم حتى بعد الانتخابات المقبلة.

ورأى رئيس تحرير صحيفة «هآرتس»، ألوف بن، في مقال، أن «الهدف السياسي ليائير لبيد هو أن يفرض على رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، تقديم الانتخابات... ويتعين على لبيد الآن الإمساك بزمام الأمور والمبادرة إلى الدعوة لانتخابات جديدة، وأن تدور حول مطلب تغيير سلم الأولويات الوطني. فهذه هي تذكرته. وهذا ما يشاهدونه من الجانب الآخر للشاشة: لبيد وزميلته السابقة في القناة الثانية، شيلي يحيموفيتش، درسا بعناية قوائم الريتنغ وأدركا أن الخطاب العام معزول عن الجمهور. وقد أدركا أن المشاهدين في البيت لا يهتمون بالمناطق [الفلسطينية المحتلة] وبالمستوطنات و'العملية السياسية' التي لا فائدة منها، وإنما بأمنهم الاقتصادي وبتعليم أولادهم، وبهذا الإدراك انتقلوا من الأستوديو في القناة الثانية إلى السياسة».

وأضاف بن أن احتجاجات الصيف الأخير شكلت فرصتهما الكبيرة، فقد تم انتخاب يحيموفيتش رئيسة لحزب العمل، وقفز لبيد إلى الساحة كمنقذ قومي وأصبح نجم الاستطلاعات بلا حزب ومؤيدين. واعتبر بن أن لبيد يستكمل ما بدأته الاحتجاجات الاجتماعية «التي شتم نشطاؤها الأثرياء والشركات الاحتكارية وطالبوا برفع الضرائب وخفض الأسعار، لكنهم خافوا من التطرق إلى جانب المصروفات ومهاجمة المستوطنين والحريديم، مؤيدي وداعمي حكومة نتنياهو. والآن جاء لبيد ليعد بإعادة تقسيم كعكة المصروفات، وتحويل الأموال من [المستوطنتين «المعزولتين»] إيتمار ويتسهار ومن [حي الحريديم] رامات بيت شيمش وبني براك إلى [مدن وسط إسرائيل] ريشون لتسيون ورعنانا ومودييعن».

لكن بن أشار إلى أن لبيد ويحيموفيتش «يقترحان علينا ما يصفه الأميركيون بـ'الأمومة وكعكة التفاح'، أي الأمور الجميلة فقط. وعالمهما شبيه ببرامج القناة الثانية: بدون عرب، بدون الصراع القومي، وعمليا بدون سياسة خارجية أبدا. إنهما يريدان العودة إلى عالم الماضي، هي تريد العودة إلى دولة الرفاه الاشتراكية في زمن [حزب] مباي، وهو يريد العودة إلى فترة إنشاد [النشيد الوطني الإسرائيلي] 'هتيكفا' في أيام الذكرى [للجنود الإسرائيليين القتلى]، من دون القومية الدينية وتطفل الحريديم الذين سيطروا علينا منذ مناحيم بيغن وحتى نتنياهو. ويطرح لبيد: أعطوا الشعب نظاما جديدا وتعليما جيدا، وستكون الأمور هنا رائعة مثلما كانت في عهد [مؤسس إسرائيل دافيد] بن غوريون».

ورأى بن أنه ببرنامج كهذا، لا يسعى لبيد إلى الوصول إلى رئاسة الحكومة، «وإنما يسعى إلى موقع بيضة القبان الذي يتوج رئيس الحكومة المقبل. والمشكلة هي أنه بموجب الديمغرافيا والاستطلاعات، فإن لبيد ويحيموفيتش يتقاسمان بينهما الجثة المتحللة لكاديما، ومعسكر الوسط – اليسار يتحطم إلى ثلاثة أحزاب متوسطة. ولا يتعين على نتنياهو سوى المناورة بينها بعد الانتخابات، وأن يختار منها شركاءه بأرخص ثمن».

واعتبر الكاتب أنه «إذا أراد لبيد إحداث التغيير، فإن عليه أن يقوم بما قام به أريئيل شارون عندما أسس الليكود في العام ١٩٧٣: أن يستغل [لبيد] شعبيته من أجل أن يفرض على العمل وخائبي الأمل من نتنياهو الذهاب ككتلة واحدة كبيرة لمنافسة الليكود».

وأشار بن إلى أن لبيد ليس أول من دخل السياسة بشعارات كالتي يطرحها، وقد سبقه إلى ذلك «الصهيونيون العموميون»، في العام ١٩٥١، الذين تمكن بن غوريون من القضاء عليهم سياسيا. كذلك حدث الأمر ذاته لحزب «داش» في العام ١٩٧٧، «وسيحدث الأمر نفسه مع لبيد إذا اكتفى بإطلاق دعوات لا طائل منها لوضع دستور وفرض تعليم مواضيع غير دينية على الحريديم. وإذا أراد لبيد إحداث تغيير حقيقي وإقناع الجمهور بالانتقال من القناة الرسمية إلى القناة الثانية، فإنه سيكون مضطرا لخوض معركة مواجهة قذرة أمام نتنياهو».

لبيد والصراع مع الفلسطينيين

وحاول المحاضر في قسم تاريخ إسرائيل في جامعة حيفا، البروفسور داني غوطفاين، في مقال نشره في ملحق «الكتب» في «هآرتس»، يوم الأربعاء الماضي، استخلاص برنامج سياسي محتمل سيضعه لبيد بناء على مقالاته التي ينشرها في «يديعوت أحرونوت»، وصدرت في كتاب مؤخرا.

ويبين غوطفاين أن عقيدة لبيد في الناحية الاقتصادية تنص على أن «الشرط لتحرير الطبقة الوسطى من العبودية هو التراجع عن دولة الرفاه واستبدالها بدولة المساعدات، التي تميز الأنظمة النيو – ليبرالية [الاقتصادية اليمينية]. ووفقا لذلك، فإن لبيد يقلص هدف خدمات الرفاه إلى الدعم الاجتماعي لـ'الضعفاء'، وهي الخدمات التي لا تحتاجها الطبقة الوسطى، لكنها مستعدة لتمويلها من الضرائب التي تدفعها من خلال إدراك أخلاقي». كذلك فإن لبيد يؤيد نظام الخصخصة.

وفيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، كتب غوطفاين أنه «على الرغم من أن لبيد يدعو إلى إخلاء مستوطنات من خلال تعامل نزيه مع المستوطنين، لكنه يتبنى الفرضيات الأساسية للحكومة [أي حكومة نتنياهو] تجاه الفلسطينيين. وهو يعتقد أنه 'يحظر الاعتماد على الفلسطينيين' وأن 'الصراع هنا هو من أجل البقاء'، لكنه يؤيد إقامة دولة فلسطينية 'ليس لأن هذا سيجلب السلام، وإنما لأنه سيكون أسهل بكثير إدارة الصراع أمام دولة كهذه'».

وخلص غوطفاين إلى أن «لبيد يستخدم خطاب يحيموفيتش (رئيسة حزب العمل) من أجل دفع سياسة شبيهة بسياسة نتنياهو. وهذه هي خلاصة وهم التغيير الذي يطرحه كرد كاذب على تناقضات الطبقة الوسطى الإسرائيلية».

ورأى الكاتب أن «إسرائيلية لبيد البرجوازية من شأنها تقوية نظام الخصخصة وزيادة تراجع مكانة الطبقة الوسطى وتعظيم تناقضاتها».

الإسرائيليون يسمونهم «صراصير» و«عبيد»!

اليهود الأثيوبيون يخرجون إلى الشارع للاحتجاج على الظواهر العنصرية ضدهم

سار آلاف المتظاهرين، وغالبيتهم الساحقة من اليهود الأثيوبيين (الفلاشا)، في شوارع القدس، يوم الأربعاء الماضي، احتجاجا على العنصرية التي يواجهونها في كافة نواحي الحياة في إسرائيل.

ورفع المتظاهرون شعارات كُتب فيها: «سود وبيض كلنا متساوون»، «دمنا جيد في الحروب فقط»، «سوفا لاندفر، انتهت ولايتك»– وهو شعار ضد وزيرة استيعاب الهجرة، سوفا لاندفر، من حزب «إسرائيل بيتنا»، التي قالت إن على الأثيوبيين أن يشكروا الله على أنهم يعيشون في إسرائيل.

وقبل ذلك بأسبوع تم تنظيم مظاهرة مشابهة في مدينة كريات ملآخي احتجاجا على رفض تأجير البيوت للأثيوبيين.

وقال صحيفة «يديعوت أحرونوت» إن المجتمع الإسرائيلي يتعامل مع الأثيوبيين اليهود بعنصرية، بسبب لون بشرتهم السوداء، وأيضا لكونهم مهاجرين جددا في إسرائيل، إذ يسميهم الإسرائيليون «صراصير» و«عبيد». كما أن دوريات الشرطة توقف الشبان الأثيوبيين بشكل دائم. ويقول نشطاء بين الأثيوبيين «نحن المذنبون في هذه العنصرية لأننا لم نحاربها حتى الآن».

واعتبر الضابط في الجيش الإسرائيلي مارت تازرة (٣٥ عاما)، وهو من الطائفة الأثيوبية ويسكن في كريات ملآخي، أن المجتمع الإسرائيلي «ليس مذنبا، ومن حقهم ألا يحبوننا. لكن المشكلة الحقيقية تكمن في البلدية والبنك والوزارات والشرطة، وفي كل مكان يدعمون ويتجاهلون فيه العنصرية ضد أبناء الطائفة. وأنا لا أتظاهر بسبب أحداث وقعت في الآونة الأخيرة، وإنما أخرج إلى الشوارع لأني سكتّ منذ أن كنت في المدرسة الثانوية، ومنذ أن أديت الخدمة العسكرية، ومنذ أن بحثت عن عمل».

وأضاف تازرة أنه «منذ أن كنت في المدرسة الثانوية وأنا أشعر بأنه أسهل عليّ التحدث مع مهاجرين من روسيا، فقد كانت بيننا لغة مشتركة بمعنى أننا كنا ندرك ماذا يعني أن نكون خارج الدائرة الاجتماعية». وتابع «خبرت الإقصاء الأكبر خلال دورة ضباط في الجيش عندما بوّل أحدهم على سريري. لم أشكُ، لأني خفت أن يطردوني من الدورة. وحتى قائد السرية لم يعتقد أن بإمكاني أن أكون ضابطا. ولم تكن لديه مشكلة في أن يقول لي 'أنا لن أؤهلك لأن تكون ضابطا في هذا الجيش'».

وكان عدد من بنات الطائفة الأثيوبية اللاتي يتعلمن في مدرسة ابتدائية في القدس قد سجّلن، الأسبوع الماضي، على شريط خاص إهانات عنصرية تعرضن لها من سائق حافلة ينقل تلاميذ على خلفية أصلهن الأثيوبي.

ويُظهر شريط التسجيل تهجمات السائق ضد التلميذات وقوله لهن إن «رائحتكن كريهة»، وإنه «عندما يقولون لكن إن رائحتكن غير جيدة، فاقبلوا بذلك. ورشوا معطرًا تصبح رائحتكن أفضل». وتابع السائق «عليكن أن تحترمونا. فنحن نسكن هنا قبلكن، وحياتنا أكثر عصرية». وعندما أجابته التلميذات بـ«إننا آسفات لأننا أثيوبيات» رد السائق قائلا «نحن آسفون أيضا لأنكن هنا. وأنا أتدبر أمري مع الإسرائيليين لكني لم أنجح في تدبر أمري معكن... أنتن لن تتغيرن أبدا، وأنتن ستبقين كالبراز طوال الوقت». وقالت التلميذات إنهن قررن تسجيل السائق لأنه كان يهينهن باستمرار. وكان يقول دائما، بعد نزول الإسرائيليين من الحافلة، «افتحوا النوافذ، فالجو خانق هنا بسبب رائحة الأثيوبيين».

وطالب المتظاهرون في القدس، الأربعاء الماضي، بسن قوانين ضد مظاهر العنصرية في جميع مجالات الحياة وخصوصا قوانين تعالج العنصرية ضد أولاد الأثيوبيين في المدارس. وتحدث الحاخام الرئيسي لطائفة اليهود الأثيوبيين أمام المتظاهرين، قائلا إنه «وصلنا إلى هنا بطرق غير مألوفة [في إشارة إلى تهجيرهم إلى إسرائيل بعمليات عسكرية]. ولم نفكر أبدا أننا سنواجه عنصرية هنا. فنحن شعب واحد ونطالب بحقوقنا. وأنا أدعو الشبان إلى عدم التنازل عن جذورنا التي حافظنا عليها طوال آلاف سنوات الشتات». واحتج الحاخام على أن مؤسسة الحاخامية الإسرائيلية لا تعترف بهم ولا يوجد لحاخامات الأثيوبيين أية مكانة رسمية في إسرائيل، وقال «نحن منقادون ولا نقود».

الحكومة تُخفي معاناة الفلاشا

وكشفت صحيفة «هآرتس» يوم الخميس الماضي، عن أن وزارة استيعاب الهجرة، المسؤولة عن استيعاب المهاجرين الأثيوبيين، منعت نشر بحث، هو الأول من نوعه، ويقر بوجود نقص دائم في الاعتناء ومعالجة ظاهرة قتل النساء في المجتمع الأثيوبي في إسرائيل. وحاول البحث، الذي تم إعداده في العام ٢٠٠٩ ولكن وزارة استيعاب الهجرة منعت نشره، أن يحدد مميزات النساء في الطائفة الأثيوبية اللاتي قُتلن ومميزات الرجال الذين قتلوهن. ويستند البحث إلى ١٦ جريمة قتل نساء، وهو نصف عدد النساء اللاتي قُتلن خلال العقد الأخير.

وأجرت البحث الباحثة في الأنثروبولوجيا، الدكتورة شيلفا وايل، التي تجري أبحاثا حول اليهودية الأثيوبية منذ ثلاثين عاما، وترأس الرابطة الدولية لدراسة اليهودية الأثيوبية، وهي شخصية تحظى باحترام كبير لدى المجتمع الأثيوبي في إسرائيل. وحتى بعد كشف «هآرتس» عن وجود البحث إلا أن وزارة استيعاب الهجرة لا تزال ترفض نشر قسم كبير منه.

ويتبين من البحث أن ٣٧٪ من حالات القتل راحت ضحيتها نساء تتراوح أعمارهن ما بين ٤٠ – ٤٩ عاما. ومتوسط أعمال النساء القتيلات هو ٣٥٫٨ عام بينما تزيد أعمار ٦٢٪ من الرجال القتلة عن الثلاثين عاما، ومتوسط أعمارهم ٤٠ عاما. ويظهر من البحث أن معظم جرائم القتل وقع بين مهاجرين جدد. وثلثا الضالعين في جرائم القتل هذه هاجروا إلى إسرائيل حتى العام ١٩٩٦. و٣٧٪ من القتيلات هاجرن إلى إسرائيل في سن تتراوح ما بين ١٩ – ٢٩ عاما وغالبيتهن قُتلن عندما كن في سن ٢٥ عاما، ومتزوجات وأمهات لأطفال.

وأظهر البحث أن ثلاثة رجال ممن ارتكبوا جرائم قتل بحق نساء كانوا عازبين. وكان ٨١٪ من الرجال القتلة والنساء القتيلات غير متعلمين. وأكثر من نصفهم عاطلا عن العمل. ونصف القتيلات كن من أبناء الفلاشا، أي اليهود الأثيوبيين الذين تنصروا وبعد ذلك خضعوا لعملية تهوّد. وتبين من البحث أيضا أن أكثر من نصف الجرائم وقعت في جنوب إسرائيل. كما تبين أن ٨١٪ من الجرائم وقعت في مساكن دائمة والبقية في مراكز استيعاب المهاجرين. وكانت السكين أداة القتل في ثلثي الجرائم.

واحتفظت الباحثة وايل بيوميات ميدانية وبينها ٤٨ مقابلة مع نساء نجون من محاولات القتل على أيدي أزواجهن ومع عائلات ضحايا القتل خلال السنوات ٢٠٠٧ – ٢٠٠٩. وتبين من استنتاجات البحث أن «عائلة القاتل وعائلة القتيلة ليستا راضيتين في غالب الأحيان من المساعدات التي تقدمها منظمات وخبراء مهنيون. والعناية التي تحصل عليها هذه العائلات جزئية وفي غالب الأحيان لا تتلاءم مع توقعات العائلة. ويتم توزيع الأولاد بين العائلات والمؤسسات وعائلات التبني». واستنتج البحث أيضا أنه «مما لا شك فيه أن الغيرة هي العامل الأكثر أهمية المنسوب لقاتل غيور اقتنع بأن زوجته تخونه».

وكتبت وايل أن «بين أبناء الطائفة، ثمة من ألقوا قسما من الذنب على عادات عائلية من أثيوبيا تسببت بحدوث عنف وحتى القتل، مثل الزواج في سن مبكرة، وأحيانا لرجل كبير، ويكون الزواج أحيانا بالإكراه. ويبدو أن عائلات القتلة كانت تعاني بنفسها من دائرة عنف في داخلها».

كذلك يظهر من البحث أن شكوى تقدمها المرأة ضد عنف زوجها كانت سببا للقتل، إضافة إلى توتر داخل العائلة بسبب عدم الحصول من الدولة على مكانة دينية وجنسية وكان يؤدي إلى نزاعات بين الزوجين.

وقالت وايل إنه كان بالإمكان من نتائج البحث والمعطيات التي جمعتها استنتاج معلومات حول مميزات كثيرة لشخصية القاتل، على ضوء القاسم المشترك بين القتلة. لكن التعتيم الذي فرضته وزارة استيعاب الهجرة على البحث أدى إلى سريان شائعات كثيرة مغلوطة حوله.

وأضافت الباحثة أنه «لم يقرأ البحث أحد باستثناء الذين بادروا إليه [أي موظفين في الوزارة المذكورة]، والشائعات التي سرت حوله لم تكن صحيحة وتسبب هذا بتعاسة لي». لكن وايل رفضت التطرق إلى أسباب التعتيم الذي فرضته الوزارة على بحثها. ورغم ذلك، أكدت أن بحثها يمكنه أن يساعد في التعرف على هوية القاتل القادم.

من مظاهرة اليهود الأثيوبيين ضد العنصرية في القدس الأسبوع الماضي.

في حال عدم حدوث مفاجآت غير مرئية حاليا

حكومة نتنياهو باقية ولا انتخابات برلمانية قريبة!

***كي تجري انتخابات مبكرة يجب أن تكون هناك عوامل ملموسة على الأرض مثل أزمات سياسية أو عجز في عمل الحكومة أو رغبة في إعادة ترتيب الأوراق ونحن لا نرى مثل هذا على الساحة * كيف سقطت حكومات العقدين الأخيرين؟ * الأزمة ليست في الائتلاف وإنما في المعارضة ***

كتب ب. جرايسي:

يكثر الحديث في الأيام الأخيرة في إسرائيل عن احتمال إجراء انتخابات برلمانية مبكرة، وهذا ينتشر في الحلبتين السياسية والإعلامية الإسرائيلية، ومنها في الإعلام العالمي، إلا أن واقع الحال يشير إلى أن هذه الانتخابات لن تجري هذا العام على الأقل، وعلى الأغلب ستجري في موعدها الرسمي في العام ٢٠١٣، إذ أن الوضع القائم يخدم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وحزبه الليكود وكافة أطراف الائتلاف اليميني المتشدد.

وكان الحديث عن انتخابات مبكرة قد بدأ لدى إعلان نتنياهو عن تقديم موعد الانتخابات الداخلية في حزب «الليكود» لمنصب رئيس الحزب، وكانت تلك خطوة محض حزبية داخلية، وقائمة على حسابات نتنياهو الضيقة، الذي يسعى إلى أغلبية تفوق نسبة ٨٠٪ من عشرات آلاف أعضاء الحزب، ويلغي كليا أي احتمال لأي شخصية أخرى لمنافسته ضمن منافسة جدية.

ولكن الهدف الآخر لنتنياهو كان خلق أزمة وبلبلة في حزب «كاديما» المعارض، بعد أن لمس هناك حالة تململ في قيادة الحزب من تأجيل موعد انتخابات رئاسة الحزب، وقد نجح نتنياهو بهذا، حينما اضطرت رئيسة «كاديما» تسيبي ليفني، لتعيين موعد انتخابات بعد شهرين أو ثلاثة.

صحيح أنه منذ العام ١٩٨٨ لم تجر أية انتخابات إسرائيلية في موعدها الرسمي، بل كلها جرت كانتخابات مبكرة، وصحيح أنه منذ العام ١٩٩٦ لم يتعد عمر جميع الحكومات الإسرائيلية ثلاث سنوات بدلا من أربع سنوات، وكذا الدورات البرلمانية، ولكن كل واحدة من الجولات الانتخابية التي جرت في العقدين الماضيين، سبقتها أزمات سياسية شلت عمل الحكومة، وخلقت أجواء تدفع نحو انتخابات مبكرة، وهذا ما هو مفصل لاحقا هنا، في حين أننا لا نلمس أية أزمة سياسية من هذا المستوى في إسرائيل، لا على المستوى السياسي العام، ولا على المستوى الحزبي الداخلي إن كان للحزب الحاكم، أو في كافة الأحزاب التي تشكل الائتلاف الحاكم، لا بل إن أزمات كهذه تعيشها حاليا عدة أحزاب معارضة.

أضف إلى هذا أن كل استطلاعات الرأي العام التي ظهرت في الأشهر الأخيرة أشارت إلى أن اليمين المتشدد الحاكم حاليا سيحظى مجتمعا تقريبا بنفس عدد المقاعد البرلمانية التي يسيطر عليها في هذه المرحلة، أي في حدود ٦٦ مقعدا من أصل ١٢٠ مقعدا، والمتغير الأبرز في هذه الاستطلاعات، نجده في صفوف المعارضة المتنوعة، التي سيتزايد عدد أحزابها، ولكن هذه الأحزاب ستتقاسم نفس عدد المقاعد التي تسيطر عليها المعارضة اليوم.

لذا، فإن نتنياهو ومعه أحزاب الائتلاف وقادتها، لا يجدون أي سبب يقنعهم بالتوجه إلى انتخابات مبكرة، خاصة وأنه ائتلاف حاكم متماسك بشكل لم تشهده إسرائيل منذ العام ١٩٨٨، وحتى أنه يحظى بدعم من صفوف المعارضة، إن كان من إحدى كتلتي المستوطنين، أو من خلال بعض نواب حزب «كاديما» المعارض.

أكثر من هذا، فإن نتنياهو يجد أن سياسته العامة تطبق بشكل «انسيابي»، إن كان على المستوى السياسي العام في قضية الصراع، أو على مستوى السياسة الاقتصادية، وتصعيد السياسة العنصرية ضد العرب وتلك المناهضة لأسس الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهذا من دون أية معارضة إسرائيلية حقيقية على الأرض، ومعها تواطؤ الجهاز القضائي مع قرارات الحكومة والكنيست، وفوق كل هذا في ظل غياب أي ضغوط دولية تدفع نتنياهو لقلب السياسة القائمة.

كيف سقطت حكومات العقدين الأخيرين؟

في مراجعتنا لأسباب وعوامل سقوط الحكومات الإسرائيلية في العقدين الأخيرين سنرى سلسلة من الأزمات السياسية على صعد مختلفة، سبقت سقوط كل حكومة، وهي عوامل لا نراها ولا نلمسها في أوضاع حكومة بنيامين نتنياهو الحالية.

وفي ما يلي استعراض موجز لهذه الحقبة الزمنية من السياسة الإسرائيلية.

حكومة شامير ١٩٨٨– ١٩٩٢: سقطت حكومة إسحق شامير، وقرر الكنيست في نهاية العام ١٩٩١ التوجه إلى انتخابات مبكرة، جرت في شهر حزيران ١٩٩٢، بعد أن عصفت بالحكومة سلسلة من الأزمات السياسية، كان أبرزها انسحاب حزب «العمل» من حكومة الليكود بزعامة شامير في العام ١٩٩٠، على خلفية تفاقم الأزمة السياسية التي أحدثتها انتفاضة الحجر الفلسطينية، ومحاصرة إسرائيل دبلوماسيا في الغالبية الساحقة من دول العالم، وترافق هذا مع الضغط المتصاعد من الشارع الإسرائيلي طالبا حل الصراع.

ولم يسعف شامير تشكيل حكومة بديلة ترتكز على أحزاب اليمين المتشدد والأحزاب الدينية الأصولية، لأنه واجه حينها ضغوطا دوليا، وبشكل خاص من الولايات المتحدة، التي أجبرتها التطورات الدولية المتلاحقة على الضغط على حكومة إسرائيل كي تشارك في مؤتمر دولي للسلام جرى في نهاية تشرين الأول ١٩٩١، ولكن حكومة شامير لم تساهم في تقدم العملية التفاوضية مع الدول العربية، وهذا ما جعل الضغوط الداخلية والخارجية تتصاعد حتى حل الحكومة والكنيست والتوجه إلى انتخابات برلمانية، فاز بها حزب «العمل» الإسرائيلي بزعامة إسحق رابين.

انتخابات ١٩٩٦: شكل رابين في العام ١٩٩٢ ائتلافا هشا يستند إلى نواب عرب، ورغم ذلك قاد حكومته نحو مفاوضات أوسلو وأبرم اتفاقيات مع دول عربية، وكان الائتلاف في حالة ضعضعة على مدى أكثر من ثلاث سنوات، وفي خريف العام ١٩٩٥ ساهم اغتيال رابين على يد إرهابي يهودي في زيادة ضعضعة الائتلاف، وزاد على ذلك رئيس الحكومة الجديد شمعون بيريس، الذي قاد تصعيدا عسكريا ضد لبنان والفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ما أعاد العمليات التفجيرية، التي أعادت الشارع الإسرائيلي سنوات إلى الوراء، وجرت انتخابات في أيار ١٩٩٦، وأسفرت عن فوز بنيامين نتنياهو وحزب الليكود.

انتخابات ١٩٩٩: على الرغم من أن نتنياهو ارتكز في حكومته على أحزاب اليمين، ألا أن اضطراره الاستمرار في العملية التفاوضية مع الجانب الفلسطيني، وإبرام اتفاق الخليل، أفقده ثقة اليمين المتشدد، الذي بدأ يتمرد عليه في حكومته، وسرع هذا في تفكك حكومته، وبموازاة ذلك كانت هناك الضغوط السياسية التي مارستها الإدارة الأميركية برئاسة بيل كلينتون، والضغوط الدولية على نتنياهو لدفع العملية التفاوضية مع الفلسطينيين، وهذا ما قاد إلى حل الحكومة في مطلع العام ١٩٩٩ والتوجه إلى انتخابات برلمانية في نهاية أيار ١٩٩٩، فاز بها إيهود باراك وحزب «العمل».

انتخابات ٢٠٠١ و٢٠٠٣: شكل إيهود باراك ائتلافا ليس منسجما إطلاقا، يرتكز إلى أحزاب وسط، وأحزاب دينية أصولية، ولكن في نفس الوقت كان واضحا أن باراك يحمل في أجندته الخفية نوايا تفجير العملية التفاوضية، على المسارين الفلسطيني والسوري، وهذا ما تم خلال العام ٢٠٠٠، وقادت سياسة باراك إلى تفجير كل الأوضاع مع الجانب الفلسطيني، وبعد تهلهل حكومته في صيف العام ٢٠٠٠، خاض عدوانا شاملا على الضفة الغربية وقطاع غزة، حينما كان في حكومة أقلية، وقرر الكنيست التوجه إلى انتخابات منفردة لرئاسة الحكومة في ٢٠٠١، فاز بها أريئيل شارون بأغلبية كبيرة.

لكن شارون تولى رئاسة الحكومة في شهر شباط ٢٠٠١ على رأس حزب الليكود الذي لم يكن له سوى ١٩ مقعدا، في ظل تركيبة الكنيست، التي طغت عليها حالة التشرذم وكثرة الكتل البرلمانية الوسطية من حيث الحجم، وهذا ما جعله يشكل حكومة تطغى عليها أيضا حالة عدم الانسجام، وبعد أكثر من عام انسحب حزب «العمل» منها، وهذه الأوضاع قادت شارون للإسراع في تعيين موعد للانتخابات في الشهر الأول من العام ٢٠٠٣، وأعادت شارون إلى رئاسة الحكومة بقوة مضاعفة لحزب الليكود.

انتخابات ٢٠٠٦: تولى شارون حكومة واسعة في العام ٢٠٠٣، وبدا للوهلة الأولى وكأنها أكثر ثباتا من سابقاتها، إلا أن شارون اختار ولوج مسار بعيد المدى بالنسبة لإسرائيل يتخلص كليا من المفاوضات وحل الدولة الفلسطينية، فاتجه إلى خطة تفكيك مستوطنات قطاع غزة، ومحاصرة القطاع من الخارج، كخطوة أولى ضمن مشروع استراتيجي أوسع، يشمل الضفة الغربية المحتلة، ولكن هناك كانت الخطة تقضي بفرض حدود من جانب واحد من خلال جدار الفصل العنصري.

وعلى الرغم من خفايا خطة شارون الخطيرة على مستقبل حل الصراع، إلا أنها لم تقنع فئة واسعة من نواب اليمين، وعلى مدى أكثر من عام شهد حالة تمرد في داخل حكومته وحزب الليكود، ما دفع شارون إلى الانشقاق عن الحزب الذي يرأسه، وشكّل في تشرين الثاني ٢٠٠٥ حزب «كاديما»، ليقرر بالتزامن التوجه إلى انتخابات برلمانية مبكرة جرت في نهاية شهر آذار ٢٠٠٦، ولكن سقوط شارون في غيبوبة تامة في ليلة الرابع / الخامس من كانون الثاني ٢٠٠٦، قطعت هذه المبادرة، ليحل محله إيهود أولمرت، الذي قاد حزب «كاديما» في انتخابات ٢٠٠٦ وفاز بها.

انتخابات ٢٠٠٩: شكل أولمرت حكومة بالشراكة مع حزب «العمل» بزعامة عمير بيرتس، إلا أن أوساطا واسعة في المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة لم تكن على قناعة بزعامة كل من أولمرت وبيرتس، اللذين قادا حكومة مليئة بالتناقضات، وأظهرت هشاشة في سيطرتها على الكنيست وتطبيق السياسة العامة، وقد أدت الحرب على لبنان للإطاحة ببيرتس عن زعامة حزب «العمل»، الذي عاد إليه إيهود باراك، وكان ذلك في مطلع صيف العام ٢٠٠٧، ولكن لم تمر ١٠ أشهر، أي في ربيع العام ٢٠٠٨، حتى تفجرت سلسلة قضايا فساد ضد أولمرت، أجبرته على الاستقالة من منصبه في شهر أيلول من نفس العام، ولم يكن بإمكان خليفته تسيبي ليفني تشكيل حكومة بديلة، لتجري الانتخابات في الثامن من شهر شباط من العام ٢٠٠٩.

لا أزمات شبيهة في حكومة نتنياهو

إذا راقبنا شكل عمل حكومة بنيامين نتنياهو الحالية وتماسك الائتلاف الحاكم فيها، والذي يحظى أيضا بدعم من عدد من نواب المعارضة اليمينية، سنعرف تماما أن هذه الحكومة أبعد ما تكون حاليا عن أزمات عاصفة تضرب بها، وحتى إن غابت هذه الأزمات، فأيضا لا يشعر نتنياهو بأن انتخابات برلمانية ستحقق له عدد مقاعد أكبر بكثير مما لديه اليوم، كما كانت حسابات أريئيل شارون في نهاية العام ٢٠٠٢.

فقد بيّن استطلاعان لصحيفتي «يديعوت أحرونوت» و«معاريف» أن حزب الليكود الحاكم بزعامة نتنياهو سيحافظ على قوته البرلمانية، التي هي اليوم ٢٧ مقعدا من أصل ١٢٠ مقعدا في الكنيست، إذ حسب «معاريف» فإنه سيحافظ على هذا العدد، فيما منحته «يديعوت أحرونوت» مقعدا إضافيا، ونتيجة هذين الاستطلاعين شبيهة بنتائج سلسلة الاستطلاعات التي جرت في الأشهر الأخيرة.

كما توافق الاستطلاعان على أن حزب «كاديما» المعارض، بزعامة ليفني، سيتلقى ضربة قاصمة، جراء المنافسات الجديدة التي أعلن عنها للتو، وبحسب «يديعوت أحرونوت» فإن «كاديما» سيهبط من ٢٨ مقعدا اليوم إلى ١٣ مقعدا، أما «معاريف» فقالت إن الحزب سيهبط إلى ١٥ مقعدا، وفي الحالتين سيخسر المكانة الأولى وحتى الثانية من بين الكتل البرلمانية، تارة لصالح حزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور ليبرمان، الذي سيحافظ تقريبا على قوته، ١٥ مقعدا، وتارة أخرى لصالح حزب «العمل» بزعامة النائبة شيلي يحيموفيتش.

وبحسب الاستطلاعين فإن حزب «العمل» سيعود إلى قوته البرلمانية قبل الانشقاق الذي بادر له قبل نحو عام رئيس الحزب السابق ووزير الدفاع إيهود باراك، ليحصل على ١٣ مقعدا، وفق «يديعوت أحرونوت»، و١٨ مقعدا وفق «معاريف»، أما حزب باراك «عتسماؤوت» فإنه سيختفي عن الساحة السياسية.

وأجري هذان الاستطلاعان في نفس اليوم الذي أعلن فيه رسميا الصحافي الإسرائيلي يائير لبيد استقالته من القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، وخوضه السياسة على رأس حزب جديد سيشكله، وراحت التوقعات تتحدث عن أن لبيد سيقتنص أصوات الجيل الشاب ومن اليسار والوسط، وفي ظل أجواء الضجة الإعلامية، ورغم أن الخطوة متوقعة من قبل، فقد أغدق عليه الاستطلاعان كما كبيرا من المقاعد، فقد منحه استطلاع «يديعوت أحرونوت» ١١ مقعدا، و«معاريف» ١٢ مقعدا.

ولبيد هو نجل الصحافي والسياسي الراحل يوسف لبيد، الذي ترأس كتلة برلمانية في العامين ١٩٩٩ و٢٠٠٣، وفي الثانية كانت كتلته العلمانية المتشددة في محاربتها لسطوة الأحزاب الدينية، تضم ١٥ نائبا، وتتوقع استطلاعات الرأي أن يكون عدد المقاعد الأكبر من مقاعد يائير لبيد مقتطعا من حزب «كاديما»، ولكن من الضروري الإشارة إلى أن هذه نتيجة لحماسة إعلامية وشعبية، ومن السابق لأوانه حسم مصير هذا الحزب المعلن الجديد.

أما بالنسبة لتوزيع باقي المقاعد، فقد رأى الاستطلاعان أن الكتلتين الدينيتين الأصوليتين، «شاس» و«يهدوت هتوراة»، ستحافظان على عدد مقاعدهما، ١٧ مقعدا معا، وفي حال شكّل الوزير الأسبق آرييه درعي حزبا جديدا، فإنه سيتقاسم المقاعد معهما، ولكن في المحصلة ستبقى النتيجة واحدة، والحال ذاته لكتلتي عصابات المستوطنين إذ ستحافظان هما أيضا على المقاعد السبعة التي بحوزتهما، وأيضا كتلة «ميرتس» اليسارية الصهيونية التي لها ٣ مقاعد، وقد تزيد بمقعد آخر.

ويشير الاستطلاعان إلى أن قوة الكتل الثلاث التي تمثل الفلسطينيين في إسرائيل ستحافظ على حالها في حدود ١١ مقعدا، مجتمعة.

أقطاب الائتلاف ليسوا معنيين بحل الحكومة

لا يعتبر نتنياهو وحده غير المعني حاليا بحل الحكومة، بل هذه هي أيضا رغبة باقي أقطاب الائتلاف الحاكم، كل واحد منهم لأسبابه الشخصية والحزبية.

أفيغدور ليبرمان:

يُعتبر ليبرمان الشخص الأقوى من بين أحزاب الائتلاف الحاكم بعد الليكود، فهو صاحب الكتلة البرلمانية الثانية في الائتلاف الحاكم بعد حزب الليكود، ولديه ١٥ مقعدا في الكنيست، من بينهم خمسة وزراء ونائب وزير واحد، وتتولى رئاسة ثلاث لجان برلمانية، وهي كتلة متماسكة كليا خلافا للدورات البرلمانية السابقة، وقد فرض ليبرمان هيمنته على تشكيل الحكومة حتى قبل تشكيلها، إذ ضمن لنفسه وزارات تطبيق القانون، وخاصة وزارة الأمن الداخلي (الشرطة) فيما اشترط موافقته على تعيين وزير العدل، وهذا ليس صدفة، لأن ليبرمان متورط بقضايا فساد خطيرة.

كذلك، فإن حزبه يسيطر على لجنة القانون والدستور البرلمانية المسؤولة عن سن غالبية القوانين، إضافة إلى أن مندوبا عن حزبه عضو في لجنة تعيين القضاة.

وسياسة الحكومة العامة تنسجم انسجاما تاما مع برنامج ليبرمان السياسي، إن كان على مستوى سياسة رفض حل الصراع وتشجيع الاستيطان، وسن قوانين عنصرية تستهدف العرب، وأيضا حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية.

وفوق كل هذا، يعرف ليبرمان أن عضويته في الحكومة تحاصر مسار محاكمته، فمثلا في اليوم الأول لحكومة بنيامين نتنياهو في مطلع شهر نيسان ٢٠٠٩، جرى الحديث عن تقديم لائحة اتهام خطيرة ضد ليبرمان، ولكن توصية الشرطة التي كان من المفروض أن تصدر في شهر أيار ٢٠٠٩، جاءت في شهر آب ٢٠١٠، وليس صدفة أيضا، أن المستشار القضائي للحكومة صادق على توصية الشرطة بعد عام كامل، وأيضا شطب منها بعض البنود، بدلا من الرد على الشرطة خلال شهور قليلة.

وفي إطار المماطلة التي بات من الواضح أنها ليست صدفة، فإن جلسة الاستماع التي هي من امتيازات السياسيين وذوي المسؤوليات الكبيرة في المؤسسة الإسرائيلية، والتي كان من المفروض أن تجري في الشهر الماضي جرت في الشهر الجاري، ولكن القرار النهائي للمستشار القضائي للحكومة بشأن تقديم لائحة اتهام ضد ليبرمان لن يكون قبل أواخر العام الجاري، أي أن المماطلة تهدف إلى الاقتراب أكثر ما يمكن من موعد الانتخابات البرلمانية القانوني.

لكن حتى لو قرر المستشار القضائي للحكومة بشكل نهائي تقديم لائحة اتهام ضد ليبرمان في غضون أشهر، مثلا حتى الصيف المقبل، فإنه ليس من مصلحة ليبرمان الخروج من الائتلاف الحاكم، كي لا يحرض الحلبة السياسية ووسائل الإعلام ضده، كذلك فإن بقاء حزبه في الائتلاف الحاكم يعني أنه سيستمر في إمساك خيوط الحكومة كما هي الحال اليوم.

وليبرمان كنتنياهو يقرأ هو أيضا أن استطلاعات الرأي تمنحه نفس عدد المقاعد البرلمانية تقريبا، فيما لو جرت الانتخابات في هذه الأيام، ولذا فإن لا يرى ضرورة لخوض مغامرة انتخابية لن تزيده شيئا.

إيهود باراك:

كما يبدو فإن نتنياهو يعترف في قرارة نفسه أن الفضل الأكبر لثبات حكومته يعود إلى وزير الدفاع إيهود باراك، فهو الذي أقنع حزب «العمل» بالانضمام إلى حكومة نتنياهو منذ يومها الأول، وهو الذي واجه الغالبية في الحزب، رافضا الخروج من الحكومة، ومن أجل البقاء فيها قاد انشقاقا في الحزب الذي كان يرأسه، وشكل كتلة من خمسة نواب، أربعة وزراء من بينهم، وهي الكتلة التي حافظت على أغلبية ثابتة لحكومة نتنياهو، وساهمت في تثبيت هذه الحكومة أكثر حتى انتهاء موعدها القانوني.

ولم يبادر باراك لكل هذا بدوافع مصلحة شخصية، وإنما كان تعبيرا عن قناعات سياسية تتملكه حتى عندما كان رئيسا لحزب «العمل» في النصف الثاني من سنوات التسعين، وقد عبر عن هذه القناعات بسياسات مختلفة، نذكر منها، مثلا، أن حكومته في العام ١٩٩٩ وحتى نهاية العام ٢٠٠٠، أقرت وطبقت أكبر عدد من المشاريع الاستيطانية في تلك الفترة، وفقط حكومة إيهود أولمرت تجاوزت الذروة التي سجلها باراك في حينه، وهو يواصل سياسة الاستيطان من منصبه الحالي وزيرا للدفاع.

لكن مقابل كل هذا، يجد باراك نفسه في استطلاعات الرأي خارج الحلبة السياسية كليا، فحزبه لا يصل حتى إلى نسبة الحسم في حال خوضه الانتخابات ضمن قائمة مستقلة، ولهذا فإن نتنياهو يريد من جهة أن يرد الجميل لباراك، ولكن من جهة أخرى، فإنه يرى باستمرار باراك إلى جانبه في أي حكومة مقبلة بمثابة صمام أمان للجم الشخصية العسكرية القوية في حزب «الليكود» موشيه يعلون، رئيس هيئة أركان الجيش الأسبق، الذي يرى نفسه أحق من باراك وغيره بمنصب وزير الدفاع، في حين أن الانطباع السائد هو أن المؤسسة الأمنية والعسكرية تفضل هي أيضا استمرار باراك في منصبه، نظرا لدوره في التعبير عن رأي المؤسسة في دوائر القرار السياسي.

ولهذا، أعلن في الأيام الأخيرة أن نتنياهو قرر التوجه إلى مؤتمر حزب الليكود في الأسابيع المقبلة بطلب إجراء تعديل على شكل انتخاب لائحة الحزب للانتخابات البرلمانية، ما يضمن عمليا ضم باراك إلى لائحة الليكود من دون أن يخوض انتخابات داخلية في الحزب، ويواجه نتنياهو معارضة ولكن كما يبدو سيحظى بأغلبية.

ويطلب نتنياهو من حزبه أن يمنح رئيس الحزب حق تعيين مرشح واحد من بين كل ١٠ مرشحين ينتخبهم الحزب بشكل مباشر، وبذا يسعى نتنياهو إلى ضم أربعة نواب من كتلة باراك في المقاعد الأربعين الأولى في لائحة الحزب، وخص نتنياهو بالذكر باراك شخصيا ووزير الصناعة والتجارة شالوم سمحون.

ويواجه نتنياهو معارضة شديدة من طرف شخصيات بارزة في الحزب، لكون هذا التعيين سيأتي على حساب نواب آخرين أو شخصيات تسعى إلى الاندماج في لائحة الحزب للانتخابات البرلمانية.

بنيامين نتنياهو: العيش على التناقضات. (ا.ف.ب)

الكتل الدينية:

يمكن القول إن الكتل الدينية الثلاث في حكومة نتنياهو ليست معنية بالتوجه إلى انتخابات، فحزب «شاس» الديني الأصولي يعرف أن التوجه المبكر للانتخابات قد يفقده عددا من المقاعد فيما لو أصر رئيس الحزب السابق آرييه درعي على خوض الانتخابات المقبلة على رأس قائمة مستقلة، لأنه ليس واضحا ما إذا ستقبل الزعامة الروحية للحزب، وبشكل خاص الحاخام عوفاديا يوسيف، إعادة درعي إلى رئاسة الحزب سياسيا، والإطاحة برئيس الحزب الحالي إيلي يشاي.

وبالنسبة لكتلة «يهدوت هتوراة» الأصولية المتشددة لليهود الأشكناز، وهي مكونة من ثلاثة أحزاب، فإنها تعرف أن جميع مطالبها محققة في الحكومة، وأن الانتخابات المقبلة لن تضيف لها شيئا، ولهذا فهي أيضا ثابتة في الحكومة.

وهذا المشهد يسري أيضا على كتلة حزب «المفدال» أو حسب تسميتها الجديدة «البيت اليهودي»، التي لها ثلاثة مقاعد، وتبشرها الاستطلاعات بإضافة مقعد واحد لها، ولكنها ليست بهذه القدرة التي تدفعها على الانضمام لأي مبادرة لانتخابات مبكرة، فهي كتلة تمثل قطاعا واسعا من المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة، والمستوطنات والمستوطنين «يعيشون مرحلة وردية» في ظل حكومة نتنياهو، وهم ليسوا معنيين بالتخلي عن هذه الحكومة.

خلاصة

كي تجري انتخابات مبكرة يجب أن تكون هناك عوامل ملموسة على الأرض، وبشكل خاص أزمة سياسية حادة، وهذا أمر غير ملموس، أو أن تكون الحكومة عاجزة عن تطبيق سياستها، وما نراه هو عكس هذا تماما، أو أن تكون رغبة في أطراف الائتلاف بالانسحاب منه والتوجه إلى انتخابات مبكرة، وهذا أيضا أمر غير ملموس.

كذلك هناك عوامل أخرى، ليست أقل أهمية، وإن كانت لا تصل إلى الإعلام، ومن هذه العوامل، العامل الاقتصادي، الذي إن غابت الأزمات السياسية وظهرت الحكومة متراصة، فله وزن كبير، فإسرائيل تعيش مرحلة اقتصادية حساسة بعد أن اجتازت الأزمة الاقتصادية العالمية بأقل ما يمكن من أضرار، وعادت بسرعة هائلة إلى مسار النمو، والعالم يتحدث في هذه المرحلة عن أزمة اقتصادية متصاعدة مصدرها في أوروبا، وهي ستطال حتما الاقتصاد الإسرائيلي، وحتى الآن فإن المؤسسة الاقتصادية الإسرائيلية لا تعرف حجم التأثير ومدى استمراره، لكن مما لا شك فيه أن الاستقرار السياسي هو عامل هام لضمان حصانة الاقتصاد في وجه الأزمات الخارجية.

أضف إلى هذا أنه في هذا العام سيكون على نتنياهو إقرار الموازنة العامة للعامين المقبلين ٢٠١٣ و٢٠١٤، وهو ذو أجندة اقتصادية تخدم جهات اقتصادية كبرى ساعدته على العودة إلى منصب رئيس الحكومة، ولذا فإنه سيسعى في حال ضمن استمرار الاستقرار السياسي إلى استغلال الظروف القائمة لإقرار ميزانيتين تخدم سياسته الاقتصادية، إضافة إلى ضمان بنود ذات صبغة انتخابية تسهل الحملة الانتخابية التي ستكون العام المقبل لتعزيز مكانته ومكانة حزبه السياسية في الشارع الإسرائيلي.

أمام هذا المشهد الحاصل، فإنه لا قيمة لتصريحات هنا وهناك لبعض السياسيين أو الإعلاميين تتحدث عن انتخابات مبكرة، طالما أنه لا توجد عوامل كبرى تستلزم تبكيرها.

المشهد الإسرائيلي مدار

نتائج بحث جديد:

النساء في الإعلام العربي داخل إسرائيل ما زلن خاضعات لاعتبارات تحرير تفتقر إلى أجندة نسوية

بقلم: سماح بصول (*)

أظهر بحث بعنوان «ما زلن خاضعات: تمثيل المرأة في الصحف العربيّة القُطريّة» (داخل إسرائيل) أعدّه د. أمل جمّال وسماح بصول، وأصدره «مركز إعلام» (مركز إعلامي للمجتمع الفلسطيني في إسرائيل) في أواخر الصيف الفائت، أن النساء في الإعلام العربي في إسرائيل ما زلن خاضعات لاعتبارات تحرير تفتقر إلى أجندة نسوية، وأنهن مغيبات على الرغم من وجودهن الواضح من على صفحات هذه الصحف.

واعتمد البحث على رصد التغطية الصحافية للنساء في الصحف العربية التجارية الكبرى الثلاث «كل العرب» و«الصنارة» و«بانوراما»، حيث جرى فحص ٦٧٧ مقالا صحافيًا حول النساء (من أصل ٣٢١٣ مقالا) خلال تسعة أسابيع. وعلى الرغم من أن هذا العدد يبدو للوهلة الأولى إيجابيا، إلا إن تحليل مضامين هذه المقالات أظهر أن الجانب الكمّي لا يتفق شرطا مع الجانب الكيفي.

تشير هذه البيانات إلى تقدُّم في درجة تغطية النساء في الصحافة العربيّة التجاريّة مقارنة ببيانات البحث السابق الذي أجراه مركز «إعلام» ونُشر في العام ٢٠٠٦، وظهر فيه ما بين ٢ أو ٣ مقالات حول النساء في كلّ واحدة من الصحف. يظهر، إذن، على نحو جليّ وقاطع ارتفاعٌ كثيف في عدد المقالات حول النساء في كلّ واحدة من الصحف، وهو ارتفاع تصل نسبته إلى ٨٠٠٪ في الصحف الثلاث العربيّة القُطريّة الأوسع انتشارًا. ويعكس هذا الارتفاع قفزة كمّيّة في المقالات حول النساء خلال فترة زمنيّة قصيرة نسبيًا (خمس سنوات).

النساء بين «المكان» و «المكانة»

تظهر المقالات حول النساء، في المعدّل، في الصفحة الرابعة والعشرين. وتحتلّ هذه المقالات (بالمعدّل) ما يتراوح بين سدس وربع صفحة، أي أنّها مقالات صغيرة الحجم نسبيًا، لذا فهي ليست بارزة.

جرى التطرّق في المقالات إلى نساء بمهن مختلفة. في ٣٦٪ منها جرى التطرّق إلى نساء مشهورات: فنّانات وممثّلات وشخصيّات تلفزيونيّة. وفي ١٤٫٤٪ جرى التطرّق إلى النساء كربّات منازل أو كأمّهات. هذه البيانات تُشير إلى أنّ تغطية أخبار النساء وأحوالهنّ تخلق صورة تضادية للنساء كما درجت الأدبيّات النسوية على الادّعاء. فمن ناحية، تُعرض النساء كسيّدات عفيفات (أمّهات، وأخوات، وقريناتٍ و/ أو ربّات منزل) يعتنين بالوجود المجتمعيّ، ويساهمن في الاقتصاد الأسريّ. ومن ناحية ثانية، يجري عرضهنّ كأداة جنسيّة من خلال إشغال أدوار ترفيهيّة تقترن بكشف أجسادهنّ. تُبقي هذه الازدواجيّة على المفهوم البطريركيّ التقليديّ الذي يُخضع النساء، وينسب لهنّ أداءً ثانويًا أو دونيًا.

تعالج أكثر من ثلث المقالات نساء في أدوار ترفيهيّة غير إنتاجيّة. أي أنهن يشغلن أدوارًا ثانويّة تعكس مساهمتهنّ الهامشيّة في رفاهية المجتمع. ثمّة القليل من المقالات حول نساء في المهن الحرّة (كالطبيبات والمهندسات والمحاميات)، أو في وظائف من حقل التدريس والإدارة (كالمعلّمات ومديرات المدارس)، أو في وظائف من حقل الرفاه الاجتماعيّ (كالعاملات الاجتماعيّات والممرّضات) أو النساء المزارعات. يحوي بروز الوظائف الترفيهيّة في طيّاته دلالة كبيرة ودورًا مهمًا في الإبقاء على صورة النساء الهامشيّة، كمن يوفّرن – في الأساس– احتياجات رجوليّة أو غير حيويّة. لا ينبغي أن يُستنتج من ذلك أنّنا نتعامل بسلبيّة مع عالم الترفيه والغناء، بل إنّنا نبتغي الوقوف عند دلالة محوريّة الجانب الشعبيّ والسطحيّ لهذا العالم في الصحف.

عندما نفحص دور المرأة في المقالات، يبدو جليًا أنّ المرأة في غالبيّة الصحف هي موضوع نحو ٥٠٪ من المقالات. في ١٢٫٦٪ من المقالات تتحدث المرأة عن تجربتها الشخصيّة، ولا تظهر المرأة كاختصاصية في الموضوع الذي تعالجه إلا في ٦٫٧٪ من هذه المقالات. ما يعنيه الأمر هو أنّ النساء يظهرن في أغلب الحالات أداةً لا ذاتًا، على الرغم من أنّ معظم المقالات يتمحور حول النساء على نحو مباشر. وعلى الرغم من وجودهنّ في مركز المقال، فهن لا يَحضرن كاختصاصيّات أو كمن ينشطن في مجال تخصّصهن؛ وانما تتمحور المقالات في ما صدر تجاههنّ مِن تصرُّف أو في الطريقة التي عامَلَهنّ فيها أحدُهم.

عندما تظهر للنساء في المقالات الصحافيّة عدّة أدوار مثل أم ومهنية، تَظهر المرأة كاختصاصيّةً في المقام الأول في ١٨٫٣٪ من المقالات فقط. وبكلمات أخرى: تغطّى النساء بدايةً كنساء، ومن ثَمّ كاختصاصيّات في مجال ما أو قضيّة ما. وضْع تخصُّص النساء في المكان الثانيّ يشير إلى هامشيّتهنّ في المجتمع، وإلى تجاهُل استقلاليّتهنّ كأفراد لصالح معاملة لا تستطيع النظر إليهنّ في ما وراء (أبعد من) نسائيّتهن. تتحوّل النسائيّة إلى حاجز أمام التعامل الموضوعيّ، أو تأتي (أي النسائيّة) على حساب هذا النوع من التعامل. ما تثبته هذه المعاملة هو أنّه حتّى حين يجري الحديث عن نساء ناجحات، يتواصل النظر إليهنّ كمن شذذن عن القاعدة التي تقرن النجاح بالرجال، ويُخضَعن للتراتبيّة البطريركيّة التي تكون فيها الغلبة للرجال. إذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ الكثير من المقالات تُظهر نساءً من عالم الترفيه، يمكن التوصّل إلى استنتاج مُفادُه أنّ الصحافة لا تدفعهنّ قُدُمًا بل تُبقي على هامشيّتَهنّ وعلى صورتهنّ كمن لا يساهمن مساهَمة مؤثّرة في تحمُّل عبء الاحتياجات الاجتماعيّة الحيويّة، ولا سيّما في مسألة الدخل.

وفي فحص دور المرأة في المقال يتبيّن أن ٧٪ فقط من المقالات التي ظهرت فيها النساء عالجت موضوع حقوق النساء. تعزّز هذه النسبة التعاملَ معها (أي مع النسبة) كحالة اعتياديّة في أعين القرّاء. بعبارة أخرى، تتمثّل الرسالة في أنّ مكانة النساء الاجتماعيّة ليست ذات إشكاليّة، وليس ثمّة حاجة إلى تغييرها. من البديهيّ أنّ الأمور لا تقال على نحو مباشر وصريح، لكنّها الرسالة المبطّنة الراكدة في أعماق أنماط التغطية.

غالبيّة المقالات التي استعرضها البحث لم تُدرج اقتباسات من النساء، إذ تضمّن ٣٥٫٦٪ منها فقط اقتباسات، وفي المقابل خلت ٦٧٫٤٪ من هذه الاقتباسات. هذا المعطى المهمّ يعكس نزعة مركزيّة في تغطية صحافيّة لا تمنح النساء منصّة للتحدّث، وتعرضهنّ من دون صوت أصيل يُبرز قدرتهنّ على التعبير عن أنفسهنّ، وعن مواقفهنّ وعن مواضيع اهتمامهنّ. في غالبيّة الحالات، تحدّث المراسلون عمّا قالت النساء، أي تحدّثوا عنهنّ بضمير الغائب، بدل عرض الأقوال باسم قائلتها. إنّ منح الصوت هو قرار في يد المراسلين أو المحرّرين، وقد يكون قرارًا واعيًا أو غير واعٍ. وإذا غُطيت النساء في معظم الحالات كأداة للوصف أو للتطرّق من قبل المراسلين، فمن شأن ذلك تعزيز صورتهنّ كفاقدات للصوت، وكفاقدات للقدرة على التعبير.

أبرز الخطابات تجاه النساء التي ظهرت في البحث

خطاب الأمومة –»علاقتي بجميع الأطفال في كلّ زمان ومكان»: يشدّد أعتبر نفسي أمًّا لجميع الأطفال في كلّ زمان ومكان»: يشدّد هذا الخطاب على الأمومة كعنصر مركزيّ وحتميّ في حياة النساء، على الرغم من أنّه ليس كذلك بالضرورة (المثال مأخوذ من صحيفة «بانوراما»).

خطاب المأكولات– «سيدات عربيّات يبحثن عن الرزق من خلال صناعة الكعك البيتيّ»: يحتفل هذا الخطاب بدور النساء كمسؤولات عن تزويد الأطعمة في المنزل، ويعكس النظر إليهن كمن يعملن في الحيّز الخاصّ، ويقترنّ بالمطبخ (المثال مأخوذ من صحيفة «كل العرب»).

الخطاب الجَماليّ– «عمليّة جراحيّة تجميليّة لأنف متسابقة ميس ليلك ديماريس نوّاورة»: يعالج هذا الخطاب الجمالَ النسائيّ ويسوّق جسد المرأة. يعكس هذا الخطاب اختزال النساء إلى أجسادهنّ دون سواها، والتشديد على البعد الجسديّ لوجودهنّ (المثال مأخوذ من صحيفة «الصنارة»).

خطاب الإثارة»– سأجسد الإغراء على طريقة أمّي»: ظهر هذا العنوان في صحيفة «كلّ العرب» في مقابلة مع الممثّلة دنيا سمير غانم، وهو نموذج على خطاب الإثارة البارز في الصحف والذي يهدف الى جذب الاهتمام إلى جمال جسد المرأة من خلال عرض أجزاء من الجسد، أو وضعيّات جسديّة ذات إيحاءات جنسيّة، علما بأن المقابلة لم تكن حول موضوع الإغراء.

خطاب الوصاية الأبويّة– «وتبقى مهنة التعليم من أكثر المهن المحببة على قلوب الفتيات... وأهاليهن»: يخفي خطاب الوصاية الأبويّ تأثير البنية الاجتماعيّة والمفهوم الثقافيّ السائد المتعلّق بقدرة النساء على الاختيار (المثال مأخوذ من صحيفة «بانوراما»).

خطاب الضحيّة: يعرض خطاب الضحيّة النساءَ كضحايا لواقع اجتماعيّ وثقافيّ واقتصاديّ وسياسيّ. يمكن العثور على كثير من الأمثلة العينيّة لهذا الخطاب الذي تُعرض فيه النساء كمن لا حول لهنّ ولا قوّة. من الجدير أن نذكّر أنّ البيانات الكمّيّة تشير إلى أنّ النساء يظهرن كضحايا في ما يتراوح بين عشرة وعشرين بالمئة من المقالات. ولا شكّ في أنّ هذه المقالات تعكس واقعًا اجتماعيًا صعبًا، ولا تريد الاستئناف على وجود ظواهر اجتماعيّة مأساويّة ومنتشرة. المشكلة تتبدّى في أنّ خطاب الضحيّة في الصحيفة يتمثّل في تغييب أيّة فاعليّة للضحايا، وفي تعزيز صورة المرأة الخانعة والفاقدة للقوّة، وعرض الأمر كجزء من النظام الطبيعيّ، وحتّى في المقالات التي قامت فيها الضحيّة بتقديم الشكوى للشرطة –على سبيل المثال– لا يتخطّى الخطاب الإعلاميّ حدود الإفادة بـ«الحقائق»، ويكتفي بالإشارة إلى الحدث من دون موقف أو تحليل نقديّ أو ربط بين حالات مختلفة، ترتقي بالتغطية من مستوى الحدث المحلّيّ المثير الوحيد إلى مستوى الظاهرة الاجتماعيّة والثقافيّة، التي ينبغي التعامل معها على نحو شامل. ويُخفي هذا التذرير ظاهرة العنف الجسديّ واللفظيّ تجاه النساء وحجمها الواسع، وضرورة معالجة جذورها.

استنتاجات البحث

يرى البحث أن نسبة تمثيل النساءً ما زالت أقلّ من نسبتهن داخل المجتمع. كما أنه ليس هناك تواؤم بين جودة التمثيل والارتفاع الكمّيّ للتغطية، أي أن ارتفاع نسبة التغطية لا يعني تحسنا في صورة المرأة.

يرى البحث أيضا أن تأثير الصحافيّات على الخطاب الإعلاميّ وعلى تمثيل النساء لا يزال هزيلا. ولا توجد أجندة إعلامية فاعلة فيما يتعلق بمكانة المرأة سوى الأجندة الربحية، حيث تكتفي سياسة التحرير بمعلومات مقتضبة في قضايا المرأة، متخذة موقف المحايد في كل ما يتعلق بمكانتها.

وعليه يضع البحث بعض التوصيات التي يرى أن من شأنها رفع مكانة المرأة في الإعلام، حيث يؤكد على ضرورة وجود سياسة تحريريّة موجّهة بغية تغيير المميّزات السائدة للتغطية. كما يؤكد أهمية التغيير الجوهري في نوع الشخصيات النسائية المعروضة، وكذلك تغيير النسبة بين المساحة التي تشغلها الصور المرفقة ومقدار النص، ويرى أن من الضروري ألا يخضع تمثيل النساء في الإعلام لاعتبارات شهرة النساء فقط. ويؤكد البحث في توصياته أيضا أهمية أن يعكس الخطاب الإعلامي التغيرات التي مرّ بها المجتمع، وأن يتخذ مواقف واضحة تجاه ظواهر اجتماعيّة مختلفة، ولا سيّما حين يتعلق الأمر بالعنف تجاه النساء.

(*) إعلامية ومسؤولة قسم الإعلام العربي في «مركز إعلام»– الناصرة.

حول تعديل «قانون منع التسلل إلى إسرائيل»:

دمغ طالبي اللجوء كمجرمين!

بقلم: رؤوبين تسيغلر (*)

توطئة

في العاشر من كانون الثاني الجاري (٢٠١٢) صادق الكنيست بالقراءتين الثانية والثالثة على تعديل «قانون منع التسلل إلى إسرائيل» وذلك بأغلبية ٣٧ صوتا مقابل ٨ أصوات. ويعرف تعديل القانون «المتسلل» على أنه «غير المقيم بموجب الفهم المنصوص عليه في البند الأول من قانون تسجيل السكان (١٩٦٥)، والذي دخل إلى إسرائيل ليس عن طريق محطة الحدود التي عينها وزير الداخلية بموجب البند السابع من قانون الدخول إلى إسرائيل، والذي يمكث في إسرائيل بصورة غير قانونية».

إلى ذلك فإن القانون الجديد يصف الأشخاص الذين يجتازون الحدود الجنوبية لإسرائيل بـ «المتسللين».

وكان القانون الأصلي قد سن لغرض محاربة ظاهرة الفدائيين، التي اعتبرت في خمسينيات القرن الماضي تهديداً أمنيا لإسرائيل. من هنا لا يمكن إذن التقليل من الأهمية الرمزية لهذا التعاطي مع مجمل عابري الحدود ولكن الأخطر من ذلك هو المغزى القانوني والعملي للقانون المعدل، إذ أن «المتسللين» سيوصمون من الآن فصاعدًا كمجرمين وسيتم احتجازهم في معسكر اعتقال مؤقت تديره مصلحة السجون الإسرائيلية، سيكون الأكبر من نوعه في العالم (سيحتجز فيه قرابة ١٠ آلاف «ماكثا») لمدة ثلاث سنوات. وحاليا لا توجد إمكانية قانونية في دولة إسرائيل لاحتجاز إنسان في «محمية» ومصادرة حريته لفترة طويلة من دون تقديمه لمحاكمة وإثبات التهمة عليه بواسطة إجراء قضائي. ويقضي القانون الجديد (المعدل) بأن اجتياز الحدود من طرف أي «متسلل» سيكون حكمه فعليا السجن لثلاث سنوات. وصدور أمر طرد لشخص كهذا عند إلقاء القبض عليه، يكفي لوضعه رهن الاعتقال. ويشار إلى أن مأمور مراقبة الحدود مخول (لكنه غير ملزم) بإخلاء سبيل شخص من مركز التوقيف بعد ثلاث سنوات، كما يمكنه أن يقرر أيضا إخلاء سبيله في وقت مبكر أكثر «إذا انقضت مدة ثلاثة أشهر على الموعد الذي قدم فيه المتسلل طلبا للحصول على تأشيرة دخول وتصريحا بالمكوث في إسرائيل بموجب قانون الدخول إلى إسرائيل، قبل أن تبدأ عملية تفحص الطلب؛ أو إذا انقضت مدة تسعة أشهر على الموعد الذي قدم فيه المتسلل الطلب ولم يصدر قرار بعد بشأن طلبه». إلى ذلك فقد جرى، في نطاق صياغة الأحكام الجنائية للقانون المعدل، تخفيف تأثيره على الإسرائيليين، حيث اقتصرت مخالفة تقديم المساعدة إلى المتسللين على «متسللين مسلحين» أو على من يرتبط «تسللهم» بالمتاجرة بالبشر أو المخدرات.

القانون المعدل لا يتلاءم مع القانون الدولي..

ذكر في شروحات القانون أن «أحكام التعديل المقترح ستطبق بشكل ينسجم مع التزامات دولة إسرائيل بموجب المواثيق والمعاهدات الدولية، ومن ضمن ذلك مبدأ عدم الإعادة (الطرد) المنصوص عليه في المعاهدة الدولية بشأن مكانة اللاجئين من العام ١٩٥١». غير أن تأمل القانون يبين أن مبدأ عدم الإعادة هو المبدأ الوحيد الذي يمكن إيجاد تنصيص (غير مباشر) له، في حين أن بقية مبادئ معاهدة اللاجئين غير مطبقة.

وطبقا لمبدأ عدم الإعادة، فإن إسرائيل، مثل أية دولة أخرى موقعة على المعاهدة، ملزمة بعدم طرد أو إعادة لاجئ بأي شكل كان، إلى حدود البلدان التي تكون فيها حياته أو حريته معرضة للخطر لأسباب عرقية أو دينية أو بسبب انتماء إلى مجموعة اجتماعية معينة أو وجهة نظر سياسية معينة. بالإضافة إلى ذلك فإن السلطات لا تقوم بواجبها هذا، إذا ما قامت بطرد إنسان لدولة لا تكون فيها حياته أو حريته معرضة للخطر، من دون ضمان عدم قيام هذه الدولة بطرده إلى دولة أخرى تكون فيها حياته أو حريته عرضة للخطر.

ولكن إلى جانب تطبيق مبدأ «عدم الإعادة»، رفضت الحكومة والكنيست التحفظات التي قدمها أعضاء كنيست من أحزاب المعارضة، والذين طالبوا بموجبها بإضافة بند للقانون الأصلي يقضي بوجوب «أن تكون لبنود المعاهدة الدولية بشأن مكانة اللاجئين– الموقعة في ٢٨ حزيران ١٩٥١ في جنيف وتم التصديق عليها من جانب حكومة إسرائيل– ولبنود بروتوكول المعاهدة الدولية بشأن مكانة اللاجئين المقرة في العام ١٩٦٧، صفة النفاذ القانوني، وأن تطبق بغض النظر عما ذكر في أي قانون آخر».

عدا عن ذلك فإن القانون الجديد لا يتضمن تعريفا لـ «اللاجئ» أو ترتيبات خاصة تتعلق باللاجئين. وقد ورد في شروحات مشروع القانون بشكل واضح وصريح أن غاية القانون هي ردع المتسللين إلى إسرائيل في السنوات الأخيرة عن القدوم إلى البلاد، بواسطة الاعتقال لفترة طويلة. وتتناقض ترتيبات اعتقال عابري الحدود مع التزامات وواجبات إسرائيل بموجب البند ٣١ من معاهدة جنيف المتعلقة باللاجئين، إذ يحظر هذا البند على دولة وصف طالب اللجوء الذي يجتاز حدودها من دون تصريح على أنه مجرم، إذا ما مثل هذا الشخص أمام السلطات وقدم تفسيرا أو شرحا لما فعله. إذن فقد أقرت الدول الموقعة على المعاهدة بأن أي إجراء تتخذه يجب أن يأخذ في الحسبان واجبها الأخلاقي والقانوني بعدم معاقبة اللاجئين وطالبي اللجوء بسجنهم، وذلك على الرغم من حق الدولة في حماية حدودها ووضع قواعد للدخول إليها. في الخطاب العام الإسرائيلي قيل مرارا إن حقيقة كون عابري الحدود (المتسللين) لا يأتون إلى إسرائيل مباشرة من دولتهم الأصلية تنفي حقهم في الحصول على مكانة لاجئ. لذلك ينبغي التأكيد على أنه لا يجوز لإسرائيل، بموجب معاهدة اللاجئين، أن ترفض طلب لجوء فقط لكون طالب الملجأ لم يأت إليها مباشرة من دولته الأصلية. مع ذلك يمكن لإسرائيل التوصل إلى تسوية مع «دولة ثالثة آمنة» حول نقل طالبي الملجأ إليها في نطاق «توزيع العبء». من هنا، لو كانت مصر «دولة ثالثة آمنة» لكان في إمكان إسرائيل التوصل معها إلى تسوية، مثلما يمكنها أن تفعل مع دول ككندا، والتي تقوم عادة باستيعاب لاجئين لا يأتون إليها مباشرة من دولتهم الأصلية. لذلك تمتنع إسرائيل بصورة عامة عن إعادة طالبي اللجوء إلى مصر.

إن على إسرائيل، كي تفي بواجباتها بموجب معاهدة اللاجئين، أن تفحص بصورة ملموسة ودقيقة طلبات اللجوء إليها، ومن حقها أن ترفض طلبا ما لا يستند إلى أساس، وأن تصدر أمر طرد لصاحب الطلب. غير أن المحكمة الإسرائيلية العليا قضت سابقا في شأن شخص صدر بحقه أمر طرد بـ «عدم جواز اعتقال شخص صدر ضده أمر طرد، لفترة تزيد عن المطلوب لتحقيق الغاية الكامنة في أساس الاعتقال»، ودعت في هذا الخصوص إلى «تفحص بدائل مختلفة» للاعتقال من قبيل مثول دوري في مركز الشرطة وما شابه. كذلك أكدت المحكمة أن «حكم من صدر ضده أمر طرد ليس كحكم من يقبع رهن الاعتقال بسبب تحقيق تجري ضده أو بسبب لائحة اتهام قدمت ضده. وعليه فإن احتجازه لغرض طرده ليس بالضرورة أن يكون في ظروف اعتقال (سجن)، ويجب البحث بشأنه عن طرق احتجاز تتناسب مع غاية احتجازه».

لاجئو السودان وإريتريا

تطبق إسرائيل حاليا، بواسطة وحدة تابعة لوزارة الداخلية، إجراء فحص طلبات اللجوء التي يقدمها طالبو الملجأ من غير سكان السودان أو إريتريا. فالدولة لا تقوم بدراسة طلبات لجوء متسللين عبر الحدود أصلهم من السودان وإريتريا وتمتنع في الوقت ذاته عن طردهم من أراضيها، لكنها لا تمنحهم مكانة تتيح لهم الحصول على حقوق اجتماعية أو العمل بصورة قانونية في إسرائيل. فالقادمون من هذين البلدين يحصلون في إسرائيل على «تصريح» بموجب بنود «قانون الدخول إلى إسرائيل» يتم تجديده كل ثلاثة أشهر، ويشكل من ناحية عملية– وفقا لنص القانون– أمر طرد غير قابل للتنفيذ في هذا الوقت. وكانت المحكمة الإسرائيلية العليا قد أكدت في قرار حكم صدر عنها في شهر أيلول الماضي على حظر قيام صاحب عمل في إسرائيل بتشغيل حملة مثل هذا «التصريح»، غير أن الدولة لا تطبق هذا الحظر. وليس من الواضح ما سيؤول إليه مصير المشغلين الحاليين بعد استكمال إقامة منشأة المكوث (الاعتقال) الخاصة باللاجئين القادمين من السودان وإريتريا.

وكانت مديرة «مركز المساعدة للعمال الأجانب» ريعوت ميخائيلي قد ذكرت في مقال لها أن نسبة الاعتراف في أنحاء العالم بطالبي اللجوء الإريتريين كلاجئين تصل إلى ٨٤٪، وأن نسبة الاعتراف بطالبي اللجوء السودانيين كلاجئين تصل إلى حوالي ٦٤٪. وفي نقاش أجرته «اللجنة الخاصة بمشكلة العمال الأجانب» التابعة للكنيست في نهاية شهر تشرين الأول الماضي، قال نائب وزير الخارجية داني أيالون: «في إريتريا توجد سلطة توصف من قبل المجتمع الدولي على أنها سلطة لا تحافظ على حقوق الإنسان، وأن من يعود إلى هناك سيكون معرضا للخطر بما في ذلك خطر الموت». من هنا فإن أي فحص دقيق وملموس لطلبات لجوء الماكثين في إسرائيل، يمكن أن يؤدي إلى نتائج مشابهة، تلزم السلطات الإسرائيلية بمنح مكانة و/ أو إيجاد تسوية يتم بموجبها نقل من يعترف بهم كلاجئين إلى «دولة ثالثة آمنة».

الآن، وفي أعقاب اعتماد القانون الجديد (المعدل)، من المحتمل حدوث تفاقم في وضع الكثيرين من عابري الحدود القادمين من السودان وإريتريا. ففي الوقت الذي يحتجز فيه حاليا جزء من هؤلاء فقط في منشأة «ساهرونيم»، فإن القانون الجديد يسمح للدولة باحتجاز الآلاف منهم في هذه المنشأة لمدة ثلاث سنوات من دون أي إجراء قضائي أو شبه قضائي. وكما أسلفنا فإن الدولة لا تستطيع– حسب موقفها– طردهم من أراضيها. غير أن التفسير المتعارف عليه لمعاهدة اللاجئين، يقضي بأن الدولة التي تمتنع عن فحص طلبات اللجوء، ملزمة بمنح طالبي اللجوء كامل الحقوق التي تكفلها المعاهدة للاجئين. وحتى لو شرعت الدولة بفحص ودراسة طلبات اللجوء لسكان السودان وإريتريا الذين سيتم احتجازهم في المنشأة، فإن احتجاز طالب لجوء في منشأة مكوث لا يعتبر مشروعا إلا إذا كان ذلك ضروريا من أجل ضمان التطبيق السليم لإجراء فحص الطلب، ولفترة قصيرة فقط من أجل إتمام الفحص، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن الدول الغربية تتبع فترات أقصر بكثير من الفترات المنصوص عليها في القانون الإسرائيلي الجديد.

نظرة إلى الأمام

ظاهريا ليس هناك ما يحول دون تطبيق القانون الجديد فور نشره ودخوله حيز التنفيذ في الأيام المقبلة. غير أن من الواضح أنه لا يمكن تطبيق تعليمات القانون المتعلقة بالاعتقال في هذا الوقت وبشكل جارف. فمنشأة الاعتقال الجديدة لم يتم تشييدها بعد، في حين أنه لا توجد في المنشأة القائمة (ساهرونيم) أماكن اعتقال للجميع. ووفقا لتصريحات أدلى بها مسؤولون في وزارة العدل، فإنه لا توجد نية لاعتقال المتواجدين حاليا في إسرائيل، وإنما أولئك الذين سيأتون مستقبلا إلى إسرائيل!

فضلا عن ذلك فقد شكك تقرير لمركز البحث والمعلومات التابع للكنيست في جدوى ونجاعة الخطة بقوله «بعد استكمال بناء المنشأة ستتوفر فيها أماكن لاستيعاب حوالي ١١ ألف متسلل. وحاليا يوجد في إسرائيل أكثر من ٤٠ ألف متسلل وطالب لجوء. من هنا يجب التفكير بضرورة بلورة سياسة تجاه هؤلاء الناس الذين لا يمكن طردهم من إسرائيل في المدى المنظور».

من المؤسف جداً أنه لم تجر حتى الآن بلورة مثل هذه السياسة، وأن الحكومة والكنيست اختارا السير في طريق لا يتسق مع حماية حرية الإنسان ومع الالتزامات الدولية لإسرائيل بموجب معاهدة جنيف الخاصة باللاجئين.

(*) باحث في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»– القدس. ترجمة خاصة.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي منذ تأسيسه عام ٢٠٠٠ في إصداراته المختلفة. وهو يحاول من خلالها أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي.

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

هذا الملحق
ممول من قبل الاتحاد الأوروبي

«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الاوروبي»